الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université Mohamed Khider – Biskra
Faculté des Sciences et de la technologie

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم و التكنولوجيا

Département : Architecture
Ref :……

قسم: الهندسة المعمارية
المرجع .....:

رسالة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية

تخصص: هندسة معمارية

دور التخطيط التشاركي في رفع مستوى التحسين الحضري
دراسة حالة– مدينة بوسعادة

من إعداد:
لمخلطي احمد

أعضاء لجنة المناقشة

د .سخري عادل	أستاذ محاضر - أ -	جامعة بسكرة	رئيسًا
أ.د خلف الله بوجمعة	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفًا ومقررًا
أ.د. ديب بلقاسم	أستاذ	جامعة باتنة 1	ممتحنًا
د .جغروري جميلة	أستاذ محاضر- أ -	جامعة بسكرة	ممتحنًا

السنة الجامعية 2022 -2023

بسم الله الرحمـن الرحيـم

شكر وعرفان

مهما استعملنا من كلمات و عبارات الإهداء و الشكر و الامتنان لمن قدموا لنا يد العون و المساعدة فلن توف حق الفضل الكبير و الكبير جدا علينا من أجل الوصول إلى تكملة هذا البحث المتواضع من أجل نيل شهادة الدكتوراه ، و من بين هؤلاء الأستاذ المحترم الدكتور خلف الله بوجمعة الذي أشرف على تأطير هذه الأطروحة و الذي لم يبخل علينا بجهده ووقته كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بالإضافة إلى التحفيز المستمر و التشجيع لنا من أجل إنهاء هذا العمل في أقرب وقت ممكن، رغم كل الظروف التي مر به بموت ابنه رحمة الله عليه فشكرا جزيلا أستاذنا فكل عبارات الشكر، والثناء لا تفي حقك، كما أتقدم بجزيل الشكر الى لجنة المناقشة على رحابة صدورهم ومتابعة و تقييم الاطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الزملاء، علال احمد، عادل بديار، حاجي محمد، حاج حفصي لحسن، بشير فايد، دغة محمد سفيان، حاجي عبد القادر، عثماني عبد الرحمان، اعراب وليد، طهراوي الياس، وكل من نسيهم قلمي ... والشكر موصول أيضا لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، ولم يبخل علينا، وإلى روح الطاهرة للأستاذ المرحوم الذي فارقنا يوم 2020/05/29 اخي وزميلي الاستاذ حسينى رابح نسال الله ان يتغمد روحه الطاهرة برحمته ويسكنه فسيح جناته، كما نتقدم كذلك بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة من جامعة محمد خيضر ببسكرة، كما أخص كذلك بالشكر الجزيل و الامتنان الكبير لصديقي و رفيقي في هذا الدرب الأخ الكريم طيباوي ساعد الذي دائما كان سندا لي، دون أن ننسى الاستاذ والاخ دهيمي سليم على الدفع الكبير الذي قدمه لنا.

و في الأخير لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل الأصدقاء و الزملاء الذين ساعدوني من قريب أو بعيد في اتمام هذا البحث المتواضع .

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى والدي العزيز رحمه الله الذي لم تشأ الأقدار أن يعيش معي فرحتي

في كل مراحلي الجامعية.

ووصولا الى فرحتي في نيل شهادة

دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية.

إلى الوالدة العزيزة التي علمتني كيف أشق طريق حياتي ...

الحاجـة خضـراء .

إلى أسرتي الصغيرة الزوجة الكريمة التي تحملت الكثير من العناء .

إلى أولادي الأعزاء، إلى الإخوة الكرام إلى اصدقائي واحبتي الاساتذة : طاع الله

عوني، ناجوي العوفي، القيلي احمد اليمني.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل .

لمخلطي أحمد

الخميس : 2023/01/05

الملخص:

أصبحت مشاركة السكان إحدى ركائز الحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، هذا ما استهدفته مساهمة البنك الدولي في الجزائر من خلال برنامج إعادة امتصاص السكن غير لائق (R.H.P) ، حيث تم تبني نمط المشاركة الشعبية ضمن أولوياته لتغيير الوضع المتدهور الذي يعيشه سكان هذه الأحياء، وقد جاءت هذه الدراسة لتقييم المشاركة الشعبية في هذه المشاريع وتحديد مدى تأثيرها على الفعل العمومي وتحسين أوضاع السكان، والوقوف على جملة العوائق التي حالت دون تحقيق أهداف ذلك؛ وكمنهج بحثي، تم استخدام المنهج الوصفي، وكذلك الطريقة(HQE2R)(الكفاءة البيئية / الاقتصادية / العدالة الاجتماعية/ تجديد الحي / إعادة تأهيل المبنى)، و من خلال تطبيق (indicator's Impact), L indi) جاءت نتائج المرحلة الأولى من التقييم الأولي للوضعية الاصلية للحي بين (0) و (1.4) ، حيث لوحظ الغياب التام للمشاركة الشعبية. بينما في المرحلة الثانية من التقييم، بعد الاستغلال قفزت المؤشرات إلى (3) نقاط، وهذا ما يفسر التحسن الملحوظ في الفعل العمومي، لكن المشاركة الشعبية لا تزال دون المستوى المطلوب، بسبب ضعف المنظومة القانونية وغياب أُطر وآليات تسيير الفعل التشاركي وتسلط الإدارة.

الكلمات المفتاحية: .التقييم – التخطيط التشاركي – مشاريع التحسين الحضري – النموذج (INDI) –– مدينة بو سعادة.

Abstract.

Citizen participation has become one of the pillars of good governance in order to achieve sustainable local development. This is what the World Bank's contribution in Algeria has been aimed at, through the Precarious Habitat Resorption Program (P.H.R), by adopting the pattern of popular participation among its priorities to change the deteriorating situation experienced by the residents of these neighborhoods. This study is to assess the popular participation in these projects and to determine the extent to which they have affected public action and the improvement of the conditions of the population, and what obstacles have prevented the realization of the objectives of this; And as a research methodology, the descriptive method was used, as well as the method hqe2r, (h: high, q: quality, e: (environmental/ economic efficiency/social equity), r: (neighborhood renewal / building rehabilitation), through the L indi (indicateur's Impact) application. The results of the first phase of the preliminary situational evaluation were evaluated at between 0 and 1.4, where a total absence of popular participation was noted. In the second phase of the evaluation, after the exploitation of the project, the indicators jumped to 3 points. This explains the significant improvement in public action, but popular participation remains below the required level, due to the weakness of the legal system and the absence of a legal framework that controls public action and restrains the authority of the administration.

Keywords. evaluation-partipatory planning-urban improvement projects- the indi model (indicateur's Impact) - Bou Saada city.

Résumé.

La participation citoyenne est devenue l'un des piliers de la bonne gouvernance pour parvenir à un développement local durable. C'est ce que visait la contribution de la Banque Mondiale en Algérie, à travers le Programme de Résorption des Habitats Précaires (R,H,P), en inscrivant le schéma de la participation populaire parmi ses priorités pour changer la situation de dégradation vécue par les habitants de ces quartiers. Cette étude consiste à évaluer la participation populaire à ces projets et à déterminer dans quelle mesure ils ont affecté l'action publique et l'amélioration des conditions de la population, et quels obstacles ont empêché la réalisation des objectifs de celui-ci ; Et comme méthodologie de recherche, la méthode descriptive a été utilisée, ainsi que la méthode hqe2r, (h : élevée, q : qualité, e : (efficacité environnementale/économique/équité sociale), r : (rénovation de quartier/réhabilitation de bâtiment), à travers l'application L indi (indicateur d'Impact). Les résultats de la première phase de l'évaluation diagnostic initial ont été évalués entre (0) et(1,4), où une absence totale de participation populaire a été constatée. Dans la deuxième phase de l'évaluation, après l'exploitation du projet, les indicateurs ont bondi à 3 points, ce qui explique l'amélioration significative de l'action publique, mais la participation populaire reste en deçà du niveau requis, en raison de la faiblesse du système judiciaire et de l'absence des organismes et outils qui contrôle l'action publique et la domination de l'administration.

Mots clés : évaluation-planification participative-projets d'amélioration urbaine- le modèle indi (indicateur d'Impact) –ville de Bou Saada.

الفهرس

شكر وعرفان.....أ

الإهداء.....ب

الملخص باللغة العربية .....ج

الملخص باللغة الإنجليزية..... د

الملخص باللغة الفرنسية..... هـ

الفهرس..... I

فهرس الجداول..... VI

فهرس الاشكال..... VII

فهرس الصور..... VIII

فهرس الرسوم البيانية..... VIII

فهرس الخرائط..... IX

قائمة المختصرات..... IX

الفصل التمهيدي..... 15

ـ مقدمــة..... 16

1-الإشكالية..... 20

2 – الفرضيات..... 22

3 -الأهـداف..... 22

4-أهمية الموضوع..... 22

5-أسباب اختيار هذا الموضوع..... 23

6ـ المنهجية والتقنيات المستعملة في البحث 24

7ـ خطة البحث:... 25

8-مفاهيم عامة..... 26

8-1 التخطيط..... 26

8-2 المشاركة..... 28

8-3 التخطيط التشاركي:..... 29

8-4 المجتمع المحلي:..... 31

8-5 التحسين الحضري..... 33

8-6 التنميـة المستدامة..... 33

8-7المجال – المستوى المحلي:..... 34

8-8الحكم المحلي – الإدارة المحلية: 35

8-9التنمية والمشاركة الشعبية. 36

8-10التشاور..... 38

8-11ظهور الديمقراطية التشاركية. ..... 40..
8-12الحـوكمـة:..... 41..
8-13تطور مفهوم المشاركة؟..... 42..
9-الدراسات السابقة والتجارب. 44
9-1 تجربة مدن حوض مران أولرو :Marennes olèron 46
9- 2 تجربة مدينة مّنتراي بفرنسا (Montreuil) 54
9-3 الدروس المستخلصة من هذه التجارب..... 59..
-خلاصة..... 61
الفصل الاول: التخطيط التشاركي بين طموح المشروع وقصور التطبيق!..... 63..
تمهيد..... 64
1-التخطيط التشاركي بين الرغبة في التطبيق وغموض المفهوم ..... 64..
2-اعتماد التخطيط التشاركي كيف؟ ومتى؟..... 67 ..
3- طرق المشاركة في التخطيط وآلياتها ؟..... 70..
3- 1 أهداف المشاركة. 71
3-2- موضوع المشاركة..... 73
3-3 الحضور في المشاركة..... 73
3-4 مدة المشاركة..... 74
4- كيفية تطبيق النهج التشاركي. 75
5-معوقات تحقيق التخطيط التشاركي..... 80
-الخلاصة..... 83
الفصل الثاني التخطيط التشاركي وسياسة المدينة..... 84
تمهيد..... 85
1- أنماط المشاركة..... 85
1-1-المشاركة بالكفالة..... 85
1-2-رضا الساكن /المستخدم 86
1-3-المواطنة البديلة . la citoyenneté de substitution..... 86
2- أسس المشاركة..... 87
3-رهانات المشاركة 88
3-1 - الشراكة 88
3-2 - الديمقراطية 88
3-3 - سلطة القرار 89
4-سبل المشاركة..... 89
4-1-النهج الأول : المشاركة والنضال المحلي..... 90
4-2- النهج الثاني : المشاركة والعلاقة الاجتماعية..... 90
4-3- النهج الثالث : المشاركة وأداء الفاعلين..... 91

4-4- النهج الرابع : المشاركة والحركة الاجتماعية.....91
5-مستويات المشاركة.....91
5-1 - الإعلام 92
5-2 - التشخيص.....92
5-3 - التشاور 92
5-4 - الإقحام أو المشاركة 92
6-المشاركة وفق سلم شيري أرنستين. .Shery.Arnstein.....93
7- المشاركة وفق المواثيق والهيئات العالمية.....95
8- السياسة التشاركية وفق قوانين التهيئة والتعمير في الجزائر.....97
9- كيفية الرفع من المشاركة الشعبية 102
-الخلاصة..... 105
الفصل الثالث التحسين الحضري وطريقة HQE2R..... 107
تمهيد..... 108
-1مفهوم التجديد الحضري..... 108
-2سياسة التجديد الحضري في العالم..... 109
-3التجديد الحضري في ضل سياسة المدينة..... 111
4- سياسة التجديد في الجزائر بعد الاستقلال :..... 112
4-1- المخطط العمراني التوجيهي :P.U.D..... 112
4- 2- المخطط العمراني المؤقت :P.U.P..... 113
4- 3- مخطط التحديث العمراني .P.M.U..... 113
4- 4- مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :..... 114
4- 5- مخطط شغل الأراضي :..... 115
4- 6- القانون التوجيهي للمدينة :..... 115
5-أهم التدخلات العمرانية التي شملها التجديد الحضري: 117
6-متطلبات نجاح مشروع التجديد الحضري..... 120
7-طريقة الجودة العالية للكفاءة البيئية وتجديد الأحياء وإعادة تأهيل المباني :HQE2R..... 121
8-مبادئ التنمية المستدامة في طريقة : HQE2R..... 123
8-1- الكفاءة الاقتصادية:..... 123
8-2-العدالة الاجتماعية..... 123
8-3-الكفاءة البيئية..... 123
8-4-مبدأ طول الأجل..... 124
8-5-مبدأ الشمولية..... 124
8-6-مبدأ الحوكمة:. 124
9-أهداف التنمية المستدامة، حسب طريقة الجودة العالية للكفاءة البيئية وتجديد الأحياء وإعادة تأهيل المباني 124
10 -(Indi) كنموذج لتقييم المشاركة :..... 126

-11كيفية استعمال التطبيق :Indi..... 129
-الخلاصة..... 133
الـفـصــل الـرابــع: الدراســة التحليلية لمدينة بوسعــادة..... 134
تمهيد:..... 135
1- الدراسـة الطبيعيــة:..... 136
1- 1 - الموقــع:..... 136
1- 2 - لمحة تاريخية عن المنطقة :..... 138
1- 3 - المنـاخ :..... 138
1-3-1 - الحرارة :..... 138
1- 3-2 - التساقط :..... 139
1- 3- 3 - الرطوبة :..... 140
1- 3- 4 - الريـاح :..... 140
1-4- الخصائص الجغرافية :..... 141
1-4-1 - السلاسل الجبلية:..... 142
2- الدراسـة الديمغرافيــة :..... 142
2-1 - النمو السكـاني:..... 142
2-2 - توزيع السكان 144
2-3 - التقدير المستقبلي للسكان :..... 147
3- الدراسة الاجتماعية و الاقتصادية :..... 152
3-1 - الفلاحــة :..... 154
3-2- الصناعة و الأشغال العمومية: 157
3-3- الخدمات والقطاعات الأخرى:..... 157
3-4- السيـاحــة :..... 158
4- الدراسـة العمرانيـة :..... 159
4-1- العوامل المهيكلة للنسيج العمراني :..... 159
4- 2- تركيبة المجال البلدي :..... 160
4-2- 1- الأراضي المعمرة:..... 160
4-2-2 - الأراضي غير الصالحة للتعمير :..... 163
4-2- 3 - الأراضي القابلة للتعمير :..... 164
الخلاصـــة :..... 166
الـفـصــل الخامس: آليات الرفع من مستوى التحسين الحضري بحي سيدي سليمان 168
تمهيد:..... 169
1- تقديم حي سيدي سليمان:..... 169
2- لمحة تاريخية عن الحي :..... 170
3- خصائص منطقة الدراسة:..... 171

4- الدراسة الطبوغرافية للحي:..... 172
5- شبكة الطرقات :..... 176
6- شبكة الصرف :..... 178
7- تقييم مستويات التدهور الحضري بحي سيدي سليمان عن طريق الإستبيان:.....178
7-1 حجم عينة الدراسة:..... 178
7-2 تحليل أسئلة الإستمارة..... 179
8-تقييم مستويات التدهور الحضري بحي سيدي سليمان باستعمال التطبيق .Indi..... 202
-الخلاصة..... 221
-الخاتمة:..... 223
-المقترحات العملية للرفع من مستوى التحسين الحضري بحي سيدي سليمان 226
-قائمة المراجع..... 230
-الملاحق..... 235

فهرس الجداول

الجدول رقم(1): سلم ارنستين شيري لتحديد مستوى المشاركة 94
الجدول رقم (2) طريقة قياس المؤشرات.....127
الجدول رقم (3): درجات الحرارة.....139
الجدول رقم (4): تطور سكان مدينة بوسعادة مقارنة بمدينة المسيلة 142
الجدول رقم (5): معدل النمو السكانـي.....143
الجدول رقم (6): توزيع السكان داخل إقليم البلدية 145
الجدول رقم (7) : الآفـاق المستقبلية 147
الجدول رقم(8): مقارنة بين ملخص التعداد العام للسكن و السكان سنة 1998-2008 ببوسعادة 148
الجدول رقم (9):تحويل الإقامة نحو مدينة بوسعادة.....149
الجدول رقم(10): تقدير السكان للآفاق المستقبلية 151
الجدول رقم(11): المساحة المخصصة للفلاحة.....155
الجدول رقم (12): نسب الجنسين 179
الجدول رقم (13): الفئات العمرية. 180
الجدول رقم (14): تاريخ الإقامة بالحي.....181
الجدول رقم (15): الاقامة الاصلية 182
الجدول رقم (16): المهنة 182
الجدول رقم (17): دوافع الهجرة. 183
الجدول رقم (18): طبيعة المسكن 184
الجدول رقم (19): وثائق ثبوت الملكية 185
الجدول رقم (20): حالة المسكن. 186
الجدول رقم (21): المبادرة بإجراءات تسوية العقار. 187
الجدول رقم (22): امتلاك الحي لجمعية. 188
الجدول رقم(23): قدرة الجمعيات على رفع انشغالات السكان. 188
الجدول رقم (24): ترتيب احتياجات الحي حسب الاولوية.....189
الجدول رقم (25): وجود فكرة عن المشروع 190
الجدول رقم (26): وجود لقاءات بخصوص المشروع.....191
الجدول رقم (27): الموقف العام للسكان بخصوص المشروع 191
الجدول رقم (28) : الهيئات المتواصلة مع السكان 192
الجدول رقم (29) : دور الجمعيات في الحي.....193
الجدول رقم (30): حضور الجمعية التأسيسية لجمعية للحي. 194
الجدول رقم (31): مدى رضا السكان على نشاط الجمعية. 194
الجدول رقم (32): تحفظات السكان على نشاط الجمعية 195
الجدول رقم (33): الكيانات المفضلة في التواصل مع السلطات 196
الجدول رقم (34): المساهمة في تحسين الظروف المعيشية. 197
الجدول رقم (35): طريقة للمساهمة. 198
الجدول رقم (36) علم السكان بمشاريع التحسين الحضري التي تقوم بها الدولة. 199
الجدول رقم (37): المشاركة في مشروع التحسين الحضري. 199

الجدول رقم (38): رضا السكان على طريقة تجسيد المشروع 200
الجدول رقم (39): وضعية السكان بعد المشروع 201
الجدول رقم (40): تقييم مؤشرات تطبيق (Indi) 203
الجدول رقم (41): نتائج التقييم الاولي لمشروع التجديد الحضري بحي سيدي سليمان. 214
الجدول رقم (42): نتائج التقييم الثاني لمشروع التجديد الحضري بحي سيدي سليمان.....218

فهرس الاشكال

الشكل (1: موقع مدينة اولرو 47
الشكل رقم (2) موقع مدينة منتراي 56
الشكل رقم (3): خطوات المشاركة 67
الشكل رقم (4 تصنيف الاهداف المتعلقة بتنظيم الاساليب التشاركية 71
الشكل رقم (5): نسب الجنسين.....179
الشكل رقم (6): نسب الفئات العمرية.....180
الشكل رقم (7): تاريخ الإقامة بالحي. 181
الشكل رقم (8): نسب الاقامة الاصلية 182
الشكل رقم (9): المهنة. 183
الشكل رقم (10): دوافع الهجرة.....183
الشكل رقم (11): طبيعة المسكن.....184
الشكل رقم(12): وثائق ثبوت الملكية.....185
الشكل رقم(13): حالة المسكن. 186
الشكل رقم (14): المبادرة بإجراءات تسوية العقار.....187
الشكل رقم (15): امتلاك الحي لجمعية.....188
الشكل رقم (16): قدرة الجمعيات على رفع انشغالات السكان. 188
الشكل رقم(17): ترتيب احتياجات الحي حسب الاولوية.....189
الشكل رقم (18) : وجود فكرة عن المشروع.....190
الشكل رقم (19): وجود لقاءات بخصوص المشروع.....191
الشكل رقم (20): الموقف العام للسكان بخصوص المشروع 192
الشكل رقم (21): الهيئات المتواصلة مع السكان.....192
الشكل رقم (22): دور الجمعيات في الحي.....193
الشكل رقم (23): حضور الجمعية التأسيسية لجمعية للحي. 194
الشكل رقم (24): مدى رضا السكان على نشاط الجمعية 194
الشكل رقم (25): تحفظات السكان على نشاط الجمعية. 195
الشكل رقم (26): الكيانات المفضلة في التواصل مع السلطات.....196
الشكل رقم (27): المساهمة في تحسين الظروف المعيشية.....197
الشكل رقم (28): طريقة للمساهمة.....198
الشكل رقم (29): علم السكان بمشاريع التحسين الحضري التي تقوم بها الدولة. 198
الشكل رقم(30): المشاركة في مشروع التحسين الحضري. 199
الشكل رقم(31): رضا السكان على طريقة تجسيد المشروع.....200
الشكل رقم(32): وضعية السكان بعد المشروع. 201
الشكل رقم(33): رادار يوضح نتائج التقييم الاولي 215
الشكل رقم(34): رادار يوضح نتائج التقييم الثاني.....219

فهرس الصور

الصورة رقم (1): صفحة الاستقبال للتطبيق(Indi) 129
الصورة رقم (2): تحديد الموقع واختيار نوع المشروع على التطبيق(Indi) 130
الصورة رقم (3): تحديد نوع التقييم على التطبيق(Indi) 131
الصورة رقم (4): كيفية قياس مؤشرات التطبيق(Indi) 132
الصورة رقم (5) : صورة لمنطقة الدراسة 176
الصورة رقم((6): حدود منطقة الدراسة..... 176
الصورة رقم (7): شبكة الطرقات 177
الصورة رقم(8): تهيئة الطرقات..... 177
الصورة رقم (9): شبكة الصرف الصحي 178
الصورة رقم(10): شبكة تصريف مياه الامطار..... 178
الصورة رقم (11): الصفحة الرئيسية للتطبيق (indi)..... 202

فهرس الرسوم البيانية

رسم بياني رقم (1) : درجات الحرارة..... 139
رسم بياني رقم(2) تطور سكان مدينة بوسعادة مقارنة بمدينة المسيلة..... 143
رسم بياني رقم (3) معدل النمو السكاني..... 144
رسم بياني رقم(4): تحويل الإقامة نحو مدينة بوسعادة 150
رسم بياني رقم (5): لمختلف النسب للعمل الجمعوي بمدينة بوسعادة 154

فهرس الخرائط

خريطة رقم (1): موقع ولاية المسيلة بالنسبة للجزائر 136
خريطة رقم (2): موقع بلدية بوسعادة بالنسبة لولاية المسيلة 137
خريطة رقم (03): موقع حي سيدي سليمان 170
خريطة رقم (04): هيدروغرافية منطقة الدراسة 172
خريطة رقم (5): منحنيات التسوية للحي 173
خريطة رقم (06): المقطع الطولي والعرضي لمنطقة الدراسة 174
خريطة رقم (07): الأخطار الطبيعية 175
خريطة رقم (8):شبكة الطرقات..... 177

قائمة المختصرات

HQE2R: H : haute Q : qualité. E : environnementale/ efficacité économique/équité sociale. R : renouvellement des quartiers / réhabilitation des bâtiments.
INDI: indicator s impact.
PUD: plan durbanisme directeur.
Pup: plan d urbanisme provisoir.
Pcd: plan communal de developpement.
Zhun: zonne d habiat urbainne nouvelle.

الفصل التمهيدي

مقدمة

1- الاشكالية .

2- الفرضيات.

3- الاهداف.

4- اهمية الموضوع.

5- اسباب اختيار هذا الموضوع.

6- المنهجية والتقنيات المستعملة.

7- خطة البحث.

8- مفاهيم عامة.

9- الدراسات السابقة والتجارب.

-الخلاصة.

ـ مقدمـــة.

لعل ما يميز العالم اليوم هو هذا التحدي الحضري الكبير الذي يعتبر أحد المنعطفات الكبرى في المسار البشري في الزمان والمكان حيث دخلت الثورة الحضرية قاموس التاريخ، الأمر الذي أدى إلـى اخـتلاف الكثيـر مـن البـــاحثين والأخصـــائيين فـي العلـوم الإنسانيـــة –الجغـرافيين –علمـاء الاجتماع –الاقتصاديين –المهندسين، في إيجاد تعريف شامل وواضح لمفهوم المدينـة، من خـلال تباين نسبة سكان المدينة من بلد لآخر[1].

والملاحظ أن هذه الظاهرة صحبها استهلاك مجالي كبير ليس فقط تبعا للنمو العام لنسبة سكان الحضـر، ولكـن أيضـا لتغيـرات وتحـولات الحـالات السـكانية، يضـاف إلـى ذلـك تحسـين وسـائل الاتصال بصفة عامة، كما أن طبيعة تمدد وزحف المدن كان على حساب محيطها الخصب مما خلـق منـاطق سـكنية بائسـة وفاقـدة لأبسـط مسـتلزمات العـيش وأساسـياته، والتـي أصـبحت تسـمى بالأحياء الضواحي التي ما نراها في أطراف المدن غالبا [2]، وهي تمديدات حضرية على شكل أحياء تفتقر إلى الخدمات الأساسية والبُنيات التحتية ويعيش أغلب سكانها في مستويات اقتصادية متدنية، لأن منظومة خدمات المدينة لم تكن مبرمجة ومخططة لتلبية حاجيات هذا الكم الهائل من السكان ؛ كما يلاحظ أن التدخل العام كان دوما من أجل السكان وليس معهم وهذا ما ترتب عنه رفض وعدم قابليتهم لمشاريع التنمية المحلية.

---

[1] – Kenza Benali . La ville à l'ère actuelle. Canadian Journal of Urban Research. Vol.15.No1.2006pp79. ttps://www.jstor.org/stable/26192423

[2]- François Dubet Les figures de la ville et la banlieue – Sociologie du travail, Vol. 37, No. 2 (juin 1995), pp. 127– https://www.jstor.org/stable/43149995–

إن الحديث عن مشاركة السكان يعني الانخراط اليوم في منطق إنساني وحديث يتخطى مختلف التيارات السياسية والثقافية لسوء الحظ، لا يزال هذا المفهوم غامضًا وغير واضح التعريف وقليل التصور والذي لا يزال مرتبطًا في كثير من الأحيان بالعمليات المختلفة التي تندرج بشكل أساسي في إطار مجتمع الاتصالات أو ممارسات التسويق السياسي.

ومع ذلك، فإن فكرة ضمان شعور السكان بالمزيد من المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم، بعيدة كل البعد عن كونها جديدة، ولعقود عديدة بالفعل، الباحثون وعلماء السياسة وصناع القرار والساسة، يسعون لترجمة هذه الفكرة البديهية المليئة بالفطرة السليمة ولكن ليس من السهل تجسيدها في الممارسات العملية أو حتى على الاقل إعطائها قوة القانون.

ولقد أدى التعقيد المفرط للحياة المعاصرة إلى التشابك الوثيق بين المستويات " التقليدية " للمسؤولية (البلدية، والإدارات، والوطنية، والعالمية) مع المستويات الأخرى المتداخلة التي يتم طرحها بشكل متزايد (المناطق، التجمعات الحضرية، وما إلى ذلك)، دون إغفال البنية التحتية للبلدية(الحي الجُزيرة، القطعة أو الدّرج).

وتعد الجزائر إحدى الدول التي سجلت معدل نمو حضري غير مسبوق، حيث انتقل من (31%) سنة 1966 إلى(40%) سنة 1977 ليصل إلى(50%) سنة 1993 وليقارب فيما بعد (60%) سنة 2000 [3] ، مما أفرز في بعض الأحيان مناطق من الإسكان الحضري المتدهور والفوضوي وما يعكسه من سلبيات كثيرة عن البنية والبيئة الحضريتين، التي لهما أسباب مباشرة يسهل معرفتها، وأسباب خفية وغير ظاهرة تمثل قوة الدفع خلف التدهور البيئي

[3]- Plan national d'action pour l'environnement et le développement durable –,ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement–janvier 2002–page31

طويل المدى بالمدن، مثل الافتقار إلى التنسيق بين القطاعات المختلفة وعدم كفاءة المشاركة الشعبية وغياب الحكم الراشد وصعوبة التحكم في تسيير شؤون المدينة وبالتالي عجز السلطات العمومية في النهوض بالتنمية الشاملة، وفي هذا السياق يأتي موضوع بحثنا لدراسة ما مدى نجاعة آليات التخطيط التشاركي في تحسين البيئة الحضرية، وإلى أي مدى يمكن توجيه غايات واستراتيجيات المشروع نحو التخطيط التشاركي.

تناولت الأطروحة حسب الإشكالية المحورية للبحث فصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة، يهدف الفصل التمهيدي إلى عرض إشكالية البحث، الفرضيات، الأهداف، أهمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع، المنهجية والتقنيات المستعملة، خطة البحث، المفاهيم العامة، الدراسات السابقة والتجارب وخلاصة.

تم تقسيم البحث إلى جزئين، جزء نظري للدراسة من أجل بناء رصيد معرفي قوي والتموقع معرفيا، وجزء تطبيقي للوقوف على تحليل دراسة الظاهرة وتشخيصها وإيجاد الحلول الناجعة لذلك. بالنسبة للفصل الاول، جاء تحت عنوان " التخطيط التشاركي بين طموح المشروع وقصور التطبيق "، وفيه تم التطرق الى الغموض الذي يشوب هذا المفهوم وكيف يمكن اعتماده بالإضافة إلى التعريف بطرقه وآلياته وعرض أهم المعوقات التي تحول دون تحقيقه.

أما الفصل الثاني، فجاء تحت عنوان " التخطيط التشاركي وسياسة المدينة "، وتم التطرق الى عدة مفاهيم خاصة بالمشاركة، المشاركة وفق سلم " أرنستين شيري "، المشاركة وفق المواثيق الدولية والهيئات العالمية مرورا إلى السياسة التشاركية في الجزائر ووصولا إلى كيفية الرفع من المشاركة الشعبية.

أما الفصل الثالث، جاء تحت عنوان" التحسين الحضري وطريقة(HQE2R) " وفيه تم عرض سياسات التحسين الحضري في العالم والجزائر ومتطلبات نجاحه كما تم عرض طريقة(HQE2R) وارتباطها بالتنمية المستدامة ثم نأتي في الأخير إلى عرض التطبيق (Indi) كنموذج لتقييم المشاركة وكيفية تطبيقه.

أما الفصل الرابع تطرق إلى الدراسة التحليلية لمدينة بوسعادة والوقوف على أهم المقومات التي تزخر بها والوقوف على معوقات التنمية بهذه المدينة.

أما الفصل الخامس جاء تحت عنوان آليات الرفع من مستوى التحسين الحضري بحي سيدي سليمان، حيث تم تقديم منطقة الدراسة والوقوف على جملة المشاكل التي يعاني منها الحي وهذا من خلال تحليل استمارة الاستبيان وعلى ضوء ذلك تم اسقاط النتائج على مؤشرات التطبيق (Indi)، مما سيسمح باستخلاص النتائج والخروج بجملة من الاقتراحات العملية يتم من خلالها معالجة الاختلالات الموجودة في التشريع العمراني وممارسات الفعل التشاركي في الجزائر.

كما لا يفوتنا أن نشير في الأخير إلى جملة الصعوبات التي كانت سببا في تأخر إنجاز هذا البحث ومن بينها: قلة المراجع ذات الصلة بالموضوع وغياب ثقافة المشاركة لدى المسؤول بصفة خاصة والمواطن بصفة عامة، بالإضافة إلى محدودية طرق وآليات المشاركة في الجزائر لاسيما نقص التجارب في الفعل التشاركي وتدني المستوى الثقافي للجمعيات، الأمر الذي كان سببا في عزوف المواطنين على كل ما هو مصدره السلطة، كل هذا كان له تأثيرا كبيرا على البحث سواءا في شقه النظري أو في شقه التطبيقي.

1-الإشكـالية.

وصل تدهور المحيط العمراني في الكثير من مدن العالم إلى حد الاختناق ويرجع هذا لتمركز عدد كبير من السكان فيها حيث فاق طاقتها وإمكانياتها، مما نتج عنه سوء الأحوال العامة للسكان، وتدهور مختلف جوانب هذا المحيط وقد انعكس ذلك سلبا على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي باعتباره مركبا ومتداخلا أشد التداخل؛ ولذلك أتت التنمية المستدامة في شقها الخاص بالمدن كمفهوم يُعنى بالإنسان من خلال تحسين محيطه العمراني، والهادف إلى تحقيق مدينة مستديمة تضع في عين اعتبارها المحافظة على نظافة المحيط وتُنصف سكانها أكثر، واضعة إياهم في محور تنميتها وتطورها بمشاركتهم في ذلك.

و تجدر الإشارة هنا أن أساليب التنمية المستدامة في بداية الأمر ركزت كثيرا على تحسين تقنيات البناء وتصميم البُنى التحتية الحضرية (الطرق، شبكات المياه، الصرف الصحي، الطاقة...الخ) فحين قابله ضعف في العمل على تحسين الخدمة العمومية وتسيير الهياكل القاعدية، فباستثناء تسيير النفايات، نجد أن مجال التسيير الحضري لم يحظى بالكم الكافي من الاهتمام، غير أنه أصبح يشكل تحديا رئيسيا للتنمية الحضرية المستدامة، حيث أن عجز هذا الأخير يؤدي إلى تدهور سريع للبنايات والفضاءات العمومية ويقلص من استدامتها ويُوَلد تكاليف استثمارية كبيرة للدولة عن طريق عمليات التحسين الحضري؛ فحين أنه يفترض أن التنمية المستدامة مطالبة بالتقليل من عدم المساواة وتعزيز التماسك الاجتماعي وترقية المواطنة،[4] إلا اننا نجد أن تسيير

[4]- J Grand - Streetlevel Citizenship: le cas de la promotion de la citoyenneté dans les politiques-extrascolaires de la jeunesse à Genève -swiss Journal of Sociology,2018. http://archive-ouverte.unige.ch/unige:135934

المناطق الحضرية ساهم بقسط كبير في عدم رضا الساكن ونمو شعوره بالفوارق الاجتماعية، بالإضافة إلى تدهور فضائه العمومي.

وتُعد مدينة بوسعادة من بين المدن التي تميزت بتوسع عمراني متسارع نتيجة زيادات سكانية متنامية بفعل نزوح السكان إليها بحيث تضاعف عدد سكانها من (26121) نسمة سنة (1966) إلى (50369) في سنة (1977)، ليصل إلى (157476) نسمة في مارس (2017)؛[5] وأدى هذا إلى العجز في سد حاجيات السكان المقيمين في المدينة والنازحين إليها من الخارج (الريف + البلديات المجاورة)، وبروز ظواهر اجتماعية عديدة ومشاكل عمرانية معقدة كظاهرة الأحياء الفوضوية في ضواحي المدينة، وهي في جوهرها غريبة عنها من حيث المنتوج العمراني والسلوكيات الحضرية، والقدرة على توفير الخدمات اللازمة لمواطنيها.

وللنهوض بهذه المدينة وابتداء من سنة 1998 باشرت السلطات عدة عمليات تهيئة تندرج ضمن عمليات التحسين الحضري لتأمين الشروط الدنيا اللازمة للسكان، ولم ترق هذه التحسينات لتطلعات هؤلاء لكونها اقتصرت على بعض الأمور السطحية من بلاط وتعبيد لبعض الطرقات وتوصيل لبعض القنوات، دون معالجة المشاكل اليومية للساكنة، من تحسين مستوى المعيشة، تحسين ظروف النقل، الخدمات الصحية والتعليمية...الخ.

وعليه يحق لنا أن نتساءل: ماهي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الاخفاق في النهوض بتنمية شاملة، حضرية واجتماعية واقتصادية في مدينة بوسعادة ؟

[5] - مديرية البرمجة ومتابعة المشاريع -ولاية المسيلة – تقرير المسيلة في أعداد – الطبعة مارس 2017 ص15

- **ما صدقية التشريع العمراني في إشراك السكان في الفعل الحضري المحلي ؟**
- ماهي **المناهج التي تم اعتمادها من طرف الجماعات المحلية من أجل إشراك السكان في صناعة القرار العمراني الخاص به؟ وما تأثير ذلك على حياة السكان ؟**

2 – الفرضيات.

1- عدم وضوح المنظومة القانونية للتخطيط التشاركي، ساهم في إبعاد السكان عن المشاركة في صناعة القرار، الأمر الذي نتج عنه تدني في مستوى التنمية المحلية بصفة عامة والتحسين الحضري بصفة خاصة.

2- إن تحديد أطر وآليات التخطيط التشاركي في بداية عمليات التحسين الحضري، ضمان لرفع مستوى التحسين الحضري ودَمقرطَة القرار العمراني.

3 -الأهـــداف.

1- فهم واستعراض مختلف الصيغ التي جاء بها التشريع العمراني من أجل إشراك السكان في الفعل الحضري ، بغية الوصول إلى تنمية حضرية مستدامة.

2- البحث عن الآليات والأُطر التي يتم اعتمادها قبل بداية عمليات التحسين الحضري.

4-أهمية الموضوع.

إن نجاح عملية التنمية والخدمة الاجتماعية عند الشعوب رهين بمدى مشاركتها في مختلف خطوات التنمية، لأن الشعوب هي الأقدر على وصف مشكلاتها وتحديدها ووضع السياسات

والبرامج لمعالجتها وهذا بالمساهمة في تنفيذها ومتابعتها وتقويمها، وهذه المشاركة تؤدي إلى ترسيخ قيم التعاون والتكافل في المجتمع من أجل تحقيق الصالح العام وتنمية روح المبادرة والاعتماد على الذات؛ وإضافة إلى ذلك فمشاركة المجتمع تؤدي إلى الرقابة على المسئولين مما يقلل من مساحة التلاعب والفساد ويكشف للحكومة نقاط الضعف ويشكل لها صمام أمان من الانحرافات، كما تؤدي المشاركة المجتمع إلى تحقيق أعلى درجات المواطنة، حيث تنقل المجتمع من دائرة السكان الخاملين إلى دائرة المواطنين المشاركين الفاعلين وهي أعلى درجات المواطنة، فكلما ازدادت مساحة المشاركة في المجتمع تنموياً واجتماعياً واتسعت رقعة المؤسسات الأهلية والمدنية كلما قوي المجتمع في مقابل الدولة، وقوة المجتمع قوة للدولة، لأن قوة الأصل قوة للفرع والدولة مهما بلغت قوتها لا تستطيع القيام بجميع الأعمال والخدمات، مما يحتم عليها أحيانا اللجوء إلى مساندة المجتمع في الإنفاق الحكومي وهذا بدوره يؤدي إلى المشاركة في القرار السياسي.

5-أسباب اختيار هذا الموضوع.

لا يمكن حصر مُبررات اختيارنا لهذا الموضوع في العوامل الذاتية فقط، المتمثلة في محاولة إيجاد الحلول لجملة الاختلالات التي أصبحت تعاني منها مدينة بوسعادة، وأبرزها نقص العقار الحضري بسبب التوسع العمراني، غياب مختلف الشبكات في الكثير من الأحياء، تلوث المحيط العمراني، الأمر الذي أثقل كاهل الجماعات المحلية في التسيير الحضري لهذه المدينة؛ أما بخصوص العوامل المنهجية فجاءت هذه الدراسة كاستجابة حتمية لطبيعة اهتماماتنا العلمية في البحث عن الآليات والأُطر التي تدفع بالتخطيط التشاركي إلى المساهمة في الحشد والتعبئة

الشعبية في مراحل صناعة القرار، من أجل الرقي بحياة السكان وتوفير محيط عمراني لائق وفق شروط التنمية المستدامة، بالإضافة إلى محاولة فهم واستعراض مختلف الصيغ التي جاء بها التشريع العمراني والتي كانت تهدف إلى إشراك السكان في الفعل الحضري من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة.

6- المنهجية والتقنيات المستعملة في البحث.

للوصول إلى الأهداف التي رسمناها لهذه الدراسة بعد التحليل لمفاهيم الفرضيات، رأينا أن هذا العمل يقوم أساسا على البحث على تلك العلاقة وهي رفع المستوى الموجود بين المتغير المستقل (التخطيط التشاركي) والمتغير التابع (التحسين الحضري)، وذلك من خلال دراسة حالة مدينة بوسعادة، وعليه فإن هذا العمل يقوم على المنهج الوصفي لتحقيق هذه الفرضيات، التي تخص دراسة حالة مدينة بوسعادة، كحالة من المدن الجزائرية التي يعاني تسييرها مشاكل عديدة من جراء هذا التوسع العمراني ببعديه الديمغرافي والمجالي. وكما يتم الاعتماد في التحليل على الملاحظات الميدانية باعتبار التحسين الحضري ظاهر للعيان وبالإضافة إلى التحليل المعمق والدقيق للمؤشرات الخاصة بكل بعد أو ميدان من ميادين التحسين الحضري التي تعد انطلاقا من معطيات وإحصائيات كمية أكثر منها نوعية، وتدعيما لهذه المعطيات والإحصائيات سنقوم بإسقاط تطبيق (INDI)، الذي هو عبارة عن مجموعة أهداف مستمدة من أبعاد التنمية المستدامة يتم قياسها من خلال العديد من المؤشرات التي تسمح بمشاركة السكان من مرحلة إعداد الوضعية الحالية للحي أو المدينة إلى مرحلة تحديد الرهانات ومقومات منطقة الدراسة ووصولا إلى مرحلة المشاركة في اعداد دفتر الشروط الخاص بالمشروع، كما يتم توزيع استمارة استبيان موجهة إلى

عينة من سكان المدينة كوسيلة علمية متبعة للحصول على المعلومات أو استبيان أمور خفية من خلال الأسئلة المطروحة فيها، مما سيفيدنا في استنباط عدة ملاحظات يمكن توظيفها في مثل هذه الحالات وتحديد مستويات مشاركة السكان على سلم أرستين شيري (Shery.Arnstein) .

7ـ خطة البحث.

تتكون المذكرة من جزء نظري يستهل بفصل تمهيدي يضم المقدمة، الإشكالية، الفرضيات، الأهداف، أسباب اختيار الموضوع، والمنهجية، كما يحتوي على جملة من المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع كما سنحاول الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت التخطيط بصفة عامة والتخطيط التشاركي بصفة خاصة، ثم يأتي الفصل الأول ويتم التطرق فيه إلى جملة من طرق التخطيط التشاركي وآلياته وعرض أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقه، ثم تناول الفصل الثاني أسس المشاركة ومستوياتها حسب سلم " أرنستين " وتم عرض كذلك المشاركة في المواثيق الدولية والهيئات العالمية ووصولا إلى السياسة التشاركية في الجزائر ليتم في الفصل الثالث الحديث عن سياسة التحسين الحضري في الجزائر ومتطلبات نجاحها وعرض طريقة(HQE^2R) وارتباطها بالتنمية المستدامة، كما تم التطرق إلى تطبيق (INDI) كآلية لقياس الفعل التشاركي.

أما الجزء التحليلي فيتكون من الفصل الرابع الذي من خلاله نقوم بالدراسة الطبيعية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لمدينة بوسعادة، أما الفصل الخامس فسنحاول فيه إسقاط تطبيق (INDI) على حي سيدي سليمان الذي استفاد من عملية التحسين الحضري بمساهمة من البنك العالمي سنة(1998)، والوقوف على الطرق التي تم استعمالها من أجل إشراك السكان في

هذه العملية وكيف انعكس ذلك على حياة السكان، لنخلص إلى استعراض الاختلالات التي مازال يعاني منها الحي، ليتم بعدها إنهاء الدراسة بخلاصة عامة تتضمن جملة من الاقتراحات.

8-مفاهيم عامة.

تلعب المفاهيم والتعريفات دوراً بارزاً في الصياغة النظرية لموضوع البحث وذلك لأنها تقوم بتحديد الإطار النظري الذي يوجه الدراسة ويحدد مبادئها، ولفهم وتطبيق التخطيط التشاركي تطّلب منا معرفة بعض المفاهيم والمصطلحات وذلك لإعطاء رؤية واضحة حول الموضوع ومحاولة إيجاد حلول مثالية وهذا بدءا من مفهوم التخطيط التشاركي وبعض المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة لارتباطها الوثيق بموضوع بحثنا، الأمر الذي يساعدنا في فهم وتطبيق هذا الأخير تطبيقا محكما وناجعا .

8-1 التخطيط.

يعتبر التخطيط أحد أهم الوسائل التفكيرية الطبيعية التي يتمكن من خلالها المخططون تحقيق الأهداف المرسومة وفي زمن محدد، ولقد عرفه الدكتور محمد محمود الإمام قائلا: (... التخطيط هو وسيلة يتم فيها حصر جميع موارد المجتمع المادية والبشرية وتحديد طريقة تعبئتها واستغلالها وتشغيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في أقصى فترة ممكنة وبأقل جهد وتكلفة اجتماعية واقتصادية، وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد...).[6]

6 – د أحمد الجلاد. التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق . عالم الكتب ج.م.ع .1998. ص15

بينما عرفه الدكتور إبراهيم عبد الرحمان قائلا (... فالتخطيط عبارة عن تنظيم لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ...). [7]

أما راجنا فريش (Regner Frish) النرويجي الذي وضع الخطة الخماسية الأولى لمصر ما بين(1960-1961) يرى أن التخطيط يعني التنبؤ بالمستقبل وأخذ جميع المتغيرات في الحسبان والاختيار بين الطرق البديلة للتنفيذ لتحقيق الأهداف المرغوبة .

بينما ذهب الاقتصادي الفرنسي شارك بيتلهم (C. Bettekheim) بأن التخطيط هو:

(... العملية التي تنظم في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستلزم ترابطا وتنسيقا بين قطاعات الاقتصاد القومي، مما يساعد على دراسته على نطاق عام وشامل للتأكيد على أن هذا المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومنسقة بأقصى سرعة ممكنة وذلك مع التبصير بالمواد الموجودة، وبالأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بحيث يمكن السيطرة عليها وذلك ضمانا للنتائج المستهدفة من الخطة ...). [8]

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا أنها تمثل وجهة نظر الاقتصادين، بحيث تم التركيز على التخطيط الشامل من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة؛ أما من وجهة نظر الإداريين فالتخطيط يتعلق بالمشروعات، حيث يرى الدكتور على عبد المجيد عبده أن (...التخطيط هو الوظيفة الإدارية التي تضمن الاختيار بين البدائل بالنسبة لأهداف المشروع وسياساته وإجراءات العمل فيه...)، [9] ويرى كذلك كونتز (Koontz) أن (... التخطيط عبارة عن وظيفة تشمل الاختيار

---

7 – د أحمد الجلاد ، نفس المرجع السابق ص 16.

8 – د أحمد الجلاد ، نفس المرجع السابق ص 16.

9 – د أحمد الجلاد ، نفس المرجع السابق ص 17.

بين البدائل للأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج، فهو عبارة عن القرارات التي تحدد عمل الإدارة والمؤسسة مستقبلا ...).[10]

فحين يرى جون بول لكاز (Jean-Paul Lacaze) أن التخطيط الحضري هو(...الإرادة في المعرفة والإرادة في الفعل ...).[11]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأن التخطيط هو رسم رؤية مستقبلية يتم الوصول إليها وفق تقييم جيد ودقيق للوضع الحالي، وبناءا عليه يتم تحديد الأهداف المرجوة وفق الخطوات التنفيذية التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

8-2 المشاركة.

لقد جاء في لسان العرب أن كلمة شرك: الشرْكة والشَركة سواء: مخالطة الشريكين ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر. وقد قال الله تعالى حكاية عن عبده لقمان أنه قال لابنه: يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم، والشرك: أن تجعل لله شريكا في ربوبيته، تعالى الله عن الشركاء والأنداد، وإنما دخلت التاء في قوله لا تشرك بالله لأن معناه لا تعدل به غيره فتجعله شريكا له، وكذلك قول الله تعالى '' وأن تشركوا بالله مالم ينزل به سلطانا '' لأن معناه عدلو به ومن عدل به شيئا من خلقه فهو كافر مشرك، لأن الله وحده لا شريك له ولاند له ولا نديد.[12]

---

10 - د أحمد الجلاد، نفس المرجع السابق، ص 17

11 -Jean-Paul Lacaze , introduction à la planification urbaine , presses de l'école nationale des ponts et chausées,1re édition , paris ,1995, p370.

12 - ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر، المجلد العاشر ، بيروت ،1955، ص 448

واستنتاجا لما سبق ذكره فإن كلمة تشرك جاءت بمعنى تعدل ومنه نستطيع القول بأن التخطيط التشاركي يأخذ معنى التخطيط الذي يعدل بين الحاكم والمحكوم في صناعة القرار وفي تسيير شؤونه العامة؛ أما من منظور عمراني ومعماري فيرى "هنري سانوف " أحد المتخصصين في مجال المشاركة (... إن تعريفات المشاركة متعددة وتحتوي معظمها على طبيعة المشاركة كنوع أو درجة من التأثير، فالتشارك هو إعادة توزيع القوة والتحكم في المصادر والمنافع المتاحة وفي المعرفة أيضا، وتمتد لتشمل المهارات التي يمكن اكتسابها من خلال الاشتراك في عملية صنع القرار...) .[13]

8-3 التخطيط التشاركي:

لقد ظهر مفهوم المشاركة الشعبية في التخطيط المعاصر لأول مرة في قانون تخطيط المدن البريطاني الذي صدر عام (1947)، والذي يقتضي مناقشة ومشاركة أصحاب العلاقة بموضوع الخطة، ضمانا لإنجاح عملية التخطيط؛ وفي الربع الأخير من القرن العشرين بدأ المفهوم في الانتشار والأخذ به كوسيلة مهمة لإنجاح عملية التنمية في جميع مراحلها وتحقيق التنمية المستدامة، أما إذ جئنا إلى مفاهيم التخطيط التشاركي فإننا نجد أنها لا تختلف كثيرا فيما بينها وإنما يكون الاختلاف في الصيغة فقط التي استخدمت للوقوف على المفهوم، وذلك راجع إلى اختلاف الإيديولوجيا والنظم السياسية السائدة.

13 – احمد حسني رضوان ، التصميم بالمشاركة نحو تطوير عمارة القرية المصرية ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه كلية الفنون الجميلة ،قسم العمارة ،جامعة حلوان ج،م،ع، سنة 2007 ،ص 6

فقد أشار العيسوي أن التخطيط التشاركي هو(... العملية التي يتم بمقتضاها إتاحة الفرص الكافية للناس المستهدف النهوض بأحوالهم، التعبير عن مصالهم، من خلال إجراء العديد من الحوارات حول الاتجاهات العامة لاستراتيجية التنمية التي يستهدى بها المُخطط عند إعداد الخطة...)، بينما عرفته إدارة المجتمعات المحلية والحكم المحلي البريطانية (DCLG) على أنه (... مجموعة من العمليات التي من خلالها يتشارك مختلف الأطراف في المجتمع المحلي باختلاف مصالحهم معا في التواصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطة وتنفيذها...).[14]

بينما أشارت فرجينيا(VERGINIA)أنه (... ذلك المنهج الذي يهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي لأفراد المجتمع المحلي وأصحاب المصالح المختلفة، في تحديد الأهداف وجمع المعلومات وتحليلها واتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج ومتابعتها وتقييمها لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي...).[15]

فحين أن والتجير (Waltjer) عرفه (...بأنه فلسفة تدور حول فكرة التخطيط، ولكنها تتميز في أن هناك إقبالا على المشاركة في الطريقة التي تمر بها عملية صنع القرار من قبل أفراد المجتمع المُخطط لهم...)، وقد عرفه آخرون ومن بينهم غانم بأنه (... أفعال مشتركة من جانب الناس المحليين وكادر المشروع بغرض صياغة خطط التنمية، واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها...).[16]

ومن خلال جملة هذه المفاهيم يمكن استنتاج بأن التخطيط التشاركي:

---

[14] - أحمد محي صقر،المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي، دار التعليم العالي،الإسكندرية ،ج.م.ع.-2016-ص53.

[15] - أحمد محي صقر،نفس المرجع السابق ،ص54.

[16] - أحمد محي صقر ،نفس المرجع السابق، ص55.

– هو عملية (processus) حسب ما جاء على لسان العيسوي أي بمعنى الانتقال أو سلسة الانتقالات من وضع اجتماعي لآخر، ينطوي على التعاون والتمثيل والاتفاق والمنافسة.

– ويكون منهج أو أسلوب (approche) حسب ما ذهبت إليه فرجينيا، ويعني تحديد الوسيلة التي تساعد على الوصول إلى غاية أو هدف معين، وتُكتسب هذه الأخيرة عن طريق التعلم وتتطلب مهارات خاصة قد تكون بسيطة أو معقدة وتنطوي على أفعال يدوية أو عقلية أو اجتماعية .

– وقد يكون فلسفة (philosophie) حسب والتجير، وتعني الاهتمام بطبيعة الواقع وبطبيعة الإنسان، وتوضيح مشكلاته.

– وقد يكون أيضا أفعال (actions) على لسان غانم، بمعنى أنها تلك الخطوات المترابطة والمتعاقبة من جانب الناس المحليين بغرض تحقيق غايات أو أهداف معينة.

8-4 المجتمع المحلي:[17]

المجتمع المحلي مصطلح الماني، ظهر أول ما ظهر من خلال عالم الاجتماع الألماني فردناد تونيس (F.Tonnies) صاحب كتاب Gemeinschaft und gesellschaf) وقد ترجمه العالم الأمريكي لوميس إلى الإنجليزية (Community and society)، ليصبح المصطلح الإنجليزي الذي يطابق المصطلح الألماني هو لفظ (Community) بمعنى مجتمع محلي.

أما عن أول من استعمل اصطلاح "المجتمع المحلي " هو العالم الاجتماعي روبرت ماك ايفر عندما نشر كتابه " المجتمع المحلي " في عام (1917).

17 – أحمد محي صقر، نفس المرجع السابق، ص20.

ولقد عرفه الأستاذ أحمد محي خلف صقر بأنه " مجموعة من الناس يقيمون عادة على رقعة من الأرض، وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض الوقتي، ولهم نشاط منظم، وتسودهم روح جماعية تشعرهم بأن كل منهم ينتمي لهذا المجتمع "

وقد نص مفهوم الأمم المتحدة لتنمية المجتمع المحلي لسنة (1955) على أنه " العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية وبالاعتماد الكامل على مبادرة الأهالي بقدر الإمكان ".

فحين أنه أصبح أكثر شمولية سنة (1956) ، حيث اعتبرته هيئة الأمم المتحدة المفهوم الرسمي الذي تلتزم به في العمل الاجتماعي في المجمعات المحلية هي " العمليات التي تتوحد فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل تلك المجتمعات في حياة الأمم وتمكينهم من الإسهام الكامل في التقدم القومي ".

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار أن تنمية المجتمع المحلي أنها عملية تعليمية، ويعني بها تغيير اتجاهات أفراد المجتمع المحلي التي قد تقف كعقبات أمام تحقيق أهداف التنمية؛ وتعتبر كحركة أو إجراء، لضمان المشاركة الفعالة من طرف أعضاء هذا المجتمع بهدف إنماء جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛ بينما يكون الأمر كعملية تنظيمية إذا كان الهدف منها إيجاد التنسيق والتكامل بين جهود الهيئات الأهلية وأعضاء المجتمع المحلي والهيئات الحكومية بهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع ؛ وقد يكون الأمر كذلك كبرنامج إذا تم ذلك عن طريق وضع تخطيط متكامل لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

8-5 التحسين الحضري.

يبدو أن الظهور المتأخر لهذا المصطلح، وبداية استعماله في خطابات الساسة والتقنيين في التسعينيات من القرن الماضي، نتج عنه قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع، عدى ما جاء في أدبيات العرب حيث ورد في لسان العرب " حسنت الشيء تحسينا: زينته، وأحسنت إليه " فكلمة التحسين مشتقة من حسن الشيء: أي زينه، وأحسن إليه.[18]

والتحسين الحضري هنا: كل عمل يقوم به فرد أو جماعة أو سلطة من أجل تحسين ظروف الناس سواء على مستوى الإطار المعيشي أو على مستوى حياة الناس مع وجوب إشراك الناس لأن عدم إشراكهم هو إساءة في حد ذاته لهم.

8-6 التنمية المستدامة.

إن التعريف القانوني بالنسبة للتنمية المستدامة موجود منذ تقرير بورتلاند (1988) ، الذي أُعتبر كمرجعية أساسية لهذا المفهوم الجديد، لكن التعريف المقترح " التنمية التي تلبي حاجيات أجيال الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل في تلبية حاجياتها " لا يجيب عن الإشكال: فهناك غموض في الترجمة المفاهمية والتطبيقية التي نقوم بها لهذا النمط من التنمية وفي استخلاص النتائج منها.

وتجدر الإشارة هنا أن المهم في هذا البحث ليس الغوص في مفاهيم التنمية المستدامة، بل ما ذهب إليه الكُتاب الثلاثة: موريال تابي (Muriel Tapie) وسيسيل بلاتريكس (Cecile Blatrix) (وباتريك موكاي (Patrick Moquay) بقولهم (... مشروعنا لا يهدف الى التقدم في مفهوم

18 – ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر، المجلد الثالث عشر ، بيروت 1955، ص 115.

التنمية المستدامة، لكن تحليل الطريقة التي أُكتسب وأُستعمل بها هذا المفهوم من طرف الفاعلين الاجتماعيين، وبشكل دقيق الطريقة التي من خلالها تستطيع أن تصبح آلية لإعادة تكوين أشكال الفعل العمومي او الجماعي المحلي...).[19]

8-7المجال – المستوى المحلي:

كثيرا هي المفاهيم المتداولة لدى المسيرين والساسة، التي تعبر عن محيط جغرافي معين يدار من طرف آخر مستوى في هرم السلطة، وقد عرفه أندريا – رو بقوله (...المحلي هذا المفهوم الذي يشوبه نوع من عدم الوضوح، يمكن تعريفه بأنه المستوى الذي يعيش ويتفاعل فيه أكبر عدد ممكن من السكان، فهو المكان الذي يتحرك فيه الناس بطريقة ملموسة أي المجال اليومي وإطار الحياة ...). [20]

فعندما نتطرق إلى العلاقات الموجودة بين المجال المحلي والإطار الوطني تطفو إشكالية الاستقلالية المحلية بالنسبة للسلطة المركزية، بحيث يبدأ الحديث عن " حرية البلديات " أو ما يسمى باللامركزية التسيير. بينما حين يرتكز التفكير على تنظيم السلطة فالمجال المحلي، يصبح عبارة عن " وحدة أساسية للديمقراطية " وهنا كذلك تظهر إشكالية سيطرة الديمقراطية التمثيلية التي عادة ما تعيق تطور الديمقراطية التشاركية.

19- Muriel Tapie ,Cécile Blatrix , Patrick M ,Développement durable et démocratie participative ,collection<< recherches>> du PUCA , LYON ,2007 p 17.

20 - Adrien Roux,50ans de démocratie locale , revue territoires ,éditions Yves Michel,France 2011 p 13 ,www.adels.org.

فحين إذا كان الانشغال الأساسي هو المواطن بحد ذاته، فإن الإطار المحلي يكون هو المكان الذي تنمو فيه التربية المدنية، الوعي والعمل الجماعيين، وبالتالي يمثل أرضية من خلالها يتم بناء المواطنة، ومن زاوية أخرى فعندما نستهل السياسة المحلية من ناحية التغيير الاجتماعي، فيصبح لدينا مكان للتجديد والتفاعل من أجل تحويل العلاقات الاجتماعية، وتحلل مشاكل على أنها مشاكل يومية، فيصبح المجال المحلي فضاء أين تبنى أُطر أخرى للتنظيم الاجتماعي بغية تحقيق الحقوق الفردية وتلبية متطلبات العدالة الاجتماعية.

8-8الحكم المحلي – الإدارة المحلية:

هناك من يرى بأن مصطلح الحكم المحلي والإدارة المحلية مترادفان أي أنهما يعبران عن أسلوب واحد للتنظيم الإداري وهو أسلوب اللامركزية الإدارية الإقليمية في حين يتجه البعض الآخر إلى أن المصطلحين، وإن كان يعبران عن أسلوب واحد للتنظيم الإداري إلا أنهما غير مترادفان إذ يعبر كلا منهما عن نظام معين ومتميز عن النظام الآخر بخصائص وسمات مختلفة.

ذلك أن الحكم المحلي يتحقق في حالة الاعتراف للمجالس المحلية بسلطات واسعة خاصة فيما يتعلق بالخدمات ذات الطابع المحلي وذلك في الدول التي يكون الأصل فيها منح هذه المجالس الاختصاص بالمسائل المحلية كأصل عام، أما الإدارة المحلية فإنها تتحقق في حالة ما إذ كان اختصاص المجالس المحلية محدودا وليس من الجائز لها أن تمارس اختصاصات أخرى دون الرجوع أولا إلى السلطة المركزية أو استصدار قانون بذلك.

وقد ذهب اتجاه آخر إلى الربط بين نظام الحكم المحلي واللامركزية السياسية، وبين الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية وهم ينتقدون الآراء الأخرى على أساس أنها تعتمد على أمور شكلية

فالإدارة المحلية نظام يستند إلى أسس ومقومات تتعلق بتنظيم الجهاز الإداري في الدولة وتنسيق العلاقة بين السلطات الإدارية المركزية والمجالس أو التنظيمات المحلية ومن ثم فهو أمر يدخل في نطاق موضوعات القانون الإداري، في حين أن نظام الحكم المحلي يستند إلى أسس ومقومات مختلفة تماما حيث يتعلق بالنظام الدستوري للدولة ويقوم على أساس توزيع وظائف الدولة، ليس فقط الوظيفة الإدارية وإنما أيضا كل الوظيفتين التشريعية والقضائية، فهو سمة من سمات النظم الفدرالية. وعليه فإن الفارق بين النظامين أو الأسلوبين فارق في الطبيعة والجوهر ومن ثم ينبغي استبعاد اصطلاح الحكم المحلي في النظام اللامركزي الإداري والاكتفاء باصطلاح الإدارة المحلية للتعبير عن اللامركزية الإدارية الإقليمية.[21]

8-9التنمية والمشاركة الشعبية.

لقد كان لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بريودي جانيرو سنة (1992) أي بعد (20) سنة بالضبط من مؤتمر ستوكهولم، والذي أطلق عليه اسم قمة الأرض، الأثر الكبير ونقطة تحول هامة في إعادة توجيه السياسات الوطنية والدولية صوب إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في الأهداف الاقتصادية والإنمائية، حيث أصبحت مبادئ ريو، فعالة التأثير في النهوض بتنمية وتدعيم البنيان المؤسساتي للحماية البيئية والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

ولقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار(191/47)المؤرخ في (22 ديسمبر 1992) ترتيبات مؤسساتية دولية جديدة تشمل إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وتسارع استحداث نظم دولية لعلاج القضايا البيئية العالمية المعقدة مثل تغير المناخ، التصحر وبالنسبة

21 – د. سليماني هندون ،الوجيز في القانون الإداري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 52.

للحكومات، تزايد الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات الرئيسية في المجتمع الأخرى بوصفها ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[22]

ومن خلال ما سبق ذكره، يعتبر موضوع المشاركة الشعبية أحد الموضوعات التي أصبحت من أولويات اهتمامات الدول لإحداث التغيير الذي يهدف إلى التنمية على المستويات العلمية والتخطيطية، إلا أن حجم المشاركة الشعبية لم ترق إلى المستويات المرجوة منه وهذا ما ميزه الإخفاق في برامج التنمية على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الوطني.

ومن هنا علت بعض الأصوات منادية بضرورة مشاركة أفراد المجتمع لتحقيق البرامج التنموية من خلال تفعيل وتدارك غياب المواطن عن المشاركة الفعلية في تجسيد مشاريع التنمية، وأن لا ينظر إلى تنفيذ هذه البرامج على أنها أهداف بحد ذاتها، وأن لا تقاس بما حققته من زيادة في الإنتاج أو اتساع نطاق الخدمة، بل الأهم من ذلك هو مدى المشاركة الإيجابية لأفراد المجتمع في تخطيط وتنفيذ وتقويم تلك المشروعات والخدمات؛ وفي خضم هذه التحولات برزت للوجود مصطلحات جديدة في أدبيات التنمية كالمشاركة الشعبية والتخطيط التشاركي.

ويبدو أن الكثير من الباحثين خلصوا في مجال التنمية إلى أن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون إلى حد كبير بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداد وطبيعة تأهيله، ويتصل مفهوم المشاركة بمفهومي التنمية والتمكين، ويصعب تحقيق التنمية دون مشاركة الناس.[23]

ومن ناحية أخرى فإن مركزية العملية التصميمية والتخطيطية قد قلصت نسبيا درجة التفاعل بين ما هو مخطط والواقع المحلي وإهمال خصوصياته وتفرده ومحدداته الخاصة، وبالتالي عدم

22 – وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيورك، UNEP/IEM/1/2، 4/4/2001

23 – احمد حسني رضوان ، نفس المرجع السابق، ص خ.

الاستفادة من الخبرات المحلية المتراكمة والتي يصعب الحصول عليها في ظل محدودية الوقت والموارد إلا من خلال تكثيف مشاركة المجتمع المحلي في العملية التنموية.

ومن هذا المنطلق فإن المنهج المقترح الذي يدفع بالتخطيط التشاركي إلى لعب دورا فعالا في عملية التنمية بصفة عامة والتحسين الحضري بصفة خاصة، هو البحث عن آلية تتحقق في إطارها مشاركة صناع القرار المحليين وأفراد المجتمع المحلي ومعتمدة على معايشة خصائص الواقع المحلي وخصوصيته والبعد عن القرارات المركزية التي تميز التخطيط العمراني الحالي.

8-10التشاور

شكل الفصل الثامن والعشرون من الأجندة (21) العالمي ريو(Rio 1992) من المشاركة عنصرا هاما في الاجندات 21 المحلية، حيث جاء كالتالي (... التشاور والبحث عن التوافق يسمح للسلطات المحلية بالتعلم من الاحتكاك بالسكان والجمعيات المحلية، والمدينة والمجتمع، والتجار والصناعيين، الحصول على المعلومات اللازمة لتطوير استراتيجيات أكثر ملائمة " ؛ ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن التشاور هو جزء من المشاركة " وأن الناس بحاجة إلى المشاركة بدلاً من التشاور، لأن التشاور عادة يبرز مخاوف الأفراد الفردية، في حين أن المشاركة تجعلهم جماعيا الجهات الفاعلة من مصيرهم، إنها ديناميكية أكثر إيجابية...).[24]

إن تجسيد المشاركة الشعبية يؤدي إلى تحقيق الطموحات التالية:

- التعرف على خبرات السكان والحوار مع خبرة السياسيين والخبرات العلمية والتقنية.

24-Institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'iles de France, démocratie participative et aménagement régionale, compte rendu de la réunion d'information du7 juin 2001 p5. http://www.iaurif.org.

- إبراز المناقشات وسماع وفهم المصالح المتعارضة.

- بناء وبشكل جماعي السياسات العامة.

- تطوير ثقافة المشاركة والمواطنة الفاعلة.

- تعزيز المعرفة المتبادلة من أجل فهم أفضل للاحتياجات المحددة لسكان المدينة ومعرفة أكثر لكيفية التجاوب معها إداريا.

- ابتكار وتصميم المشاريع الأقرب إلى الاحتياجات الفعلية حياة أفضل للسكان في الحاضر والمستقبل.

إن إقرار التشاور كأسلوب من طرف السلطات المحلية يؤدي بالضرورة إلى التعبئة والإقحام الفعلي لمختلف المصالح الإدارية، مما يزيد أيضا في اكتشاف المهارات، ويستجيب لأهداف الديمقراطية والنجاعة في كل عمل، وهذا ما خلص إليه البعض بقولهم (... أن المشاركة أصبحت شرط أساسي لبناء " نموذج جديد من المجتمع " ، واع التحديات الجديدة في العالم ومتشارك ومتضامن ومستديم أكثر ...) [25] ، أي بمعنى الاعتماد في بنائه على كل خبراته في الحياة ووصولا إلى الخبرات التقنية والعلمية مع ضرورة مشاركة كل المتدخلين، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

25 - Département de la Gironde , mission agenda 21 ,cahier d'expérience ,Bordeaux cedex 201 p 4

8-11ظهور الديمقراطية التشاركية.

تعتبر فكرة المشاركة فكرة قديمة منذ عصور ما قبل التاريخ، والمعنى ليس بحديث بقدر ما هو إعادة اكتشاف لقيمة إنسانية قديمة، وقد اختفت تلك القيمة في القرنيين السابقين في خضم الثورة الصناعية والتوسع العمراني المعاصر، وقد ظهر هذا المفهوم في الستينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فحين تجسد الاهتمام الكبير بهذا الموضوع في نهاية السبعينيات من القرن العشرين من خلال العديد من المؤتمرات والندوات العالمية، وقد ظهر العديد من المهتمين بدراسة مجال المشاركة الشعبية من أمثال " آر سكين " من السويد و" جون ترنر" من إنجلترا و"كرو" من بلجيكا و"سانوف وهانتش "من الولايات المتحدة.[26] وقد أكد معظم هؤلاء المختصين أن المشاركة الشعبية ليست مجرد ظاهرة عابرة أو اتجاه فكري وفلسفي حديث فحسب، بل إنها عملية هامة ومتداخلة بشدة في مجالات العمارة والإسكان والتخطيط العمراني، كما أنها قوة مؤثرة وفعالة تؤكد أن العمارة مهنة تعتمد على النشاط الثقافي والاجتماعي للمجتمع.

إن إقحام المشاركة أضاف الشيء الكثير للفعل العمومي في مجمله، خصوصا السياسات المتعلقة بالمحيط وتهيئة المحيط والإطار المعيشي للسكان، هذا التطور في إجراءات المشاركة راجع إلى التحولات في نمط الفعل العمومي الذي ظهر في السنوات الخمسين الأخيرة، حيث نجد ان التدخلات العمومية تتطور في جميع مجالات الحياة اليومية، بينما نلاحظ وبشكل متناقض وجود أزمة في الأنماط التقليدية للفعل العمومي، هذه الازمة التي تعود إلى التحولات في المفاهيم لدى المواطن من جهة وإلى مفهوم المنفعة العامة من جهة أخرى.

---

26 – احمد حسني رضوان، نفس المرجع ، ص3

ومن هذا المنظور وفي خضم مواصلات التحولات الحاصلة في العلاقات بين الإدارة المسيرة والمسير، برز مفهوم الديمقراطية التشاركية في السبعينيات وخاصة بعد صدور قوانين حق الإعلام والحريات في العديد من الدول أنذك (فرنسا في 1978/1/3).[27]

ومن هنا فمشاركة المعنيين الأساسيين في إعداد القرارات أصبحت شرط أساسي وواجب لنجاعة الفعل العمومي، وبالتالي ارتفاع درجة القابلية لديهم.

8-12الحـــوكـمـة:

إن مشاركة المهتمين في إعداد الفعل العمومي والجمعيات الرسمية لمختلف الشركاء، التي تمارس وتؤسس للفعل الجمعوي، تجسد حاليا مبادئ ومعايير الحوكمة، التي تعتبر مفهوما يساعد في تشكيل الأسئلة وليس الأجوبة، هذه الأسئلة التي تندرج في تحليل التحولات في أنماط الفعل العمومي وفي دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع.

فالحوكمة: طريقة لتوجيه وتنسيق أنشطة بلد أو منطقة أو مجموعة اجتماعية أو منظمة خاصة أو عامة. ومن ناحية أخرى، تشير إلى عملية تنسيق تسمح بممارسة سلطات سياسية واقتصادية وإدارية على جميع المستويات لهيكلة النظام الوطني والإقليمي والمحلي، من طرف جهات فاعلة مختلفة تمتلك وبدرجات متفاوتة سلطة صنع القرار.[28]

(... فالحوكمة ليست أكثر وضوحا من التنمية المستدامة، فهي لا تملك تعريفا ثابتا ولا تعتبر الحل المعجزة للقضاء على كل المشاكل، فالاختلاف في استعمال هذا المصطلح واضح جدا إن

27- Muriel Tapie ,Cécile B , Patrick M ,OPCIT, P 20 .

28- Peter Knoepfel ,guide des outils d'évaluation de projets selon le développement durable , office fédéral du développement territorial ARE ,2004, P 97 . http://www.are.ch

لم نقل أن هناك تضاد في الاستعمال، حيث أنها في العلوم الاقتصادية يقصد بها شرح أشكال التنظيم المكمل لتسيير السوق، بينما في العلوم السياسية يشير إلى أشكال التنسيق المكمل لتدخل الدولة ولكن أكثر مرونة من المؤسسات العمومية ...).[29]

لقد كان استعمال كلمة " الحوكمة " في تحليل الأنظمة السياسية أولا: لتعيين أشكال التنظيم المعقد والمجزأ، لاسيما على مستوى المدن الكبرى أو بالنسبة للعلاقات الدولية، فالحوكمة تشمل كل نظام القرارات العمومية والشامل للفاعلين الخواص، وبصورة أوسع، استخدام قياسي لهذا المفهوم الذي تطور فيما بعد وتلخص في الدعوة إلى الدولة المتواضعة، هذا الاستخدام ذو الوجهين:

– تفسير إداري الذي يدعو إلى دولة السلطات المحدودة والتي تقتصر على المرافقة للفاعلين الخواص.

– تفسير ديمقراطي يركز من جانبه على ضرورة تعبير الفاعلين ومشاركتهم في التعريف والتطبيق للأفعال العمومية (الديمقراطية التشاركية)، دون التقليل من مساهمات السلطات العمومية.

وأخيرا، فبإقحام واسع قدر الإمكان للمتدخلين المحليين، تستطيع الحوكمة وفي أحسن الأحوال إفادة استراتيجيات التنمية المستدامة بشكل من الشرعية الديمقراطية.

8-13تطور مفهوم المشاركة؟

لقد اقتصر الفعل التشاركي في بداية الأمر على لعب الدور الأساسي في الانتخابات المحلية والوطنية، وهذا من خلال الحق في التصويت؛ ليتميز في المرحلة الثانية بالمشاركة الفعالة في

29 – Muriel Tapie ,Cecile B , Patrick M , OPCIT,P 27.

المناقشات حول القضايا الرئيسية في المجتمعات، ليتعدى في المرحلة الثالثة إلى المساهمة في عملية صنع القرار حول هذه القضايا.

إن مشاركة السكان لا تقتصر على انتخاب الحكومات فقط بل تشمل كذلك التعاون بين المواطنين أنفسهم لإيجاد أفكار وتطوير المبادرات وفقا للأبعاد الثلاثة:

- البعد الاقتصادي: على سبيل المثال إنشاء شركات جديدة.
- البعد الاجتماعي: دعم المؤسسات الخدماتية المحلية.
- البعد البيئي: تشجيع إنشاء حدائق جديدة. [30]

وكنتيجة لما سبق ذكره أصبح مفهوم المشاركة مركبا ومتعدد الأبعاد، حيث شمل مجالات دراسية مختلفة منها العلوم السياسية والاجتماعية والبيئية والتخطيط والتصميم العمرانيين والتنمية بصفة عامة، ومرتكزا على الإنسان باعتباره أداة للفعل التشاركي؛ ومن خلال مراجعة بعض الأدبيات التي تناولت مفهوم المشاركة يمكن تعريفها بأنها " تلك الأفعال المشتركة التي يقوم بها السكان المحليون وكوادر المشروع بغرض صياغة خطط التنمية، واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها عن طريق الحوار والتفاوض حيث يتعلم الطرفان المشاركة في صناعة القرار".

30 – JOSE QUADRO ALVES ,LA PARTICIPATION CITOYENNE,SEPTEMBRE, 2015 ,p1. HTTP://WWW.C.G.I.COM .

9-الدراسات السابقة والتجارب.

لقد كان للإخفاق الكبير الذي ساد في جميع المجالات(السياسية، الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والصحية...الخ)، وخاصة في القرن التاسع عشر، الأثر الكبير في ظهور النهج التشاركي، وذلك بإقحام كل الفاعلين سواء كانوا مسؤولين أو مسيرين أو مستعملين من أجل تحقيق ديمقراطية أقوى وجودة للمنتج النهائي وعملية أكثر فاعلية،[31] الأمر الذي دفع إلى البحث بشكل أكبر من خلال مجموعة من المعايير اللازمة للمشاركة الناجحة والتمييز بين أنواع المشاركين، حيث اعتمدت هذه المعايير على ثلاثة جوانب رئيسية، الإنصاف، والكفاءة، والتعليم الاجتماعي، بالإضافة الى أصحاب المصلحة المذكورين عادة مثل السكان، مجموعات المصالح، الخبراء، الموظفون، الاداريون ...الخ.

ولقد أصبح النهج التشاركي الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا وخاصة في المجالات التي تبحث عن الكفاءة والنجاعة وجودة الخدمة والقابلية الاجتماعية واستدامة الانتاج، الأمر الذي نتج عنه الكثير من البحوث العلمية التي دفعت بهذا النهج إلى تطوير أساليبه وآلياته من أجل بيئة مستديمة؛ وسنتطرق في هذه الورقة البحثية على سبيل المثال وليس الحصر، إلى الدراسة التي قام بها (Ulla Rosenstrom et Simo Kyllonen)[32] تحت عنوان " آثار النهج التشاركي في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني في فنلندا"، حيث ناقشت هذه الدراسة المواصفات المطلوبة كمعايير تقييم لعمليات برنامج السياسة على المستوى الوطني لهذا البلد مثل

[31] -S, R, Osmani.participatory governance forefficiency and equity , A noverview of issues and evidence, A background paper for the World Public Sector Report, The United Nations Department for Economic and Social Affairs.NewYork.2007,https://pure.ulster.ac.uk/ws/files/11744170/Participatory,Governance,for,Efficiency,and,Equity.pdf.

[32]- Ulla Rosenström. Simo Kyllönen ,Impacts of a participatory approach to developing national level sustainable development indicators in Finland, Journal of Environmental Management,Volume 84, Issue 3, (2007), Pages 282-298.

تطوير مؤشر التنمية المستديمة (sdis) ، حيث استندت النتائج إلى توثيق اجتماعات فريق عمل المؤشرات، والتعليقات المكتوبة، ودراسة المستخدمين النهائيين المفترضين، التي أجريت بعد نشر المؤشرات، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المشاركة المكثفة والواسعة للخبراء وموظفي الخدمة المدنية زادت من كفاءة النتائج وأدت إلى زيادة الكفاءة في أساليب العمل، إلا أنه لوحظ، أن هذا الأمر أدى إلى المشاركة التكنوقراطية وغياب المشاركة الديمقراطية وغياب التعلم الاجتماعي، وبالتالي لم يتم الوصول إلى الهدف النهائي لمؤسسات التنمية المستدامة للمساهمة في تحقيق الاستدامة.

بينما غالبا ما يتم تفسير استعمال المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط وتخطيط استخدام الاراضي، من قبل مستعملي الموقع على انها تحد لخطط التخطيط الحالية، ومع ذلك تصبح المشاركة إلزامية في إجراءات التخطيط، ونادرا ما يتم فرض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشاركة العامة، وفي محاولة للإجابة على هذا الاشكال، قام كل من الباحثين:

(Bèatrice Plottu et Eric Plottu) [33] بدراسة لمشروع توسيع الحرم الجامعي الفرنسي، حيث تمت مقابلة مستخدمي الموقع إما تلقائيا أو بمساعدة من خلال بروتوكول تجريبي، فيما يتعلق بقيمة العناصر المبنية وغير المبنية للحرم الجامعي ومدى قيمتها وما إذا كان يجب الحفاظ عليها في التخطيط المستقبلي، ولقد كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إثبات أن المشاركة غير الموجهة قد تُؤدي إلى نتائج عكسية، كما تؤدي إلى إعادة إنتاج مخططات التخطيط الحالية، بينما كانت النتائج عكس ذلك تماما. أما بخصوص التجارب فقد تقديم تجربتين في فرنسا وهذا لتوفر المعلومة، في محاولة منا استخلاص العبر من الصعوبات التي تم التغلب عليها أثناء

[33] -Béatrice Plottu.Eric Plottu. site user participation, the solution to challenging modernist architectural planning and design, Landscape Research,Volume 46, 2021.Issue6 ,(2021),Pages,282-298.

تطبيق المشاركة في هذه المدن والاستفادة من الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في هذا المجال.

9-1 تجربة مدن حوض مران أولرو (Marennes olèron):

* **الموقـــع:** تقع مدينة مران بين مصب نهر شارنت ومصب نهر جيرند (Gironde) في حوض مران أولرو، الذي يحتل مساحة أكثر من (3000هـ) على الساحل جنوب غرب شرنت مرتيم (Charente- Maritime) بفرنسا .

الشكل رقم(1) : موقع مران أولرو

المصدر :2017 www.google.org

*- **المشروع : التنمية المسؤولة المتضامنة** : Développement responsable et solidaire .

لقد شُرع في هذا الإجراء سنة (1998) والذي أصبح بداية من سنة(2001) أرضية لوجيستيكية في تشكيل مجلس التنمية ولتحرير ميثاق بعض المدن، ويعتبر عملية تجريبية من أجل إعداد مشاريع مدمجة في إطار التنمية المستدامة على مستوى إقليم هذا البلد، وهو نتاج مشترك في سنة 1998 بين جمعية التربية والمحيط التابعة لمعهد التكوين والبحث في التربية والمحيط التابع لديوان الرقابة الإقليمي للمحيط في بواتو – شارنت (poiteau – C) والمسؤولون الإقليميون لوكالة المحيط والتحكم في الطاقة، وفي ظل الاندفاع الضعيف للجماعات المحلية والإقليمية للشروع في مشاريع التنمية المستدامة مثل مشروع جدول الأعمال (21)، كان لزاما تقديم مساعدة منهجية للفاعلين المحليين على أساس المشاركة أو الفعل التشاركي ثم استنباط دروس من أجل تعميمها مستقبلا على بقية الجماعات المحلية الأخرى، وقد مرت هذه التجربة بالمراحل التالية :

*- **مرحة إنطلاق التجربة** :[34] في أفريل سنة 2000 قام مجموعة من منظمي هذه التجربة على المستوى الإقليمي بعرضها على مجلس البلديات (conseil communautaire) لجزيرة أولرو، أين تم ترشيح منطقة مران أولرو، فكانت الفكرة غير محبب بها من طرف المنتخبين المحليين، لكن بالنسبة للمنظمين المهم هو التزام هؤلاء المنتخبين باحترام مبدأ المقاربة التشاركية

[34] --Muriel Tapie ,Cécile Blatrix , Patrick M ,Développement durable et démocratie participative ,collection<< recherches>> du PUCA , LYON ,2007, p 40.

إلا أنه في نهاية المطاف تولدت شكوى باستحالة إجراء هذه التجربة في هذه المنطقة، تواصلت محاولات الإقناع في 07 جوان 2000 وأمام الجمعية لمجتمع بلديات جزيرة أولرو.

(l` Assembleè de la communauté de communes de l`ile d'Oléron)

لكن الشكوك مازالت قائمة، حيث تفادى رئيس الجمعية أخذ موقف من الموضوع لاعتقاده أنه غير قابل للتطبيق، بينما ذهب أحد المنتخبين بوصف المشروع " بالدعاية المثيرة او الصاخبة " فحين رأى البعض من المتدخلين المنتخبين أنه يمكن تطوير هذا المشروع بمشاركة الجمعيات التي بمقدورها لعب دورا هاما في الحياة المحلية وأنه من الخطأ تجاهلها، بينما ذهب فريق من المنتخبين إلى التشكيك في قدرة هذه الجمعيات في تحمل مسؤولياتها؛ والملاحظ هنا وحسب ما جاء في تقرير الجمعية الذي صدر في جريدة " جنوب غرب " بتاريخ 9 جوان 2000 ، فإن المشروع قد نوقش من زاوية خاصة، أي في إطار سياق محلي تميز بالصراعات بين الجمعيات والسلطات السياسية المحلية .

ففي خريف 2000 وبعد اجتماع بلديات حوض مران، وافق مجتمع جزيرة أولرو على مشروع " التنمية المسؤولة المتضامنة " غير أنه يمكن الإشارة هنا بأن العملية في هذه المرحلة سادها نوع من الحذر المتبادل وغياب الحوار بين الفاعلين المحليين، الأمر الذي خلق نوع من الشك في قدرة كل طرف على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه التجربة.

*- **<u>سيران التجربة في مران أولرو:</u>** يبدو أن هذه التجربة ارتكزت على عدة مستويات مختلفة : فوج تنشيط إقليمي مكون من ثلاثة أعضاء من الخلية الإقليمية لمشروع " التنمية المسؤولة والمتضامنة " وأربع منشطين ميدانيين، لقيادة العملية على المستوى الإقليمي، بينما محليا شُرع

في مرحلة أولى للتحسيس وجمع المعلومات عن طريق تحقيق واسع من خلال استبيان، قام به مجموعة من المنشطين – المستمعين، بالإضافة إلى محاولة الحصول على المعلومة من خلال الفاعلين الذين لم يجيبوا على ورقة الاستبيان ولم يشاركوا في الاجتماعات العمومية، وفي الأخير تبلورت هذه المرحلة التحسيسية بتكوين أفواج عمل حسب المحاور مهمتها إعداد تقرير عن الوضعية الحالية وتقديم اقتراحات من أجل الميثاق، وعلى ضوء هذا العمل تشكل مجلس التنمية الذي بدوره يقوم بالتحرير والتبني النهائي للميثاق.

*– **الإستبيان :** " **الكلمة للشعب** "

تم التعرف على هذه التجربة من خلال هذا الاستبيان الذي كان عنوانه " الكلمة للشعب " والذي وُزع لكل السكان عن طريق صناديق الرسائل الخاص بكل عائلة، كما تم عرضه كذلك في الأماكن العمومية الخاصة بذلك، علما أن الاستبيان كان مرفوقا بوثيقة تشرح كل العملية، إلا أن إجابات المواطنين أظهرت عدم اطلاعهم عليها، وبالتالي التجربة مازالت في بدايتها، وبعد العديد من الاجتماعات العامة تمت دعوة الراغبين في المشاركة في أفواج العمل المكلفة باقتراح التوجيهات المستقبلية لميثاق التنمية المستدامة.

* **– تكوين المنشطين – المستمعين :** لقد وضعت الخلية الإقليمية لتجربة " التنمية المسؤولة والمتضامنة " تكوينا خاصا للمنشطين – المستمعين، وهذا ابتداء من ربيع (2001) وكان يهدف إلى تكوين فاعلين قادرين على سماع السكان وتحصيل ما تقدم به الأصدقاء، الجيران والرفقاء في العمل ...إلخ من اقتراحات بخصوص التنمية المستدامة للإقليم، ففي إقليم مران أولرو حوالي

(40) شخص تم تكوينهم على فوجين متتالين، حيث في البداية كان مبرمجا تكوين فوج واحد إلا أن الحاجة دفعت إلى تكوين فوج ثاني فيما بعد. وقد تم اختيار أعضاء الفوج الأول من المنشطين – المستمعين من طرف منشط التجربة من بين المنتخبين المحليين، الجمعيات وبصفة عامة من الفاعلين المحليين المعروفين لدى السكان، _ولقد أشرف على هذا التكوين مختصون في مجال التنمية ودام قرابة سنة بمعدل حصة في كل شهر، حيث تناول كيفية التفكير في المشروع، كيفية بنائه، التنمية المحلية، مفهومها، شرح بعض القوانين الخاصة بالموضوع، تقديم المفاهيم المقترنة بهذه التجربة وكذلك أهدافها وكيفية مخاطبة العامة، بالإضافة إلى كيفية تنشيط الاجتماعات، وتسهيل التعبير الشفوي للمشاركين وفي الأخير كيفية تحرير التقارير النهائية، _وما تمت ملاحظته في هذه المرحلة، هو عدم قدرة المتكونين على الاستيعاب مما دفعهم إلى مغادرة الأفواج، حيث تقلص عدد أعضاء الفوج من (20) إلى (8) أو(10) عناصر.

***–أفواج العمل:**

أ–الأهداف المسطرة: لقد كان الهدف الأساسي لأفواج العمل هو إجاد حركية تشاركية بمعنى تمكين الفاعلين المحليين وبصورة أكثر استقلالية من التفكير حول التنمية الإقليمية، ففي منظور كتابة ميثاق الإقليم يجب أن تتوفر المعطيات الكمية والكيفية التي تسمح بتشخيص الوضعية الحالية للإقليم وتحديد الأولويات في المستقبل وفي الأخير تتكفل هذه الأفواج بوضع نظام تمثيلي يسمح بتعيين ممثلي الشعب في مجلس التنمية.

ب–تكوين الأفواج: من خلال تحليل نتائج التحقيق من جهة وتدخلات المشاركين في الاجتماعات العمومية من جهة أخرى تم تحديد ستة أفواج عمل حسب المواضيع التالية:

* فوج " الثقافة، الرياضة والترفيه " ويضم ما بين (20) و(30) شخص.

* فوج " موازنة النشاط السياحي والحياة " ويعمل بخمسة وعشرون شخص، (15)أشخاص منهم دائمون و(10) أشخاص بحضور موقت.

* فوج " النقل، المرور، التنقلات " مشكل من (15) شخص مشارك بانتظام.

* فوج " نوعية وتهيئة الإقليم " ومتكون من(20) شخص وهو أهم فوج والأكثر حركية، لان أغلبية أعضائه هم أعضاء في جمعيات المحافظة على المحيط

* فوج " التنمية الاقتصادية والشغل " وهو أقل فوج من ناحية العدد وسرعان ما اندمج مع فوج " موازنة النشاط السياحي والحياة ."

* فوج " الصحة – النشاط الاجتماعي " ويحتوي من (6) إلى (10) أفراد أغلبهم مهنيين من القطاع (ممرضين – عمال اجتماعيين).

والملفت للانتباه أن الفئة العُمرية للأفواج الستة هي من (40) إلى(65) سنة، بينما هناك عزوف تام بالنسبة للفئة الأقل من (30) سنة.

ج- المنشطون المهنيون : لقد تم تنشيط أفواج العمل هذه تحت مسؤولية منشط مكلف بقيادة التجربة " التنمية المسؤولة والمتضامنة " ، بالإضافة إلى مرافقة المنشطين المستمعين الذين لعبوا دورا واضحا في سريان نقاشات أفواج العمل.

هـ-الصعوبات : يبدو أن كل الاجتماعات تمت بشكل ودي في القاعات العمومية سواء التابعة للبلدية او للجمعيات أو في قاعات الحفلات وبالتناوب بين جزيرة أورلو وحوض مران، مما استوجب الاستعداد التام والحركية الكبيرة للمشاركين، وكانت تنضم هذه الاجتماعات حول جدول أعمال معد من طرف المنشطين المهنيين والمنشطين المستمعين في حدود أربعة إلى خمسة أفراد

في كل أفواج، على أن تختم كل حصة بتقرير يُعده المنشط المهني ويرسله إلى كل المسجلين في الفوج، وفي كل الأحوال يمكن أن نشير أن كل الظروف كانت مهيئة لتمكين المشاركين من التعبير بكل أريحية؛ غير أن إحساس المشاركين بأن العمل الجماعي مكلف للوقت قد تزايد.

*– **تشكيل مجلس التنمية** :[35] يُعتبر إنشاء مجلس التنمية أحد أهداف مشروع " التنمية المسؤولة والمتضامنة " بعد سنة (2001)، والذي يُعد كنتيجة لعمل الأفواج حسب المواضيع التي تم ذكرها أعلاه، ومما سمح كذلك في واقع الأمر بتحديد إن لم نقل بتصفية المتطوعين بما يضمن مشاركة في مجلس التنمية، ليكون أساس عملها الأسلوب التشاركي، وبعيدا عن النظرة المؤسساتية، يضم هذا المجلس (36) عضوا ويُسير وفق مبدأين هما :

– تقسيم المجلس إلى ثلاثة أقسام متساوية ومشتركة : السكان –المنتخبون – والشخصيات المؤهلة من (الوسط الاجتماعي المهني –الجمعوي – الاجتماعي الثقافي)

– لاوجود للمنتخبين المحليين في منصب رئيس مجلس التنمية.

وتتمثل مهام مجلس التنمية فيما يلي :

– المشاركة في إعداد الميثاق.

– متابعة تطبيق الميثاق.

– المساهمة في تقييم مدى تطبيق الميثاق.

– المشاورة حول الانشغالات المتعلقة بالتهيئة والتنمية.

– تكوين الأعضاء (السكان – المنتخبون).

– التواصل.

[35]- Muriel Tapie , Cecile B , Patrick M , OPCIT , P 50 .

– المشاركة في إعداد برامج العمل.

*–**ميثاق التنمية المستدامة** : يبدو أن نهاية العمل الذي تم في إطار جماعي خلال تجربة " التنمية المسؤولة والمتضامنة " تبلور بميلاد ميثاق التنمية المستدامة، والذي رسم الاستراتيجية التي ستُتبع في الإقليم لمدة (10) سنوات فيما يتعلق بموضوع التنمية المستدامة، ومن خلال ذلك تم ترتيب الأولويات والتوجيهات في العمل، والذي أُعتبر أيضا بمثابة قاعدة اتفاق بين عدة مستويات (الدولة – الإقليم – المنطقة –والمقاطعة الإدارية)، وبالتالي توضيح هذا المسار الذي مر به هذا الأسلوب التشاركي إلى غاية تسجيله في الهيئات المؤسساتية، وبالتالي في جداول الأعمال وفي الاعتبارات السياسية.

وتُعتبر هذه الوثيقة كمنتوج جماعي للمنشطين الذين جسدوا كل مراحل هذه المقاربة التشاركية لتتم المصادقة عليه بشكل رسمي في ديسمبر (2003) من طرف المجلس البلدي، إلا أنه من الضروري أن نشير: (... إلى بعض الشكوك التي بقيت تصاحب العملية والتي قد تطرق إليها المشاركون في البداية حول مدى إمكانية تطبيق هذ العقد ومدى قابليته عند المنتخبين المحليين الذين كانت مشاركتهم محدودة، بالإضافة إلى غياب نقاش حقيقي حول التنمية المستدامة خلال عملية الكتابة النهائية للميثاق ...) [36] .

لكن في الوقت الراهن ورغم الضبابية التي تشوب صلاحيات هذا الجهاز كونه هيئة جديدة وفتية، إلا أنه يُعتبر من الآن فصاعدا الفضاء الحقيقي لإيصال صوت السكان، والاطلاع ومراقبة ما يراد له، بالإضافة إلى مساهمته في إعداد ميثاق الإقليم، والاتفاق على مجموعة من الخصائص

[36] –Muriel Tapie , Cecile B ,Patrick M , OPCIT , P 54.

للتنمية المستدامة التي تسمح بمراقبة مدى تطابق المشاريع المستقبلية مع هذه المواصفات؛ وفي الأخير فإن السؤال يبقى قائما حول قدرة مجلس التنمية بأن يصبح وسيلة مساعدة في القرارات ورفع مستوى التنمية من جهة، وكهيئة ذات سلطة معنوية قادرة على تجسيد مبادئ التنمية المستدامة.

9- 2 تجربة مدينة مّنتراي بفرنسا (Montreuil).

بعد تقديم تجربة " التنمية المسؤولة والمتضامنة " الخاصة بإقليم مران أُولرو، والتي تمخض عنها تكوين مجلس التنمية وتحرير ميثاق التنمية المستدامة سنحاول عرض نمط آخر في كيفية تطبيق المقاربة التشاركية، ولكن هذه المرة من أجل تكوين المجلس المحلي للبيئة وكيف ساهم في كتابة ميثاق البيئة بهذه المدينة.

* - **مدينة مّنتراي** : تقع مدينة مّنتراي في مقاطعة سان سانت دينيس (Seine – Saint – Denis) في الشمال الفرنسي وبالضبط المقاطعة (93) في منطقة جزيرة فرنسا (ile de France) وهي تتربع على مساحة (8.92) كلم^2 ويبلغ عدد سكانها (102889) نسمة.

الشكل رقم(2). موقع مدينة منتراي

المصدر:

https://www.google.com/maps/@48.8637749,2.4315457,14z /Montreuil (Seine-Saint-Denis

***– <u>المجلس المحلي للبيئة والميثاق</u>:** من خلال هذا العنوان **" مّنتراي، مدينة مستدامة "** الموجود على الصفحة الأولى للموقع الإلكتروني للمدينة على شبكة الأنترانت، نجد مجموعة من الخطوات تساعد على تطبيق هذه التجربة وأهمها:

– إعلان سياسي بغرض المشاورة العمومية باعتماد الديمقراطية التشاركية محليا.

– اعتماد مدينة مّنتراي منذ التسعينيات ، سياسة تحسين المحيط والإطار المعيشي للسكان، وانتهاج موضوع التنمية المستدامة في كل الخطابات السياسية.

– وأخيرا أهم شيء، أين يمكن الاستفادة منه في هذا البحث هو وجود هيئة مكلفة بالسماح بمشاركة السكان في السياسة المحلية حول البيئة ألا وهو المجلس المحلي للبيئة.

* – **السياسة الديموقراطية التشاركية في مُنتراي.**[37] لقد تم اعتماد المقاربة التشاركية في مدينة مُنتراي من طرف البلدية كسياسة عمومية محلية، حيث إشراك الساكن كان العنصر الأساسي في البرامج الانتخابية التي قُدمت للسكان، والتي تم تجسيدها في كُتيب صغير بعنوان ميثاق " مُنتراي متضامنة، المدينة بكاملها " .

هذا الميثاق الذي حدد ثلاثة أهداف أساسية:

– مدينة متضامنة.

– العمل من أجل تحسين الإطار المعيشي وتنمية مستدامة.

– العمل من أجل ديمقراطية محلية وبلدية متشاركة.

فكانت أولى خطوات المقاربة التشاركية في هذه المدينة هي تشكيل مجلس الجمعيات – المجلس المحلي للبيئة – مجالس الأحياء – المجلس الاستشاري للحياة المحلية – مجلس المقيمين الأجانب، فكان الهدف من هذه الهيئات إضفاء نوع من المساواة في الحقوق وإدماج أحسن لكل السكان، والسماح لكل فرد أخذ مكانه بصفة كاملة في الحي، بالإضافة إلى تكليف منتخب في كل حي لتسهيل الاتصال السريع ورفع الانشغالات اليومية في حينها.

وقد اعتبرت الجلسات المحلية للمواطنة التي كانت تُنظم مرة في كل سنتين فرصة سامحة للتقييم والنقد لعمل المجلس البلدي، ومن الممارسات الجديدة مع كل الفاعلين في الحياة المحلية.

إن وجود سياسة محلية تعتمد على المقاربة التشاركية تشهد عليها جملة من الترتيبات والأفعال المقدمة للجمهور وكأنها مستوحاة من برنامج متجانس للبيئة، وعلى رأسها تشكيل المجلس المحلي للبيئة.

---

[37] – Muriel Tapie , Cecile B , Patrick M , OPCIT , P 63.

*** – الميثاق من أجل البيئة:** [38] لقد تم الاتفاق على هذه الوثيقة في 21 أكتوبر 1994 بين رئيس دائرة سان – سانت – دينيس السيد: بيار دوبور (Pierre Duper) ومدينة مُنتراي، هذا الميثاق الذي كان يراد منه إعطاء دفع لسياسة بيئية وتشكيل إطار عملي متجانس وفعال وقد تمحور هذا الميثاق حول ثلاثة مبادئ أساسية وهي :

– تنمية منسجمة ومتزنة.

– تسيير اقتصادي للموارد .

– ترقية الديمقراطية المحلية.

ولقد ارتكزت تنمية المدينة على جملة من المبادئ أهمها :

1 – مشروع المدينة، يجب أن يكون ذا مسعى بيئي حضري.

2 – أن يكون المستقبل مُقويا للذاكرة.

3 – الحفاظ على التراث.

4 –تنمية محلية مؤسسة على تنمية اقتصادية.

5 – إعادة تشكيل مركز مدينة حقيقي.

6 – تنظيم التنقلات داخل المدينة من أجل التقليل من مستوى التلوث والضجيج الحضري والرفع من السلامة المرورية.

7 – إيجاد إطار معيشي ومحيط لائقين.

[38] Muriel Tapie , Cecile B , Patrick M , OPCIT , P 71.

*– **مسعى تشاركي متضامن:** لم تقتصر المواطنة في مدينة مُنتراي على المشاركة فقط في الانتخابات المحلية، من خلال انتخاب ممثلي السكان في المجلس البلدي، بل كان الحرص كبيرا على إيجاد ميكانيزمات تسمح بتفعيل أكبر عدد ممكن من الفاعلين الجمعويين أو من الأفراد العاديين، وهذا من أجل المشاركة بقوة في الحياة اليومية للساكن، وفي تحسين الإطار المعيشي له وبلورة المشاريع المستقبلية للمدينة.

ومن أهم هذه الهيئات والممارسات:

– المجلس المحلي للبيئة.

– لجنة القيادة بمُنتراي.

– المشاورة المستمرة في أي مشروع وعدم الاكتفاء بالتحقيق العمومي.

– معاينة الأحياء واللقاءات من أجل المدينة.

– السماع للسكان عن طريق اللقاءات العمومية.

– التحسيس وإقحام السكان بما في ذلك موظفو البلدية.

– تنمية الحس التوعوي حول قضايا البيئة على مستوى الفرد – الجمعيات ...إلخ.

– إقامة دار البيئة في وسط المدينة التي ستصبح مقر المصالح البيئية ومكان لاجتماعات مجلس البيئة ومكان للقاءات وتقديم النصائح بخصوص البيئة.

– التنسيق مع المدارس والمؤسسات التربوية الأخرى.

– تكوين موظفو البلدية.

– الالتزام بمسعى الشراكة .

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن هذه الوثيقة (ميثاق البيئة 1994) كانت بمثابة خريطة طريق لعدة سنوات منها حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، التقليل من التلوث والمؤثرات الأخرى في المياه الحضرية والتصدي للتبذير وخصوصا في المجالين: النفايات والتحكم في الطاقة.

* – **المجلس المحلي للبيئة:** ظهر المجلس المحلي للبيئة ضمن ميثاق البيئة سنة (1994)، وقد تشكل من ممثلين من المجلس البلدي وعدد كبير من الجمعيات ومختلف الفاعلين ويرأسه عضو منتخب المكلف بالبيئة ويجتمع مرة قبل كل اجتماع للمجلس البلدي، ويهدف هذا الأخير إلى إعطاء الرأي والمشورة في كل المشاريع التي لها علاقة بالنسبة للإطار الحياتي للسكان قبل قرار المجلس البلدي، وهو بذلك يشكل هيئة مستقلة ترمي إلى تقديم الاستشارة للبلدية والمشاركة من خلال اقتراح مشاريع جديدة إلى المجلس البلدي، بالإضافة إلى مراقبة المشاريع التي هي في طور الإنجاز.

9-3 الدروس المستخلصة من هذه التجارب.

ما يمكن استخلاصه من هذه التجارب هو أن الحي هو الوحدة المثالية لإجراء الفعل التشاركي غير أنه في بعض الحالات كان الإقليم محل ذلك كما تعتبر المشاركة شكلا من أشكال التدخل العام الذي يسمح بتحمل المسؤولية أو تثقيف المتلقين لها، ولهذا السبب نجد أن التكوين موضوع مرتبط دائما بالمشاركة، الأمر الذي سيسمح بتوظيف فعال لسياسة المدينة ولتنمية ثقافة جماعية ترتكز على فهم الرهانات وحركة التعبير وتكوين السكان على تحمل المسؤولية أو في تنشيط إنتاج

الخدمات العمومية، وبهذا يصبح الهدف من ذلك هو جعل السكان جهات فاعلة في التغيير وفي قلب المشروع وضمانا لنجاحه.

و يمكن الاستنتاج بأن بإمكان المشاركة أن تزدهر حقا إذا كان هناك لقاء متوازن بين سلطة ترغب في النزول إلى السكان عند إتخاذ القرارات وهوما يسمى بعرض المشاركة أو" الديمقراطية الممنوحة "(dèmocratie octroyèe)، وبين حركة تصاعدية قوامها رغبة السكان في المشاركة وعدم ترك أي فرصة للسلطة في صنع القرار الخاص بهم وهذا ما يسمى بطلب المشاركة أو " الديمقراطية المنتزعة " (dèmocratie conquise).

-خلاصة

تعتبر الرغبة في التنمية وتقوية الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المحلية تركيبة أساسية في الاستراتيجية الوطنية من أجل تحقيق تنمية مستدامة. كما أن تصميم وتفعيل المشاريع التنموية من أجل نجاعة أكثر، يحتم اعتماد مقاربة التشاور والتآزر وتقاسم المسؤوليات والتضامن وهذا لضمان النجاح في كل عمل تنموي. هذه المقاربة التي عرفت باسم << المقاربة التشاركية >> أصبحت بعد قمة ريو دي جانيرو 1992، أحد أعمدة التنمية المستدامة والتي بدأ العمل بها في الكثير من الدول، وهذا من خلال تكييف المفاهيم الجديدة للمقاربة مع خصوصيات كل منطقة و دفع هذا بالكثير من الدول إلى تبني سياسات تنموية تصل بفضلها إلى تحقيق مستويات عالية من النمو والتنمية الناجعة، التي تحقق ضمان مستوى حياة كريمة لأفراد المجتمع والمحافظة على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية غير المتجددة، لتستفيد منها الأجيال الحالية والقادمة.

و لكن بلوغ هذا الهدف يعترضه غموض كبير في الكثير من المفاهيم ذات الارتباط الواسع بعملية التنمية المستدامة، وهذا ما تم الوقوف عليه من خلال التطرق للعديد من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة، بغية رفع هذا الغموض وتنوير الباحثين في مثل هذه المواضيع. كما يلاحظ من جملة الدراسات والتجارب السابقة أنه لابد من وجود إرادة سياسية حقيقية تصبو إلى تحفيز الساكنة على المشاركة وإرساء ثقافة الإنصات لدعم الثقة لديه من خلال إعداد برامج تساعد على تكوين الوعي لديه، وفتح ورشات يساهم فيها بشكل أساسي مع الأخذ بعين الاعتبار

النتائج المتوصل إليها والاقتراحات، الأمر الذي سيضفي حتما نوعا من الشرعية في صناعة القرار العمراني.

الفصل الاول

التخطيط التشاركي بين طموح المشروع

وقصور التطبيق

تمهيد

1- التخطيط التشاركي بين الرغبة في التطبيق

وغموض المفهوم .

2- اعتماد التخطيط التشاركي كيف؟ ومتى؟

3- طرق المشاركة في التخطيط وآلياتها.

4- كيفية تطبيق النهج التشاركي.

5- معوقات تحقيق التخطيط التشاركي.

-الخلاصة.

تمهيد.

يتناول هذا الفصل سلسلة من التأملات النظرية والعملية، والتي تُعتبر من وجهة نظرنا ضرورية لوضع مسألة المشاركة بشكل صحيح في السياق السياسي والإداري، حيث تتعارض مواقف معينة أو تبدو بعيدة للغاية بالنسبة للمقاصد المخصصة لهذه المهمة ومع ذلك فنحن على يقين من أن تطوير "مشاركة السكان" لا يمكن أن يتم أو يُفهم خارج خصوصيات الساحة السياسية الوطنية والمحلية، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب والطرق التي تم استعمالها في هذا المجال.

1-التخطيط التشاركي بين الرغبة في التطبيق وغموض المفهوم .

يشترك المهنيون والمسؤولون المنتخبون وممثلو الدولة في ملاحظة صعوبة ترجمة المثل العليا للمشاركة إلى أفعال. فغالبًا ما يكون التعبير عن هذ الإحباط بجملة من العبارات." لا نعرف كيف نفعل ذلك " ، " يمكننا أن نفعل ما هو أفضل ، نحن لسنا على مستوى ذلك "، ارتباك يعكس مفارقة هذه الفكرة، تتخللها النصوص الرسمية ولكن يبدو أنه صعب إن لم يكن مستحيل التنفيذ، ويظل معنى هذا الهدف المتكرر غير المحدد للسياسة الحضرية، غامضًا في أذهان الناس ونادرًا ما تكون الحالات التي تحدد فيها السلطات العامة ما يمكن للسكان المشاركة فيه.[39]

[39]- Marion Carrel, Faire participer les habitants? Citoyenneté et pouvoir d'agir dans les quartiers populaires, ENS ÉDITIONS, École normale supérieure de Lyon, 2013, p10. https://www.revue,projet.com/comptes,rendus/2013-12,faire participerles habitants citoyennete,et pouvoir d agir dans les quartiers populaires/.

بينما يتمثل التحدي هنا في تجاوز هذه الملاحظة الغامضة من خلال تحليل الطريقة التي تُترجم بها البرامج، ويستعملها المتخصصون في السياسة الحضرية وعند الممارسة العملية لهدف " إشراك السكان " هل تنشأ الخلافات حول معنى المفهوم؟ وكيف يمكن تمثيل السكان؟ لفهم القضايا المتعلقة بالتنمية المحلية والعمل الجماعي، سنرى أن العديد من المفاهيم المعيارية تتقاطع دون أن يتم توضيحها بالضرورة على المستويات المختلفة لتعريف وتنفيذ السياسة الحضرية كما يمكن أن يُنظر إلى المشاركة، على سبيل المثال على أنها تعتمد على قدرة السكان على التصرف كمستعملين، أو على أنها نتاج عمل ديمقراطي إلى حد ما للمؤسسات.

إذا كانت هذه التعددية في تصنيفات المشاركة تستحق التحليل، فإن البعض يرى (...أن جل ردود أفعال المسؤولين المنتخبين وبعض الفنيين مناهضة ومعادية لمفهوم المشاركة. ونجد ذلك في النصوص الرسمية والإجراءات وخطاب سياسة المدينة، على الرغم من الفكرة السائدة حول "مشاركة السكان" منذ نشأة هذه السياسة العامة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي ...).[40]

ويبدو أن تفاقم الاختلالات وسوء التسيير في المدينة وظهور الفوارق على جميع الأصعدة، عجل بضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارتها، حيث تم تحليل مسألة المشاركة من خلال المنظور المزدوج لعمل الديمقراطية واستراتيجية عرض المشاركة، فبالنسبة للنقطة الأولى يتحتم على السلطات المحلية العمل بطريقة أكثر شفافية وديمقراطية، أين يجب التركيز على مجموعات

[40] – M. SAIHI, P. CERAL – Les pratiques participatives entre institutionnalisation et fermeture du jeu local. https://www.participation-et-democratie.fr/system/files/mouna_sahi.pdf

اجتماعية معينة، من أجل تعزيز دخولهم في آليات المشاركة. وبخصوص النقطة الثانية، لم يعد الأمر يتعلق بالرضا عن الاستجابة للنزاعات التي تسببها الجمعيات أو المجموعات الضاغطة، بل يتعلق الأمر بتصور تدخل السكان باعتبارهم من القوى الدافعة للحكم الراشد في المدينة، والتي تقتضي إرادة سياسية واعتبار التنمية المحلية مسألة شركاء، (...كما يجب أن تكون "التنمية الاجتماعية للأحياء" مستوحاة من أعمال التنمية الذاتية في العالم الريفي وبلدان الجنوب، من أجل تحفيز تنظيم السكان في قوة للإنتاج المشترك للعمل العام...).[41]

وعلى كل، النهج التشاركي يدعو إلى المشاركة الفعالة للسكان في عمليات صنع القرار، وهو يجمع بين السكان، وأصحاب المصلحة في مشروع أو سياسة ما (الخبراء، أعضاء من الادارة أو الشركات الخاصة بشكل عام)، ويمكن النظر إلى عمليات صنع القرار على أنها دورة من ثلاث خطوات : التخطيط والتنفيذ والتقييم، ويمكن استخدام النهج التشاركي في كل أو بعض هذه المراحل.

[41]– Marion Carrel. OP,CIT.P15

الشكل رقم (3): خطوات المشاركة.

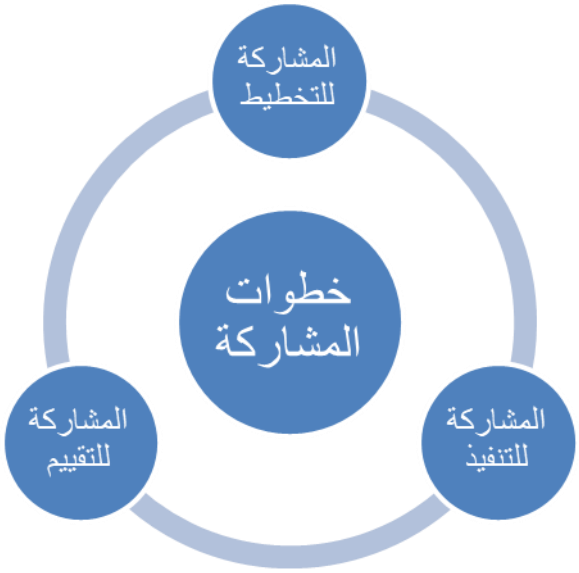

المصدر : اعداد الباحث 2020

إن المشاركة في صنع القرار ليست مرغوبة ومطلوبة فقط من قبل السكان الذين يرغبون في لعب دور أكثر فاعلية في إدارة مجتمعهم، بل حتى من السلطات الوطنية والمحلية ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية والعلماء.

2-اعتماد التخطيط التشاركي كيف؟ ومتى؟

تعتمد الدعوة لعمليات المشاركة على سلسلة من الحجج البراغماتية والمعيارية من وجهة نظر عملية، فإن هذه العمليات تجعل من الممكن زيادة ثقة السكان في المؤسسات التي تخدمهم، إضافة الى إضفاء نوع من الشرعية للسلطة التي يتمتعون بها؛ فحين أن المشاركة ضرورية أيضًا من وجهة نظر معيارية من أجل جعل عملية صنع القرار أكثر ديمقراطية، لكن في الواقع غالبًا ما تُثار مشاكل وقضايا مجتمعية جديدة عادة ما تعجز عن حلها الأعراف الاجتماعية القائمة أو

التي لا توجد لها معايير، أو التي يمكن أن تكون موجودة ولكنها تشكل مصدر شك وقلق في المجتمع؛[42] إلى جانب هذا المنظور العملي والمعياري، هناك أيضًا سلسلة من الحجج المتعلقة بالمحتوى، حتى القرارات التي يتعين اتخاذها بالنظر إلى الطبيعة المعقدة لقضايا وتحديات المجتمع، ولأن الحاجة تقتضي ضرورة الاستفادة من أكبر قدر ممكن من المعرفة والخبرة والمهارات. وفي ظل عدم امتلاك أفراد المجتمع نفس الوسائل لممارسة التأثير المؤسساتي و / أو غير الرسمي على عمليات صنع القرار، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إنشاء قنوات تسمح للجميع بالمساهمة في ذلك.

إضافة إلى ذلك تُقدم العمليات التشاركية ميزة رئيسية أخرى، فهي تسهل تحديد افتراضاتنا وتلك التي تخص المشاركين الآخرين من خلال جعل هذه الافتراضات صريحة، وبالتالي فهم آراء ورغبات الآخرين بسهولة أكبر، مما يفضي نوع من التفاهم المتبادل ويساعد في التقليل من الصراع، وعلى هذا النحو يمكن النظر إلى الأساليب التشاركية على أنها آليات "تهدئة"، كما تساعد العمليات التشاركية على تطوير قدرات الجمهور من خلال تشكيلها وخَلقها شبكات من الأشخاص بإمكانهم الاستمرار في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

---

[42]- Nikki Slocum, Janice Elliott, un guide pour l'utilisateur méthodes participatives (United Nations University , Comparative Régional Intégration Studies),la Fondation Roi Baudouin et du Vlaams Institut voor Wetenschappelijk en Technologisch Aspectenonderzoek, 2005 ,page6. https://kbs-frb.be/

لقد أصبح النهج التشاركي عاملا للتماسك الاجتماعي، فهو يساعد في تحقيق التوافق في الآراء عند الخلافات في الرأي وحتى في الصراعات عند تصادم المصالح، كما يمكن كذلك للمشاركين تبادل وجهات نظرهم وقيمهم وحججهم حول قضية ناشئة أثناء تطورها، وبالتالي التوصل إلى إجماع أو على الأقل قرار مشترك، الأمر الذي سيسمح في المساهمة في تنشيط الديمقراطية؛ وباختصار يمكن اعتبار المشاركة العامة الفعالة والهادفة ضرورية من أجل[43]:

-السماح لحوكمة ديمقراطية جيدة؛

-تعزيز قدرات المجتمع المدني؛

-تطوير وتقديم البرامج بفعالية وكفاءة؛

-بناء ثقة الجمهور في القرارات المتخذة؛

-ايجاد فهم أفضل لقضايا السياسات والاهتمامات والأولويات والحلول للسياسات العامة؛

-تقديم دعم أكبر للبرامج والمبادرات؛

-زيادة التعلم المتبادل من خلال تبادل المعلومات والبيانات والخبرات؛

-التأكد من أن القرارات والسياسات تتضمن المعرفة والمهارات التي يمكن ان تهمل؛

-تعكس مجموعة واسعة من الاهتمامات والقيم في صنع القرار؛

-تحديد الجوانب التي قد تكون مثيرة للجدل في قضية ما بسرعة والمساعدة في الجمع بين تصورات مختلفة لتحقيق توافق في الآراء من خلال التعاون[44].

كما يبدو أن اعتماد النهج التشاركي مناسب بشكل خاص لمعالجة:

---

[43] – Michel Forsé Maxime Parodi, Une théorie de la cohésion sociale,The Tocqueville Review , Vol. 30, No2 ,2009,page,9-35. https://www.utpjournals.press/doi/epdf/10.3138/ttr.30.2.9.

[44] - Nikki Slocum, Janice Elliott, Op,cit, page7 .https://kbs-frb.be/

*الموضوعات التي تتطلب دراسة أخلاقية أو اجتماعية أو ثقافية والتي تتطلب التحكيم بين القيم الأساسية والمبادئ؛

*القضايا السياسية التي تمر من خلال الوعي العام، وعملية التعلم، والبحث عن حلول، والقبول العاطفي أو المعنوي للقرار النهائي؛

*خيارات السياسة العامة التي تعتمد على أساس مبدأ الحذر أو على وزن الأدلة؛

*القيم والمبادئ الأساسية التي تحتاج إلى توضيح قبل تقديم مقترحات مفصلة أو خيارات تسيير المخاطر؛

*مجموعة محددة بوضوح من الخيارات أو المقترحات التي تدعم البحث عن توافق في الآراء أو حلول مبتكرة.[45]

3- طرق المشاركة في التخطيط وآلياتها ؟

يخضع المنهج التشاركي عند تطبيقه إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تحديد الأهداف ومعرفة أسباب المشاركة والمشاركين، أي الأشخاص المعنيون الذين يمكنهم المساهمة في الحلول كما يتطلب تحديد المدة اللازمة للعملية.

.

[45]- Cécile Barnaud .La participation, une légitimité en question . Natures Sciences Sociétés, Volume 21, N1. 2013.page.24-34
https://www.nss-journal.org/articles/nss/abs/2013/01/nss130062/nss130062.html

3- 1 أهداف المشاركة.

غالبا ما تتوافق الأهداف مع الأسباب التي تدفع المسؤول إلى تنظيم الحدث التشاركي، وعادة ما تكون الأهداف متعددة مما يحتم تحديد الأولويات وهذا ما أشار إليه (Van Asselt et al) في الرسم التخطيطي والذي يحدد الأهداف إلى محورين: (1) محور الطموح / التحفيز و (2) محور النتيجة المستهدفة. [46]

الشكل رقم (4): تصنيف الأهداف المتعلقة بتنظيم الأساليب التشاركية.

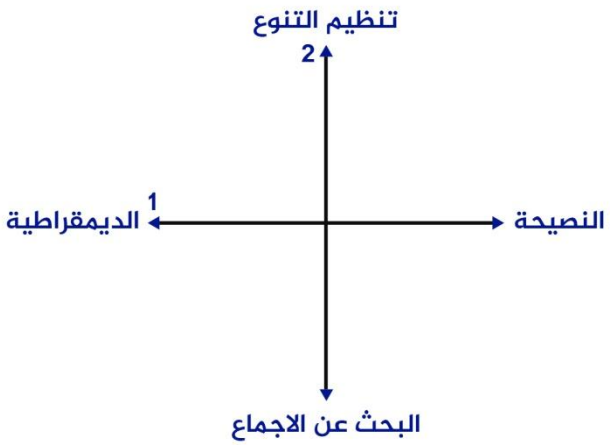

1- محور الطموح / التحفيز
2- محور النتيجة المستهدفة

المصدر: Nikki Slocum. Janice Elliott. Op.cit. page9 .https://kbs-frb.be/ .2022 + معالجة الباحث 2022

[46] -Van Asselt M, Mellors J, Rijkens-Klomp N, Greeuw S, Molendijk K, Beers P, et van Notten P, Building Blocks for Participation in Integrated assessment, A Review of Participatory Methods, ICIS working paper I01-E003 ICIS, Maastricht, 2001.

يُطلق على أقطاب محور الطموح / التحفيز اسم "الديمقرطية" مقابل "النصيحة"، بينما ينقسم محور النتيجة المستهدفة "تنظيم التنوع " مقابل "البحث عن الإجماع"؛ يتم تعريف كل من هذه الأقطاب على النحو التالي:

*- **المحور الاول : الطموح/التحفيز**.[47]

الديمقراطية: عندما يكون الهدف من الطريقة المستخدمة هو تمكين المشاركين من استغلال معرفتهم الخاصة في معالجة القضايا السياسية، وبالتالي التأثير في صناعة القرار.

النصائح: عندما يكون الهدف من الطريقة المستخدمة هو الكشف عن المعرفة والقيم وأفكار أصحاب المصلحة ذات صلة بعملية صنع القرار، تكون المساهمة وتبرز الأفكار من أجل صياغة صنع القرار.

*- **المحور الثاني: النتيجة المستهدفة.**

تنظيم التنوع: الهدف هو البحث عن مجموعة من الخيارات والمعلومات، بالإضافة إلى التمكن من الإفصاح عنها.

البحث عن الاجماع: الهدف هو السماح للمجموعة باتخاذ قرار واحد.[48]

[47] – Laura CURADO. Durabilité et participation dans les politiques urbaines à Bruxelles. Le cas du premier quartier durable «Tivoli».2013. https:// www.congrestransitiondurable.org

[48] Nikki Slocum. Janice Elliott. Op.cit. page9 .https://kbs-frb.be/

3-2- موضوع المشاركة.

يشير الموضوع هنا إلى طبيعة السؤال المطروح، لا سيما فيما يتعلق بأربعة جوانب:

***المعرفة:** إلى أي مدى يمتلك المجتمع بالفعل معرفة عامة بالموضوع؟

***النضج:** إلى أي مدى قام المجتمع بالفعل بتطوير آراء أو حتى تشريعات بشأن الفعل التشاركي؟ هل هناك آراء راسخة أم أن القضية برزت إلى درجة أنه لم يتم وضع أي معيار بعد.

***التعقيد:** هل الموضوع معقد لدرجة أن الكثير من المعلومات (الفنية) مطلوبة؟

***الجدل:** هل الموضوع مثير للجدل للغاية وهل أصبح الجدل مستقطبا لدرجة أن الإجماع يصعب الوصول إليه؟

3-3 الحضور في المشاركة.

إن الفعل التشاركي يحتم تحديد من سيحضر الحدث؟ حتما سيختلف الجمهور المعني باختلاف القضية، حسب اهتمام المجموعات المختلفة وقدرتهم على المساهمة في عملية تشاركية اعتمادًا على الموضوع الذي تمت مناقشته؛ علاوة على ذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار النظر في النطاق (الجغرافي) والميزانية والجدول الزمني للمشروع عند اتخاذ قرار بشأن العدد والتوزيع الجغرافي للمشاركين، المجموعات الرئيسية التي ينبغي النظر في مشاركتها، إما ان يكون القرار ملزما إلى حد ما للجميع، إما المساهمة في العملية، تكون على النحو التالي :[49]

-*المواطنين الأفراد

[49] – JB Bouillant. Événement et construction durable: les actions temporaires participatives et constructives comme outil pour faire la ville. 2015.https://scholar.google.com/scholar2-.2022.

-* أصحاب المصلحة، أي كيف يتم تمثيل السكان من قبل منظمات مثل: المنظمات غير الحكومية (الجمعيات، القطاع الخاص، مجموعات المصالح، مجموعات الضغط، والنوادي، وما إلى ذلك).

-* خبراء في موضوع معين.

-*الممثلين السياسيين الذين سيتبنون نتيجة العملية كقاعدة عامة، يوصى بإشراك صانعي القرار قدر الإمكان في العمليات التي تهدف إلى التأثير على السياسة، عندما يشارك صانعو القرار في وقت مبكر في العملية، فمن المرجح أن يكون ذلك مفيدا للعملية ونتائجها.[50]

3-4 مدة المشاركة.

من المهم معالجة القضايا التي تهم الساكن في الوقت المناسب. قد لا يكون للعملية التشاركية تأثير كبير على صناعة القرار إذا حدثت مباشرة بعد اعتماد التشريع بشأن هذه المسألة. في المقابل، يمكن أن تقدم مساهمة فعالة عندما تكون القضية ساخنة وتكون موضوع تشريع في المستقبل القريب ومن الضروري وضع هذا العنصر في الاعتبار عند ما لا تشمل المدة الحدث نفسه فحسب، بل تشمل أيضًا التخطيط له ومتابعته بعد الحدث.

[50] – Robert W. Porter, Suzanne Prysor-Jones, Influencer les politiques et les programmes , un guide pour les chercheurs. Porter. 1997.https://scholar.google.com/scholar.2022

4- كيفية تطبيق النهج التشاركي.

الهدف الرئيسي من مجموعة طرق المشاركة هذه هو توجيه الممارسين خلال عملية تنفيذ الأساليب التشاركية، حيث توجد العديد من التقنيات المختلفة التي يتم تكييفها حسب الحالة، لتحسين المشاركة في جميع المراحل للمشروع، من التخطيط إلى التقييم؛ كما تساهم بعض هذه التقنيات في تحليل الأسئلة المدروسة، بينما يركز البعض الآخر على تسهيل وتنسيق العملية الجماعية. [51] وأهم الخطوات العامة لتطوير وتنفيذ الأساليب التشاركية هي:[52]

1- تعيين فريق للمشروع.

2- تحديد طموح وأهداف الاستراتيجية.

3- تحديد نطاق واتجاه عملية المشاركة العامة.

4- فهم السياق التشريعي والقضائي والاجتماعي للقضية والقرارات التي يجب اتخاذها.

5- تحديد من يجب أن يشارك ولماذا؟

6 - تحديد المدة وطريقة اتخاذ القرارات.

7- تصميم الخطة (اختيار طريقة واحدة أو أكثر).

8- جلب التمويل.

9- تحديد الجداول الزمنية المناسبة والموارد الأخرى اللازمة لتسيير العملية.

10- تجنيد المشاركين.

---

[51]- ACHAB, Samia,Vers une approche participative pour une réhabilitation aboutie dans nos centres historiques , cas de la casbah d'Alger.https://www.pnst.cerist.dz/detail.php?id=885404

[52] - Nikki Slocum. Janice Elliott. Op.cit. page13 .https://kbs-frb.be/

- 11 الترويج للحدث.

-12 تنفيذ الخطة.

-13 تقييم العملية والنتائج.

-14 إنتاج وتوزيع التقرير النهائي.

كما أن الطرق هي:[53]

*منتدى القرن الحادي والعشرين.

*خلية التخطيط.

*عربة التسوق.

*مؤتمر التوافق.

* اقتراع تداولي.

*تمرين بناء السيناريو.

* مهرجان التكنولوجيا.

*مجموعة التركيز.

*لجنة تحكيم المواطنين.

*فريق من الخبراء.

*المراقبة والتقييم التشاركي.

*المقهى العالمي.

---

[53] – Michael. Neuman. Quelques exemples de méthodes participatives. Colloque « Sciences et Société en mutation » Dossier réalisé par l'auteur (juin 2006) .www.cnrs.fr/colloques/sciences-société Rubrique Sources et références .

سنحاول تفصيل طريقتين فقط، لأخذ فكرة عامة عن كيفيات التحضير، التشكيل، تسيير الفعل التشاركي، بلورة التوصيات وصياغتها، ووصولا إلى التقرير النهائي لكل طريقة.

-أولا: طريقة منتدى القرن الحادي والعشرين.[54]

1 – التعريف:

يجمع "منتدى مجتمع القرن الحادي والعشرين " التكنولوجيا والحوار وجهًا لوجه أو عن طريق مجموعات صغيرة لإشراك الآلاف من الأشخاص في وقت واحد لإبداء رأيهم بخصوص مشروع ما وفي وقت قياسي، وهذا بفضل المزج بين الوسائل التكنولوجية (التصويت عن طريق الصندوق الإلكتروني، وأجهزة الكمبيوتر المتصلة بالشبكة)، وتسمح منتديات المجتمع في القرن الحادي والعشرين للمشاركين بالمشاركة في المناقشات عن بعد، الأمر الذي يسمح في التفكير الجماعي لعدد كبير من المستعملين؛ إنها عملية متكاملة تهدف إلى التماس مشاركة السكان ومختلف أصحاب المصلحة وصناع القرار من أجل تقديم آراء وحلول للمشروع العمراني. [55]

[54]–Townsend, R. & Reiss, C. C., (2022) "An Enduring System of Local Deliberative Democracy: The 21st Century Legal and Normative Structure of Massachusetts Town Meeting", *Journal of Deliberative Democracy* 18.((2022). doi: https://doi.org/10.16997/jdd.1136

[55] –Carolyn Lukensmeyer. Susanna Haas Lyons. America Speaks. 21st Century Town Meeting®. https://civicus.org/documents/toolkits/PGX_B_21st%20CenturymeetingFinalWeb. Google scolaire.2022.

2- متى تستعمل هذه الطريقة؟

يمكن للمداولات العامة واسعة النطاق أن تؤثر على ظروف ونتائج النقاش، والشكل ومحتوى السياسة المقترحة أو تخصيص الميزانيات مهما كان الموضوع، سيكون الناس أكثر استعدادًا للمشاركة في عملية التداول إذا كانوا يعتقدون أن بإمكانهم المساهمة في اتخاذ القرارات التي سيكون لها تأثير في الواقع، وهذا في غضون فترة زمنية معقولة لذلك ينبغي استخدام "منتدى القرن الحادي والعشرين "عندما يكون هناك رابط مباشر مع صانعي القرار الرئيسيين الذين يمكنهم ضمان النتائج، وهذه المنهجية مناسبة بشكل خاص على المستوى المحلي والوطني في عمليات التخطيط والتنمية الاقتصادية، تخصيص الموارد والميزانيات، وصياغة السياسات. [56]

(لمزيد من المعلومات حو ل هذه الطريقة أنظر .www.americaspeaks.org)

-ثانيا طريقة لجنة تحكيم المواطنين.

لقد أصبح التسيير المحلي معقدًا للغاية لدرجة أن مشاركة السكان ليس لهما سوى تأثير ضعيف على التنمية المحلية، فعلى هذا الأساس قام مركز جيفرسون بجهود على مدار العقد الماضي للترويج لاستخدام لجنة تحكيم المواطنين كنهج بديل للمشاركة العامة في عمليات صنع السياسات التنموية على المستوى المحلي؛ القصد ليس فك سلطة اتخاذ القرار للمسؤولين المنتخبين ولكن لضمان أن يكون لديهم فهم شامل لآراء السكان عندما يمارسون تلك القوة.

[56] – Caroline W. Lee ."21st Century Town Hall Meetings in the 1990s and 2000s: Deliberative Demonstrations and the Commodification of Political Authenticity in an Era of Austerity", *Journal of Public Deliberation* 15(2). .2019doi: https://doi.org/10.16997/jdd.330

والأهم من ذلك هو تغيير أساليب الحوار القديمة وتشكيل شراكة حقيقية بين السكان والمسؤولين المنتخبين. إن نموذج لجنة تحكيم المواطنين، كما يؤكد المركز، هو وسيلة فعالة للحصول على مشاركة المستعملين المستنيرة وتعزيز بخصوص المشروع العمراني.[57]

1 – التعريف بالطريقة.

تسمح هذه الطريقة للسكان المطلعين بالمشاركة في صنع القرار السياسي، وتتكون اللجنة من (12) إلى (24) مواطنًا تم اختيارهم عشوائيًا ويتم اطلاعهم على وجهات نظر مختلفة، وهذا عادة بواسطة خبراء يطلق عليهم اسم "الشهود " ثم يبدأ أعضاء لجنة التحكيم عملية المداولات وهناك مجموعات صغيرة غالبًا ما يتم تدريبهم على التركيز على جوانب مختلفة من القضية، وفي الأخير يصدر الأعضاء قرارًا أو يصدرون توصيات من خلال تقرير تتكفل الهيئة المكلفة (الوزارة، السلطة المحلية، على سبيل المثال) بالرد عليه إما من خلال تنفيذه أو من خلال شرح سبب عدم الموافقة عليه ومن خلال هذه العملية التي تستغرق بشكل عام من (4) إلى (5) أيام، تكون لجنة تحكيم المواطنين قد ساهمت في اتخاذ القرار بطريقة ديمقراطية.

[57] –Armour A., *The Citizens' Jury Model of Public Participation: A Critical Evaluation,* in O. Renn, T. Webler et P. Wiedemann (Éds), *Fairness and Competence in Citizen Participation*, pp. 175-187, Londres, Kluwer Academic Publisher 2005.https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-94-011-0131-8_9

2- متى تستخدم هذه الطريقة؟

لجنة تحكيم المواطنين مفيدة بشكل خاص من حيث أنها توفر جسرًا بين أصحاب القرار و الجمهور، بالإضافة إلى ذلك، توفر العملية الفرصة للمشاركين لاستكشاف قيم معينة، تشارك اللجان غالبًا في المناقشات القائمة على القيم عند اعداد توصيات السياسة الخاصة بهم؛ يتم تطبيق طريقة "لجنة تحكيم المواطنين" على سلسلة كاملة من الموضوعات، ذات صلة بالطبيعة ،الاقتصاد، البيئية، الاجتماع والسياسة، وتكون أكثر فاعلية عندما يكون من الضروري اختيار بديل واحد أو أكثر لمشكلة ما والتحكيم بين المصالح المتشعبة؛ تم ابتكار هذه الطريقة في الولايات المتحدة، ولكن تطبيقها هو الأكثر انتشارًا في بريطانيا وقد تم استخدامها أيضًا في أستراليا وتم اختبارها كذلك في الهند والبرازيل.

5-معوقات تحقيق التخطيط التشاركي.

بعد سنوات من تطبيق الديمقراطية التمثيلية في مختلف مستويات وما صاحبها من عزوف للسكان عن المشاركة في تسيير الشأن العام، تظهر المنظومة القانونية بجملة من النصوص التشريعية لتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية، في محاولة لإشراك الساكن في تسيير شؤونه على المستوى المحلي بالخصوص، إلا أن هذه النصوص لم ترق بهذه المشاركة إلى المستوى المطلوب لعدة أسباب أهمها:

-***صُورية المشاركة:** تضمنت الكثير من النصوص القانونية عدة آليات لتمكين الساكن من المشاركة في صياغة القرار العمراني الخاص به، إلا أن هذه المشاركة تبقى صورية لأن حق

الحضور مُقيد بالاستماع فقط وليس المشاركة في النقاش، وأحيانا يمنع الساكن حتى من الحضور في الاجتماعات والمداولات بحجة الخصوصية.[58]

كما أن آلية الاستشارة العمومية محدودة جدا ومحصورة في ذوي الاختصاص والخبرات، أما بالنسبة لآلية التحقيق العمومي فهي عبارة عن اجراء شكلي فقط لا ينتج عنه مناقشات تقود إلى حلول عملية، وفي كثير من الأحيان وبسبب نقص وسائل الاتصال، الساكن تصله المعلومة بعد فوات الأوان.

-***غياب ثقافة المشاركة:** إن فشل السياسات السابقة في تسيير الشأن العام وخاصة المحلي، زاد من العزوف عن المشاركة في كل ما هو مصدره السلطة أو الادارة، اضافة إلى الجهل بالقوانين وتعمّد المسؤولين حجب المعلومة عن السكان.

-***غياب الارادة السياسية في إرجاع الكلمة للشعب:** وهذا ما جسدته صُورية القوانين في اقحام الساكن ومشاركته في تسيير الشأن العام.

-***النظرة المسبقة على السكان المعنيين:** تتسم نظرة حاملي هذا المشروع من البداية بأن سكان هذه الأحياء يمثلون مشكلا في حد ذاته وأنهم غير قادرين، وليسوا فاعلين ايجابيين أو مورد منشط لسياسة المدينة. فعندما لا نثق في قدرات السكان لا يمكننا الذهاب تلقائيا للبحث عن رأيهم.

-***حجب الفاعلية عن المواطنين:**[59] من الملاحظ في إطار السياسات العامة بما في ذلك سياسة المدينة أنها لا تشجع مبادرات السكان الذين قل ما يُعتبرون من الفاعلين الإيجابيين في تسيير

[58] - حنان ميساوي . مشاركة المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية بين التكريس القانوني واشكالات التطبيق . مجلة العلوم القانونية والاجتماعية . .المجلد الخامس . العدد. 2.جوان 2020.ص584.

[59]- www.ville.gouv.fr/IMG/la démocratie locale et la participation des habitants-Avis du conseil national des villes –France – janvier2012 page 8

الشأن العام وخاصة المحلي منه، وأنهم لا يملكون الشرعية والقدرة بأن يصبحوا فاعلين في التحسين الحضري.

-***ضعف التأطير الجمعوي:** يبدو أن ضعف التأطير الذي تقوم به الهيئات الوسيطة من جمعيات وأحزاب ونقابات أدى إلى ضعف المعرفة الجماعية والتدريب على تعبئة السكان مقارنة بما كانت عليه في الماضي، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة عدم التجانس والتلاحم بين السكان.

-***تقلد المناصب على أساس الولاء وليس على أساس الكفاءة:** وهذا تولد عنه نوع من الإحباط وخيبة أمل في التطلع إلى مستقبل زاهر.

-***الخوف من تقلص مجال الصلاحيات لدى المسؤول عند إشراك الساكن.**

-* **التضييق على العمل الجمعوي بالسماح إلا للجمعيات ذات الولاء الأعمى للسلطة.**

-***عدم احترام المسؤولين للقوانين** : الأمر الذي شكل لدى الساكن نوع الخوف وفقدان الثقة في العدالة.

-الخلاصة.

أصبحت مشاركة السكان أحد الركائز الأساسية في سياسة المدينة لذلك أصبح هذا التغيير مبدأ أساسيًا وعرضي في الفعل الاجتماعي، ولا تخلو منه جميع نصوص سياسة المدينة في الوقت الراهن، بحيث لا يوجد جهاز يستثني هذه الفكرة التي تبدو أنه قد تم التوصل إلى إجماع حولها فهي بمثابة الشرط الذي لا غنى عنه، في أي تدخل عمراني أو لإنجاح أي مشروع ضمن سياسة المدينة.

وعليه فإن المفهوم المحدد للقبول الاجتماعي بات ضروريًا من أجل أن يؤدي إلى تحقيق المشروع، الأمر الذي يستوجب إشراك السكان والسماح لهم باتخاذ موقف عند اقتراح مشروع على أراضيهم، وبالتالي تم تطوير العديد من الآليات للمشاركة من أجل إعلام السكان والتشاور معهم وإشراكهم أو التعاون معهم بهدف الحصول على موافقتهم؛ ومع ذلك فإن فكرة القبول الاجتماعي تعني أن المجتمع يمكنه رفض المشروع.

وبناء على ما تمت الإشارة إليه في هذا الفصل يجعلنا نفهم أن الإرادة والتأكيد الذي يجب أن يُنظر إلى السكان على أساسه كفاعلين في برامج سياسة المدينة يعود إلى ما يقرب من(30) عامًا، حيث وجد الخطاب المتعلق بهذه الفكرة وبشكل أوسع فكرة دمقرطة العمل العام مكانًا في معظم البلدان الغربية، ولا سيما في مجال مناطق الإسكان الإجتماعي ،التي يشار إليها أحيانًا باسم "مشكلة الضواحي."

الفصل الثاني

التخطيط التشاركي وسياسة المدينة

تمهيد

1-أنماط المشاركة.

2-أسس المشاركة.

3-رهانات المشاركة.

4-**سبل المشاركة.**

5-مستويات المشاركة.

6-المشاركة وفق سلم ارنستين شيري. Shery.Arnstein.

7-المشاركة وفق المواثيق والهيئات العالمية.

8- السياسة التشاركية وفق قوانين التهيئة والتعمير في الجزائر.

9- كيفية الرفع من المشاركة الشعبية.

-الخلاصة.

تمهيد.

إن الحديث عن سياسة المدينة يتطلب الرجوع إلى الماضي الذي ارتبط بفترات طويلة في إنتاج مختلف الأطر السكنية، وإلى القضايا المستعجلة للسكان وما ميزها من تسرع في إصدار القرارات لتلبية حاجياتهم، من برمجة تجهيزات عمومية وتماطل في الإنجاز بصفة عامة، مما أعطى انطباعا لدى السكان بعدم الاهتمام من طرف السلطات العمومية؛ كل هذا يستدعي بدون شك إيجاد أشكال جديدة للتواصل بين صناع القرار، الفنيين المهندسين ومختلف الفاعلين والسكان، الأمر الذي نتج عنه فيما بعد تغيِّر جذري في سياسات المدن التنموية في جل البلدان، حيث تم تبني العديد من التشريعات التي تعزز الفعل التشاركي .

1- أنماط المشاركة.[60]

تمثل أنماط المشاركة ما يسمى بالانتقال من " الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية " ، ويعني هذا أن طرق ممارسة فعل المواطنة ومفهوم مشاركة السكان يتوافق مع عدة حقائق بإمكانها أخذ شكل أنماط متباينة أهمها:

1-1-المشاركة بالكفالة: وهي التي يطلب من السكان فيها بإبداء رأيهم وموافقتهم على المشاريع أو المبادرات المقررة من طرف مهنيين أو سياسيين آخرين، ويشمل هذا المفهوم الاستقصاءان العمومية، والاستفتاءات والمبادرات المحلية وبشكل آخر كل القرارات التي تتقدم بها السلطة

[60]- Credoc- démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville-cahier de recherche n.156 -juillet 2001 p9 . - http://www.credoc.fr

* Credoc : centre de recherche pour l'étude et l'observation des conditions de vie.

السياسية المنتخبة للحصول على شرعية إضافية، والتي ترى كذلك بأن التصويت وتجديد الثقة هو دليل على رضا السكان المحليين: وهذا ما يطلق عليه بالديمقراطية التمثيلية.

1-2-رضا الساكن /المستخدم : وهو التصور الذي يسود فيه الاعتقاد بأن البلدية تشبه المؤسسة والسكان يصبحون زبائن ومشاركتهم تقتصر على استطلاعات الرأي حول درجة رضاهم أو عند تجديد المجالس المحلية، وهي فلسفة استهلاكية من أجل خفض التكاليف مثل: مشكلة إدارة النفايات الحضرية.[61]

1-3-المواطنة البديلة . (la citoyenneté de substitution)[62]

يسود هذا النوع من الأساليب في البلدان التي تكون فيها السلطات عاجزة جزئيا أو كليا عن التكفل بحاجيات السكان، أين يصبح هؤلاء مجبرون على القيام بسد حاجياتهم بأنفسهم كما هو الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية. ففي هذه البلدان مكنت آليات المشاركة والتشاور عن طريق بعض الممارسات من حركات جمعوية، مجالس حضرية، مجالس أحياء ولجان على إجاد فضاء يساعد على النهوض بانشغالات السكان.

[61]- L. Rocher. Gouverner les déchets. Gestion territoriale des déchets ménagers et participation publique- 2006 - tel.archives-ouvertes.fr -

[62] - Gilles Dumont. La citoyenneté administrative.2016. https://hal.archives-ouvertes.fr/tel-01292880. https://scholar.google.com/scholar

2- أسس المشاركة.[63]

تأخذ شرعية مشاركة السكان /المستعملين أبعادا كثيرة نذكرها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر: البعد الفلسفي، الاجتماعي، الاقتصادي، التطبيقي والمهني والاستراتيجي.

*-**الأساس الفلسفي:** لقد نصت المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948، أن لكل شخص الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية، ومن هنا يمكننا أن نستند إلى هذه المبادئ للتأكيد على الحق في المشاركة في القرارات التي تخص الشأن العام، مما يستوجب إعطاء كل الوسائل اللازمة لترسيخ هذا الحق في واقع الناس.

*- **الأساس الاقتصادي** : يمكن أن يكون مفيدا اجتماعيا واقتصاديا إشراك الناس في إنشاء الخدمات أو الأنشطة، وهذا ما ينمي الحياة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي مثل: تسيير النفايات الحضرية.

*-**الأساس الفني** : وهذا من خلال مختلف أعمال التنشيط والمرافقة والتحسين قصد تحقيق رغبات ومشاريع الأشخاص والمجموعات.

* - **الأساس الاستراتيجي** : إن رغبة المسيرين في تفادي الاحتجاجات والنقد اللاذع من طرف السكان، هو الذي كان دافعا في البحث عن إشراك السكان للاستجابة إلى مطالبهم وإشراكهم في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات، فالمسؤول لم يعد يدعي أنه يعرف كل شيء ويتقن كل شيء، وبالتالي فالأماكن التقليدية للتفكير (التمثيل الوطني، والأحزاب والنقابات ...الخ) لم تعد

---

[63]- credoc . démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville cahier de recherche n156 - juillet 2001.p12.http://www.credoc.fr

كافية لمواكبة التطورات الحالية، بحيث أصبح من الواجب تطوير أماكن جديدة تكون الوسيلة الرئيسية لتحويل طرق الحكم والتسيير الباليتين.

3-رهانات المشاركة.

إن الحديث عن تنمية مشاركة السكان ضمن سياسة المدينة، ينطوي على التعامل ومعالجة ثلاثة محاور أساسية وهي: الشراكة – الديمقراطية – سلطة القرار.

3-1 - الشراكة.

بالنسبة للعالم الغربي الشراكة متأصلة في سياسة المدينة منذ ذلك الحين، فالسلطات (الدولة- المنطقة – الإدارة – البلدية –المؤسسات العمومية – الجهات المانحة –المؤسسات الاجتماعية – الجهات الفاعلة الاقتصادية) ملزمة بالعمل بالشراكة، بينما في العالم الآخر نجدها تكاد تكون منعدمة بين كيانات الدولة، وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي السائد في هذه الجهة.

3-2 – الديمقراطية.

ينبغي على الديمقراطية التمثيلية أن تنفتح على الديمقراطية التشاركية، بحيث يفترض من ممثلي الشعب المنتخبين أن تكون لديهم قناعة تامة بضرورة مشاركة السكان النشطين في الشأن العام وأن يكونوا على إطلاع وأن يقيموا ويراقبوا خيارات السلطات.

3-3 – سلطة القرار.

يجب أن توافق السلطات على المشاركة في القرار على الأقل مع جزء من السكان أو ممثليهم (الجمعيات)، وتتخذ هذه المشاركة الأشكال التالي:

– القدرة على إرسال ونشر المعلومة.

– القدرة على إبداء الرأي قبل اتخاذ القرار من طرف السلطات.

– القدرة على المشاورة بين المنتخبين – الخبراء –التقنيين من جهة والسكان وممثليهم من جهة أخرى في مختلف مراحل إعداد أي ملف.

– القدرة على اتخاذ القرار في مكان السلطة أو بالاشتراك معها (التعاون).

والملاحظ أن هذا التقاسم في سلطة القرار يكون سواء عن طريق الانتزاع، بحيث يصبح المواطنون كمحاورين أساسيين مع السلطة، أو عن طريق منحة من السلطة، بحيث نجد المواطنين ضمن الهياكل والإجراءات التي صممتها السلطة.

4-سبل المشاركة.[64]

تعتمد مشاركة السكان في إدارة إطارهم المعيشي أو محاولاتهم لتحقيق ذلك إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وذلك حسب الأقاليم، التشكيلات، الهياكل والثقافات، ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة أربعة مقاربات:

[64] – credoc . démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville cahier de recherche n156 – juillet 2001.p17.http://www.credoc.fr

4-1-النهج الأول: المشاركة والنضال المحلي.

خلال السبعينيات تطور علم الاجتماع الحضري المستوحى من الماركسية، حيث ظهرت خطابات حول النضال الحضري في أحياء السكن الاجتماعي، التي أصبح البعض منها ضمن سياسة المدينة؛ وقد اعتبرت المدينة كإسقاط مجالي لعلاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى بروز طبقات غنية بوسط المدينة والأحياء الراقية، أين نجد كل مستلزمات الحياة، وطبقات فقيرة تسكن الضواحي أين المشاكل الاجتماعية لا سقف لها، الأمر الذي أنتج العديد من الاحتجاجات للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية للسكان ، فكانت نتائج هذا النضال المحلي مشاركة السكان من خلال عدة أوجه منها : مجالس الاحياء – لجان الأحياء – الجمعيات ...الخ.

4-2- النهج الثاني: المشاركة والعلاقة الاجتماعية.

يبدو أن علم الاجتماع السلوكي لا يهتم بالإنتاج كما في النهج السابق، بل ينظر إلى المدينة من ناحية الاستهلاك وهذا من خلال الأداء الاجتماعي للمناطق الحساسة وكيفية استفادة السكان من المدينة، مما يدفع بتغيير مفهوم المطالبة بالحقوق إلى تصور جديد ضمن مشروع إقليمي حقيقي في سياسة المدينة، حيث ينمي الشعور بالاندماج والانتماء وبالتالي المشاركة في تنمية هذا الفضاء الواسع ألا وهو المدينة.

4-3- النهج الثالث: المشاركة وأداء الفاعلين.

يشكل التحليل المؤسساتي وعلم الاجتماع المنظمات، النهج الثالث للمشاركة التي هي من أسس سياسة المدينة، حيث يستوجب دراسة وتحليل العلاقات التي تميز مختلف فئات المجتمع وهذا من خلال دراسة الشبكات والتحالفات والمواجهات والمفاوضات، ومنه تطفو النوايا الحقيقية للجهات الفاعلة الشريكة، ومن هذا المنطلق فإن مشاركة السكان في سياسة المدينة يؤدي إلى تحديد خصائص السكان المعنيين وتحديد المواقع الاجتماعية لكل شخص أو لكل مجموعة، وبالتالي معرفة مدى تأثير المشروع سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي.

4-4- النهج الرابع: المشاركة والحركة الاجتماعية.

يعتمد هذا الأسلوب من المشاركة في سياسة المدينة على التحليل السوسيو سياسي للحركات الاجتماعية، لأن سياسة المدينة تواجه تحديات من قبل المجموعات الاجتماعية، وناشطين غير مهيكلين سياسيا، حيث عادة ما يكون هناك خلط في طرح القضايا المحلية مع القضايا الرئيسية سواء على المستوى الوطني أو الدولي مثل: الحق في السكن والحق في العمل وحقوق الإنسان ...إلخ.

5-مستويات المشاركة.

تمر عملية التفاعل الاجتماعي ومن خلالها المشاركة حسب أربعة مراحل:

5-1 - الإعلام.

يتم اتصال المؤسسات بالسكان عن طريق مختلف وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة أو عن طريق إقامة اجتماعات ونقاشات بغية تقديم تحليل للوضعية الحالية والاختيارات التي تمت على ضوء تشخيص مسبق بخصوصيات سياسة المدينة.

5-2 – التشخيص.

في هذه المرحلة يتم التعرف على الاحتياجات وجمع الآراء بخصوص مشروع جديد أو خدمة ما، وتكون بالتوجه لمجموعات غير منظمة مثل سكان أو مجموعات منظمة مثل الجمعيات الفاعلة، وتكون على شكل تحقيقات ميدانية كمية وكيفية –عن طريق جمعيات عامة –مجموعات عمل – لجان أحياء ...إلخ.

5-3 – التشاور.

تشمل هذه المرحلة تدخل السكان أو ممثليهم أثناء تكوين ملف للمشروع أو اقتراح مشروع جديد ضمن سياسة المدينة.

5-4 – الإقحام أو المشاركة.

وهي أعلى مراتب المشاركة، وهنا يكون جزء أو كل السكان مطالب بالمشاركة مباشرة في صنع القرار أو عند القيام بأي عمل ضمن سياسة المدينة، ويكون ذلك عن طريق الجمعيات، أو عن طريق ورشات عمل، أو عن طريق لجان الأحياء...الخ.

من خلال هذا التصنيف يمكن استقراء أن الفعل التشاركي في سنوات الستينات كان عبارة هدف أساسي مبني على مفهوم التشاور، بحيث اقتصرت المشاركة أنذك في مجال السياسات الحضرية على رأي الجمعيات الضاغطة على الجماعات المحلية، بينما في الثمانينات ارتبط هذا الأخير بمفهوم الإدماج، أي البحث عن الوسائل التي ترفع من نسبة المشاركة الفعلية والمباشرة للسكان وكيفية الاستفادة من الخبرات المحلية في تسيير الشأن العام؛ ممثلة بذلك أعلى مراتب المشاركة.

6-المشاركة وفق سلم شيري أرنستين. Shery.Arnstein.

طرحت شيري أرنستين سنة 1969 تقديم شبكة قراءة جدول رقم (1) وهو عبارة عن" سلم" لتحديد مستوى المشاركة وقياس مستواها في القضايا العمومية ومتابعة نسبة إقحام السكان في المشاريع الحضرية. ومن خلال هذا أمكن معرفة هل نحن في مشروع "ديمقراطية تشاركية " فعلا أم نحن في "ديمقراطية ديماغوجية". وقد تم تقسيم هذه الشبكة إلى ثمانية مستويات وهي كالتالي :

جدول رقم(1): سلم ارنستين شيري لتحديد مستوى المشاركة.

المستوى	التأهيل	التعريف
1	التوجيه –Manipulation	تفترض هذه المستويات أن الجمهور سلبي،حيث يمكن أن تقدم له معلومات جزئية ومتجزئة.
2	التربية– Education	تفترض هذه المستويات أن الجمهور سلبي، حيث يمكن أن تقدم له معلومات جزئية ومتجزئة.
3	الاعلام – Information	يجب أن يعرف الجمهور ماذا يحدث الأن؟ وماذا حدث؟
4	الاستشارة Consultation–	الجمهور له كلمة، ولكن ليست له سلطة على أخذ رأيه بعين الاعتبار.
5	الاقحام – Implication	آراء الجمهور لها بعض التأثيرات ، ولكن القرار دائما بيد السلطة
6	الشراكة – Partenariat	يمكن للجمهور البدء في التفاوض مع صانعي القرار بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات ومستويات التحكم.
7	تفويض السلطات– Délégation des pouvoirs	التفويض الجزئي للصلاحيات.
8	مراقبة المواطنين Control des citoyens	تفويض كلي في اتخاذ القرار والفعل.

المصدر : https://periferia.be/articlemodeledpc–2022 /+ الباحث بتصرف.

ومن خلال قراءة هذا الجدول يمكن استنتاج أن المرحلتان الأولى والثانية ،هما ما تسميه أرنستين مستويات عدم المشاركة، أي أنهما لا يقصدان إشراك السكان أو إعلامهم، ولكن لإبلاغهم بطريقة

متحيزة (التلاعب) أو للتعامل فقط مع القضايا الثانوية، بدلا من معالجة القضايا الحقيقية (العلاج)؛ و تعتبر Arnstein أن المستوى الثاني والذي يضم (المرحلة3،4) هو مستوى "تعاون رمزي"، يمكن من خلاله ببساطة إعلام المواطنين بالمشروعات الجارية (المعلومات) أو استشارتهم عبر الاستطلاعات أو الاجتماعات العامة (التشاور).

المستوى الثالث من التعاون الرمزي هو التوفيق، حيث يمكن لبعض السكان التأثير على تحقيق المشاريع من خلال الوصول إلى هيئات صنع القرار؛ وأخيرًا المستوى الرابع والأخير (المرحلة6،7،8) حيث تكون فيه قوة المواطنين فعالة. يمكن أن تتخذ هذه السلطة الفعالة شكل شراكة، يتم خلالها اتخاذ القرار من خلال التفاوض بين السلطات العامة والسكان، أو من خلال تفويض السلطة المركزية إلى المجتمع المحلي فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ البرنامج، وصولا الى إدارة منشأة أو منطقة بشكل مستقل من قبل المستعملين.

7- المشاركة وفق المواثيق والهيئات العالمية.

لقد عرفت هيئة الأمم المتحدة سنة(1956) المشاركة بأنها (...العملية التي تُبنى على المبادرة الذاتية والتي من خلالها يتم توجيه جهود المجتمع والحكومة نحو تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، والتي بدورها تلعب دورا فعالا في تحقيق عملية تنموية سريعة وفعالة للأمم...).[65]

كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1969 " بأن المشاركة حق من حقوق الإنسان "، وأنه يقتضي إشراك جميع عناصر

[65] – احمد حسني رضوان، نفس المرجع ن ص4.

المجتمع إشراكا إيجابيا، فرديا أو عبر الجمعيات في تحديد وتحقيق أهداف الإنماء المشتركة مع مراعاة الاحترام التام للحريات الأساسية المكرسة في هذا الإعلان. [66]

وإضافة إلى هذا جاء في المادة (15) وبالضبط في البند الثاني منه أنه يجب اعتماد تدابير تستهدف زيادة المشاركة الشعبية في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية للبلد عبر الهيئات القومية الحكومية وغير الحكومية، والتعاونيات والجمعيات الريفية ومنظمات العمال وأرباب العمل والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب، ولاسيما عن طريق خطط قومية ومحلية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والإنماء المجتمعي.[67]

وتمت الاشارة في الإعلان عن الحق في التنمية في المادة الثانية منه " أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه ".[68]

كما ذهب البنك الدولي (W.B.G) في تعريفه إلى أن المشاركة هي " العملية التي تزيد من تأثير أفراد المجتمعات ، بمشاركتهم في وضع السياسات وتحديد الأولويات وتوزيع المصادر والإمكانيات المحلية من أجل المنفعة العامة للمجتمع المحلي " .[69]

إلا أن في سنة (1987) أقرت الأمم المتحدة، ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية كمبدأ أساسي للإدارة، بمعنى أن السكان يجب أن يكون لديهم الحق الكامل في المشاركة، في اتخاذ القرارات

---

[66] – الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي ، الباب الأول، المادة رقم 5 ، البند رقم 3،سنة 1969م.

[67] – الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مرجع سابق ، الباب الأول، المادة رقم 15، البند رقم 2، سنة 1969م.

[68] – الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إعلان الحق في التنمية ، المادة 2، ديسمبر 1986.

[69] – http://www. The World Bank Groupe.org.

بشأن وتحسين مستوطناتهم على أساس المساواة مع السلطات الحكومية، وتعد مشاركة المجتمعات المحلية جانبا أساسيا في مشروعات المستوطنات البشرية.[70]

وقد تمت الإشارة كذلك في مؤتمر إسطنبول بتركيا عام (1996) حين تبنى إعلان إسطنبول الخاص بالحق في المسكن والذي جاء فيه (... نعيد التأكيد على التزامنا بالإحقاق المتواصل للحق في السكن كما جرى إقراره في المواثيق الدولية؛ تحقيقا كذلك سوف نسعى للمشاركة النشطة من قبل جمهورنا، الشركاء الخاصين أو غير الحكوميين، وعلى كل المستويات لضمان الحماية القانونية لشاغلي المساكن من التمييز وتوفير الفرص المتساوية للجميع، للوصول إلى السكن الملائم والمناخ للأفراد وعائلاتهم ...).[71]

و تكرس الاعتراف القانوني لمبدأ المشاركة الشعبية ضمن العديد من المواثيق الدولية وخاصة المتعلقة بمجالات بالبيئة، منها إعلان ستكهولم سنة (1972) وإعلان ريو سنة(1992).

8- السياسة التشاركية وفق قوانين التهيئة والتعمير في الجزائر.

تعتبر مشاركة السكان أساس الديمقراطية التشاركية باعتبارها أحد مؤشرات الحكم الراشد ومن أهم دعائم التنمية المستدامة، وذلك من خلال الوقوف على كيفية ضمان مشاركته في صنع وتنفيذ القرارات بشكل يستجيب لتطلعاته، وايجاد حلول للإشكالات التي تعترض طريقه لبلوغ ذلك المسعى؛ وفي سبيل ذلك حرص المشرع الجزائري من خلال جملة من النصوص القانونية من

[70] – احمد حسني رضوان نفس المرجع ، ص6.

[71] – سلبيماني جميلة ، دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2011 ، ص 105.

أجل تكريس مشاركة الساكن وتفعيل مساهمته في تسيير الشؤون المحلية، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة تبقى هذه الآليات قاصرة كونها تتسم بالسطحية وعدم الإلزامية الفعلية، وهذا ما سنحاول ابرازه في هذه القراءة للقوانين والمراسيم التي تسير العمران في المدينة.

و جاء دستور سنة(1989) مركزا على الديمقراطية التشاركية كمكمل للديمقراطية التمثيلية نظرا إلى النتائج السلبية التي جنتها، وذلك ابتداء من ديباجته التي نصت في فقرتها الثامنة على بناء مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، وهذا ما أكدت عليه المادة (14) التي تنص على ما يلي: " تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية " أما المادة (16) منه فاعتبرت المجلس المنتخب " مكان لمشاركة المواطنين " وهذا ما جسده المشرع الجزائري في عدة نصوص ستكون محل ذكر فيما بعد؛ وبذلك أصبح الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية أمرا ضروريا، ولو أن المؤسس الدستوري لم يستعمل هذا المصطلح صراحة والأمر نفسه بالنسبة للتعديل الدستوري لسنة(1996) الذي تبنى نفس صياغة المواد المذكورة في دستور سنة(1989).[72]

بالنسبة للقانون(01-20)المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، فقد جاءت الفقرة الثانية من المادة الثانية في فصله الأول بعبارة " يساهم المواطنون

[72]– حناح ميساوي. مشاركة المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية بين التكرس القانوني واشكالات التطبيق . مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. المجلد الخامس .العدد 2 . جوان 2020.ص287.

في إعداد هذه السياسة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما"، بينما تشير المادة (6) إلى ضرورة " تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء " .

وفي فصله الثاني المادة (15) فقد تمت الاشارة إلى تجنيد سكان السهوب واشراكهم في أعمال التنمية؛ في حين أن الفصل الثالث وفي مادته (26) الخاصة بإعداد المخططات التوجيهية المنصوص عليها فقد تم استعمال عبارة " ينبغي أن تعمل عن طريق التشاور ".[73]

وفي القسم الثالث المتعلق بأدوات تهيئة الإقليم وفي مادته(47)، فقد اعتبر المشرع الجزائري برنامج تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة_" إطار التشاور والتنسيق بين الجهات من أجل إعداد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم وتنفيذه ومتابعته طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ".

أما بالنسبة لقانون رقم(29/90) مؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم(07/94) المؤرخ في 18 مايو سنة 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري و بالقانون رقم(05/04) المؤرخ في 14 غشت سنة 2004، فقد تبين في الفصل الثالث منه والخاص بأدوات التهيئة والتعمير(pdau et pos) ومن خلال قراءة نص المادة (15) أنه جاء بصيغة وجوب الاستشارة، حيث جاء التعبير كالتالي :" يجب استشارة الجمعيات المحلية للمستعملين والغرف التجارية

والفلاحية والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي"[74].

[73]- قانون التعمير في ضوء الممارسة القضائية .طبعة جديدة .برتي للنشر .الجزائر .2014..ص2و6و11.
[74]- قانون التعمير في ضوء الممارسة القضائية .نفس المرجع.2014..ص24

أما بالنسبة لآلية التحقيق العمومي التي جاءت بهما المادتين(26) و(36)، فيشوبها بعض الغموض والنقص لعدم اعطاء أهمية لهذا الاجراء من طرف السلطات المحلية بالخصوص ولعدم إلزامية الأخذ بعين الاعتبار لآراء واستنتاجات المواطنين، كما أن إبداء المواطن لملاحظاته على سجل مخصص لذلك تعتبر غير كافية، إذ أنها تعتبر إجراء جامد كونه لا ينتج عنه مناقشات أو تقديم توضيحات واقتراح حلول، وهذا ما يؤدي إلى عدم ممارسة المواطن لحقه في المشاركة، وهذا ما يسم هذه الآلية بعدم الفعلية والفعالية.[75]

أما قانون البلدية رقم (08- 90) مؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 7 أبريل 1990 فتم التطرق إلى موضوع المشاركة في صيغة التشاور، حيث جاءت المواد ذات الصلة على النحو التالي :

المادة (21): يعلق محضر المداولة في المكان المخصص لإعلام المواطنين في مقر البلدية.

المادة (84): يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديمقراطية محليا ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في التسيير الشؤون العمومية.

المادة (106) : تختص البلدية في مجال السكن بتنظيم التشاور وخلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة وتنشيطها.

غير أن المرسوم التنفيذي رقم (91-175) مؤرخ في 28 مايو سنة 1991 المحدد لكيفيات تحضير مختلف الشهادات الخاصة بالبناء والتعمير لم يتخطى هو بدوره معنى الاستشارة لمفهوم المشاركة ، حيث تضمنت المادة(39) منه امكانية استشارة الجمعيات عند الاقتضاء عند تسليم رخصة البناء أو غيرها من الرخص.

[75]- حناح ميساوي. نفس الرجع المذكور اعلاه . ص292

لقد جاء القانون التوجيهي للمدينة رقم (06-06) المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 أكثر دقة وشمولية لمفهوم المشاركة، حيث شمل الفعل التشاركي كل استراتيجيات المدينة.

في حين أن قانون البلدية الجديد رقم (11-10) المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، تناول موضوع المشاركة بصورة قوية وأخذت حيزا كبيرا فكانت موضوع الباب الثالث بأكمله وهي كالتالي:

المادة (11): تشكل البلدية الغطاء المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي ولتسيير الجواري، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون، ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادة (12): قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة(11) أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

المادة(13): يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

المادة (14): يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادة (56) أدناه؛ ولقد إعتبر المشرع الجزائري في المادة (103) في باب صلاحيات البلدية بأن المجلس الشعبي البلدي يشكل إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

وفي الاخير يمكن القول بأنه رغم هذا التقدم الملحوظ في النصوص القانونية لموضوع "مشاركة الساكن" في تسيير الشؤون العامة، إلا أن غياب الآليات الفعالة لضمان فعالية المشاركة على أرض الواقع، تبقى العائق الأكبر لتجسيد تطلعات السكان في صناعة القرار العمراني للنهوض بالتنمية المحلية، وعليه فإنه يستلزم إعادة صياغة النصوص القانونية لإضفاء طابع الإلزامية في مشاركة المواطن والاستفادة من التجارب العالمية بتطبيق آليات أكثر نجاعة في تفعيل المشاركة وتكييفها مع الواقع الجزائري.

9- كيفية الرفع من المشاركة الشعبية.

يبدو أن أنماط الحياة الحضرية الحديثة لا تسهل مشاركة السكان وخاصة في المدن الكبيرة (... حيث يقضي معظمهم يومه في الاختناقات المرورية لكون جل الوقت تتقاسمه مدينتين، مكان

العيش ومكان العمل، ومن هنا يصعب إيجاد الوقت للحضور أو المشاركة في حياة المجتمع...).[76]

إن عدم الارتباط بالمجتمع يبدو واضحا بشكل خاص بين الأجيال الشابة وكذلك استراتيجيات الاتصال التقليدية المعتمدة من قبل العديد من الحكومات لا تساعد على تحسين الوضع، وبالتالي فالبحث عن سبل الاستفادة من أساليب الحياة الجديدة لزيادة المشاركة الشعبية أصبح ضروري لتحقيق رؤية مدن المستقبل.

(...إن رغبة الإدارات المحلية في ترقية مشاركة الساكن في شؤون المدينة، دفع إلى ضرورة توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ذات الصلة الكبيرة للسكان، لتمكينهم من الاطلاع على البيانات وهذا يعني أن " مجموعة البيانات " أصبحت غير سرية ، بحيث تسمح للسكان والشركات بتحويل البيانات الضخمة إلى معلومات مفيدة، بالإضافة إلى استخدام وسائل جديدة من أجل تسهيل المشاركة في العملية الديمقراطية مثل التصويت الإلكتروني...). [77]

وفوق كل هذا فمشاركة السكان في سياق القرارات الهامة على المستوى المحلي بغية اقتراح الحلول أو تطويرها، يمكن أن تصبح وسيلة فعالة لتشجيع الابتكار وإيجاد الأفكار، وهذا ما يرفع من مستوى التنمية المحلية في المدينة.

[76] –JOSE QUADRO ALVES ,LA PARTICIPATION CITOYENNE,SEPTEMBRE 2015 ,page 2 HTTP://WWW.C.G.I.COM.2018.

[77] –JOSE QUADRO ALVES , OPCIT,p3.

وباختصار فإن مشاركة السكان أصبحت وسيلة هامة بالنسبة للإدارة المحلية لتشجيع الابتكار وتحسين عملية صنع القرار، وهذا من خلال الاعتماد على التقنيات الرقمية لتحقيق الأهداف المرجوة، لاسيما عندما يتعلق الأمر لاستهداف الشباب الذين يشعرون بأكثر حماسة للمشاركة عن طريق أدوات أصبحت ضرورية في حياتهم اليومية.

-الخلاصة.

إن الحديث عن مشاركة السكان يعني الانخراط اليوم في منطق إنساني وحديث يتخطى مختلف التيارات السياسية والثقافية لسوء الحظ، لا يزال هذا المفهوم غامضًا وغير واضح التعريف وقليل التصور والذي لا يزال مرتبطًا في كثير من الأحيان بالعمليات المختلفة التي تندرج بشكل أساسي في إطار مجتمع الاتصالات أو ممارسات التسويق السياسي؛ ومع ذلك فإن فكرة ضمان شعور السكان بالمزيد من المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم بعيدة كل البعد عن كونها جديدة، ولعقود عديدة يسعى الباحثون وعلماء السياسة وصناع القرار والساسة لترجمة هذه الفكرة البديهية المليئة بالفطرة السليمة ولكن ليس من السهل تجسيدها، في الممارسات العملية أو حتى على الأقل إعطائها قوة القانون.

ولقد أدى التعقيد المفرط للحياة المعاصرة إلى التشابك الوثيق بين المستويات " التقليدية " للمسؤولية (البلدية، والإدارات، والوطنية، والأوروبية، والعالمية) مع المستويات الأخرى المتداخلة التي يتم طرحها بشكل متزايد (المناطق، التجمعات الحضرية، وما إلى ذلك) دون إغفال البنية التحتية للبلدية (الحي الجُزيرة، القطعة أو الدّرج).

ومن البديهي أن الإجابة التي يمكن إعطاؤها للسؤال من يجب أن يكون الفاعل الرئيسي في القرارات التي تشكل الحياة في المدينة ؟ لن تكون محايدة في تداعياتها على مشاركة السكان، في صناعة القرارات الخاصة بهم على الرغم من عدم شرعيتنا في تقديم إجابات على هذا النوع من الأسئلة، إذا ذكرناها، فذلك لأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمشكلة هذه المهمة وهي: مراعاة وتحسين مشاركة السكان في السياسات مع ذلك من الصعب التعامل مع هذا المجال الواسع دون وضعه

في نقاش المجتمع الذي يطرح الإدارة الحضرية وبشكل أعم العلاقات بين السلطات التي تدير حياة كل فرد.

الفصل الثالث

التحسين الحضري وطريقة HQE2R

تمهيد.

1-مفهوم التجديد الحضري.

2-سياسة التجديد الحضري في العالم.

3-التجديد الحضري في ضل سياسة المدينة.

4- سياسة التجديد الحضري في الجزائر بعد الاستقلال :

5-أهم التدخلات العمرانية التي شملها التجديد الحضري:

6-متطلبات نجاح مشروع التجديد الحضري.

7-طريقة طريقة الجودة العالية للكفاءة البيئية وتجديد الاحياء:HQE2R

8-مبادئ التنمية المستدامة في طريقة : HQE2R

9-أهداف التنمية المستدامة، والمقاصد التي حددتها طريقة : HQE2R

10 -(Indi) كنموذج لتقييم المشاركة :

11-كيفية استعمال التطبيق(Indi)

-الخلاصة.

تمهيد.

شرعت الجزائر مؤخرًا كبقية دول العالم في عملية التحسين الحضري أو ما يسمى كذلك بالتجديد الحضري وهذا المصطلح مألوف للغاية، إلا انه جاء ضمن تصور جديد في اطار التنمية المستدامة، و بهدف إعادة تأهيل السياسة العمرانية التي سادت لسنوات فاستخدام مفهوم التجديد الحضري يشير أيضًا إلى رغبة أقوى في إعادة هيكلة المدينة، والتحكم في تطورها، وإدراجها كل ذلك في منظور شامل يتعلق بالتنمية المستدامة.

1-مفهوم التجديد الحضري.

يمكن القول بأن التجديد الحضري يعد أكثر من مجرد ممارسة تخطيطية فهو تصور شامل للسياسة الحضرية، وأيضًا فلسفة للتسيير الحضري، ولهذا يتطلب الشمولية في التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والحضرية ومن ناحية أخرى، (...يجب أن يكون هذا المشروع قابلاً للتحديد على نطاق كافٍ، ليس فقط في المنطقة ذات الاختلالات، ولكن أيضًا يجب أن يمتد إلى المساحات المجاورة التي يمكنها المشاركة والمساهمة في انجاح المشروع...).[78]

وتهدف هذه السياسة أيضا (...إلى سلسلة من العمليات المنسقة، قصد إعادة تأهيل موقع حضري متدهور أو مهجور أو فقير من خلال تنفيذ مبادئ المزيج الاجتماعي والتنوع الحضري...).[79]

[78] -Fédération Nationale des Agences d'Urbanisme.Réussir le renouvellement urbain .Novembre 2001 .P.46 .https://www.fnau.org/wp-content/uploads/2016/03.2022

[79] - Yves Jégouzo..La notion de renouvellement urbain. Dans Cahiers du GRIDAUH 2014/4 (N° 27), pages 13 à 24 .https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-gridauh-2014-4-page-13.htm.2022

2-سياسة التجديد الحضري في العالم.

ظهرت سياسات التجديد الحضري خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في البلدان الأنجلو ساكسونية، بهدف مكافحة آثار الأزمة التي طالت الصناعات التقليدية (الصلب، والتعدين، والمنسوجات...الخ)، فقد أدى اختفاء بعض هذه الأنشطة في المدن إلى ظهور فضاءات شاغرة، فضلاً عن تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية (انخفاض في الاستثمار والبطالة وعدم الاستقرار). وقد عجل هذا الأمر بتبني سياسات التجديد الحضري، حيث تعلق الأمر أولاً وقبل كل شيء بإعادة تأهيل المباني وتحسين الظروف المادية والبيئية (لا سيما على مستوى الأراضي الصناعية الشاغرة)، بما يجعل القطاع المعني أكثر جاذبية للمستثمرين في المستقبل والأنشطة الجديدة. (...واقترنت هذه العمليات المادية بتدخلات اقتصادية (تحفيز الاستثمار، وتطوير الشراكات) وإجراءات اجتماعية تهدف، على سبيل المثال، إلى تشجيع السكان العاطلين عن العمل على العودة إلى العمل...).[80]

ومع تراجع التصنيع التقليدي خلال هذه العقود نفسها، انتشرت سياسات التجديد الحضري في كل مكان تقريبًا في أوروبا، مع وجود اختلافات من بلد أو منطقة إلى أخرى حسب شدة أزمة المدينة وقدرة رد فعل السلطات المحلية. ففي فرنسا ظهرت سياسات التجديد الحضري لأول مرة في الشمال والشرق، وهي المناطق التي تأثرت بشكل خاص بأزمة الصناعات التقليدية ومع ذلك تظل هذه السياسات مقتصرة على المستوى المحلي، حتى لو كانت المساعدات والإعانات لإعادة التأهيل موجودة على المستوى الوطني. بعد ذلك (...انتشر هذا النوع من سياسة التجديد الحضري

[80]- Aude ,Chasseriau ,Au cœur du renouvellement urbain nantais, la Loire en projet, Norois, Environnement, aménagement , 2004,p72. https://journals.openedition.org/norois/899.2022

في جميع أنحاء فرنسا خلال التسعينيات وخاصة مع التوسع العمراني للمدن وظهور ما يسمى بالأحياء الضواحي وما صاحبها من مشاكل، مما طرح على البلديات مسألة شائكة تتعلق بإعادة ادماج هذه الاحياء وتقليل الفوارق الاجتماعية وبعث سياسة تنموية شاملة بأبعاد التنمية المستدامة...).[81]

ولا ينبغي النظر إلى هذا الانتشار السريع للتجديد الحضري في التسعينيات، على أنه يعادل عمليات التجديد أو إعادة التأهيل التي أجريت في فرنسا في الثمانينيات فمن خلال الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعادة دمج الأحياء في المدينة والعمل بمتطلبات التنمية المستدامة. و يمكن بعد ذلك تعريف التجديد الحضري على أنه سياسة أو إجراء عالمي يهدف إلى استعادة قطاع حضري في حالة تدهور بعد أزمة في نشاطه الأصلي، وذلك بفضل التطورات والتحسينات في البيئة المبنية والبيئة وكذلك الدعم الاقتصادي والاجتماعي، مع فكرة إعادة دمج المنطقة في المدينة ودمجها في عملية التنمية المستدامة.

(... وهو يعتمد أساسًا على مفهوم "المشروع الحضري" الذي يشبه تعريفه مفهوم التجديد الحضري في العديد من النقاط (إعادة استخدام الاراضي، والشراكة، والاستدامة، المشاركة...) .[82]

[81] -Chaline (C.), « Réflexion sur la reconquête des water fronts en Grande-Bretagne », Norois, vol. 40, n° 160, 1993.p. 589-599. https://www.persee.fr/doc/noroi_0029-182x_1993_num_160_1_6514

[82] -Masboungi ,Ariella . *Projets urbains en France*, Paris, éditions du Moniteur, 2002.p.208.

ومع ذلك لا يمكن أن يحل هذا الأمر محل مصطلح التجديد الحضري، حيث يمثل الأخير سياسة تنموية شاملة هدفها حل مشاكل مختلف مناطق المدينة وفق رٌؤى التنمية المستدامة بينما يتعلق المشروع الحضري مباشرة بالعمليات النقطية .

3-التجديد الحضري في ظل سياسة المدينة.

لقد تمت صياغة هذا المفهوم منذ نهاية التسعينيات، وحتى لو كان مفهومًا قديمًا في مجال تخطيط المدن، في شكل برامج تنموية ومخططات وتدخلات عمرانية كان هدفها تحسين وجه الحي أو المدينة وترقية حياة السكان، إلا أن هذه الاجراءات لم تكن ذات شمولية في أبعادها التنموية، واقتصر الأمر على بعض التدخلات المبتورة هنا وهناك ولم تغير شيئا في حياة الناس، والملاحظ أن هذا المفهوم لم يعمر طويلا لطابعه السياسي في فترة معينة وسرعان ماحل محله مفهوم التجديد الحضري لما له من ميزة الجمع بين ممارسات التخطيط المختلفة تحت نفس الشعار اي التحسين الحضري وفي اطار سياسة المدينة.

ويعتبر مفهوم التجديد الحضري(... شكلاً من أشكال سياسة المدينة التي تحدد فكرة بناء المدينة على نفسها...).[83] والهدف منها هو الحد من الزحف العمراني، وتقليل الآثار البيئية للبنايات وتحسين المشهد الحضري ولكن أيضًا لإعادة تشكيل الانسجة العمرانية الموجودة بهدف التعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط العمراني والمعماري. وهذا ما ترجمته عمليات

[83] - E,Bordes-pages.A, charousset. Les enjeux du renouvellement urbain. note rapide sur l'occupation du sol . Iaurif .fevrier.2004. N.348.
https://www.institutparisregion.fr/fileadmin/NewEtudes/Etude_256/nr_348_les_enjeux_du_renouvellement_urbain.pdf.2022

التكثيف في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة وفي المساحات الشاغرة، وكذلك إعادة بناء بعض الأحياء القديمة المتدهورة من خلال ضمان التضامن على مستوى الحي ومحاولة إيجاد توازن سكاني وحركية من خلال التنوع الاجتماعي والوظيفي، فالتجديد الحضري يقدم نفسه على أنه مجموعة واسعة من الأساليب والمشاريع التي تهدف إلى إعادة تصميم مدينة الغد على مستوى المدينة الكبيرة، حيث تعتمد التحديات على تنوع الوظائف والترويج للمشاريع العقارية وتقوية الجاذبية الاقتصادية والثقافية والسياحية ..الخ.

4- سياسة التجديد الحضري في الجزائر بعد الاستقلال :

لقد تميز تسيير المدينة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي باللامركزية في التسيير وشمل جميع المستويات السياسية والاقتصادية وحتى التنمية المحلية، مما تسبب في ركود هذه الأخيرة وعدم مواكبة النمو الديمغرافي للمدن، الأمر الذي أنتج اختلالات كبيرة على مستوى التسيير الحضري للأحياء بصفة خاصة والمدينة بصفة عامة وهذا رغم وجود عدة وسائل لتنظيم المجال العمراني بالإضافة إلى ممثلي المصالح الحكومية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري والتصرف فيه على المستوى المحلي، حيث تميزت هذه المرحلة باعتماد عدة أدوات لتسيير المدينة تقنيا أهمها :

4-1- المخطط العمراني التوجيهي P.U.D:

لقد كان عبارة عن أداة قانونية تنظم استخدام المجال داخل النسيج العمراني، وهذا بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة المعنية وهو وسيلة تقنية ترسم معالم التهيئة العمرانية داخل

المدن وخاصة الكبيرة والمتوسطة منها، حيث يرسم حدودها آخذا بعين الاعتبار التوسع العمراني مستقبلا وعلى المدى المتوسط ، كما يحدد استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني.

4- 2- المخطط العمراني المؤقت P.U.P:

مخطط العمرانـي المؤقت هو شبيه بمـخطط العمـران الموجه في أبعاده للتهيئة العمرانية وأهدافها، إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية وهو يتميز بقصر المدة الزمنية، كما أنه لا يخضع للمصادقة الوزارية بل تكفي مصادقة الوصاية على المستوى المحلي مثل (الولاية).

4- 3- مخطط التحديث العمراني P.M.U .

لجأت الدولة إلى مثل هذه المخططات التي بدأ العمل بها ابتداء من سنة (1974)، وهي عبارة عن ملحقات باعتماد مالي مخصص للمدن وبالأخص المدن الكبرى والمتوسطة الحجم بهدف ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرصفة والمساحات الخضراء وبعض التجهيزات العمومية. ويضاف إليها المخطط البلدي للتنمية (PCD) والذي يخصص كذلك للمدن الأقـل أهميـة. وهنا يتبين لنا بوضوح عجز أدوات التعمير آنذاك (PUD) في النهوض بالتطور العمراني لمواكبة النمو الديمغرافي الهائل التي تميزت به مدننا في ذلك الوقت والوقوف على صيانة التراث المعماري والذي أصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة ومراكز

المدن الجزائرية. ودفع هذا بالسلطات إلى انتهاج سياسة مناطق السكن الحضرية الجديدة (ZHUN) وهذا لتلبية حاجيات السكان في ميدان السكن إلى غاية (1990).

4- 4- مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

لاحظ المهتمون بشؤون تسيير المدن أن أدوات التعمير السابقة (PUD) أصبحت غير قادرة على مواكبة تسيير شؤون المدن والاستجابة لما تمليه متطلبات المدينة حاليا حيث تطور تصور تأثير المدينة من تجمع حضري منفصل عن أوساطه المجاورة إلى كيان يتأثر ويؤثر محليا وإقليميا وحتى وطنيا. ولهذا جاء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ليحاول ملء الفجوات ويرد للمدينة دورها على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية فهو (... لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئوي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينها وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة ...).[84]

وحسب ما جاء في القانون (29/90) المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لأول ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية

[84]- بشير تيجاني- التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر ص66.

لمخطط شغل الأراضي. وهو بالتالي يرسم التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئـة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى تراب البلدية وهذا حسب برنامج زمني لاستغلال المجال المحدد كما يلي :

- القطاعات المعمرة.
- القطاعات القابلة للتعمير.
- القطاعات المخصصة للتعمير في المستقبل.
- القطاعات الغير قابلة للتعمير (ذات الصبغة الطبيعية والثقافية... الخ).

وهو يتكون من تقرير تقني وخرائط ورسوم بيانية وإحصائيات من خلالها يمكن دراسة وتحليل الوضع السائد في البلدية مع دراسة تقديرية ومستقبليـة للتهيئة في المجال التنموي والاقتصادي والديموغرافي.

4- 5- مخـطط شغـل الأراضـي :

مخطط شغل الأراضي هو مخطط إلزامي لكل بلدية عبر التراب الجزائري، وهو ينظم استخدام الأرض أو المجال على ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. وهـو يتطـرق بدقة لتحديـد المناطـق العمرانيـة سوآء المناطق السكنية، مناطق الخدمات والتجارة، المناطق الصناعية والتخزين، المناطق الطبيعية والغابات، المساحـات الخضراء والأراضي الفلاحية والفضاءات وأماكن الراحة والترفيه ...الخ. كما أنه يحدد مخطط شبكة الطرق والمواصلات ويحدد مواصفاتها، ويحدد كذلك باقي شبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة للشرب، الغاز الطبيعي، الصرف الصحي وأماكن التخلص من النفايات....الخ.

4- 6- القانون التوجيهي للمدينة :

بعد مرور أكثر من أربعين سنة عن استقلال الجزائر، تجلت للأعيان فيما بعد رداءة السياسات العمرانية التي اتبعتها الدولة الجزائرية في تسييرها للمدن حيث كانت النتيجة مدن عبارة عن ورشات مفتوحة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ومشاريع كبرى متوقفة، غياب كلي للمساحات الخضراء، غياب التهيئة العمرانية في الأحياء المخططة وإهمال تام للأحياء غير المخططة (...كل هذا يشكل منظرا بشعا ومشوها لمدننا عكس بدوره جوا من الفشل والخمول وحتى العنف أحيانا...). [85]

ومن هنا تفطنت الدولة الجزائرية إلى ضـــرورة إصلاح هذه الأوضاع وهذا بالمشاركة الفعلية والفعالة للسكان بالإضافــة إلى القيام بدراسات عميقة للمدن اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا ...الخ، بغية إيجاد حلول والنهوض بالمدن الجزائرية لتواكب مثيلاتها في العالم.

وكانت النتيجة استحداث الوزارة المنتدبة المكلفة بالمدينة، وهذا دليل في حد ذاته على الإرادة السياسية لأعلى مستوى الدولة في البلاد التي أعطت أهمية قصوى للمدينة كحلقة قوية للشبكة الإنسانية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة. وإدراج هذا القطاع ضمن وزارة الإقليم والبيئة, وهذا يبرز الإرادة السياسية لإدراج المدينة ضمن سياق إدماج أفقي للنشاط الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه كان لزاما وضع قانون توجيهي للمدينة من أجل تحديد قواعد تسيير وتنمية تحكيم راشد، يرتكز على المشاورة والمساهمة الفعلية للساكن لحماية والدفاع

[85] –Revue bimestrielle « aménagement et histoire » – Amenhis –N° 06 Septembre –Octobre 2005.

عن إقليم مدينته، وهو متكون من (06) فصول، أهمها الفصل الأول الذي يحتوي على المبادئ العامة لسياسة المدينة والمتمثلة في :

– التنسيق والتشاور من أجل تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة وناجعة.

– اللاتمركز: والهدف منه إعطاء صلاحيات إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي.

– اللامركزية: التي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون.

– التسيير الجواري: والهدف منه وضع آليات اشتراك المواطنين بصفة مباشرة عن طريق الحركات الجمعاوية في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطهم المعيشي.

– التنمية البشرية: وهو اعتبار الإنسان المصدر الأساسي للثروة والغاية من كل تنمية.

– التنمية المستدامة : وهو رسم سياسة للمدينة بحيث تتكفل بتلبية الحاجيات الآنية دون نسيان ما تحتاجه الأجيال القادمة.

– الحكم الراشد: وهو الاهتمام بانشغالات المواطنين وتفعيل ما هو متاح على أحسن وجه وشفافية تامة.

– الإعلام: وهو تمكين المواطنين بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وأفاقها.

– الثقافة: وهو جعل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافي في إطار القيم الوطنية.

– الإنصاف الاجتماعي: وهذا من أجل الوصول إلى مدينة منسجمة ومتضامنة ومتماسكة اجتماعيا.

5-أهم التدخلات العمرانية التي شملها التجديد الحضري:

يبدو أن مفهوم التجديد الحضري في الكثير من بلدان العالم وخاصة في الدول الغربية، أصبح يشمل العديد من التدخلات العمرانية ولكن بأبعاد تنمية مستدام؛ وأهم هذه التدخلات كالتالي :

*-**الترميم العمراني:** ويهدف إلى الصيانة والمحافظة على المظهر القديم وترميم الاختلالات الناجمة عن طول الزمن والاستخدامات، كما يسمح بإبراز الممتلكات التي لها مصلحة معمارية أو تاريخية والتي يتم تصنيفها مع التصريح بجميع عمليات الصيانة التي لا تضر بأصالة وصورة الكل.[86]

*-**إعادة التأهيل العمراني:** يسعى إلى الارتقاء بالإطار العمراني والمكاني للمناطق المتدهورة، دون أي تغيير في بيئتها الاجتماعية والاقتصادية وطابعها العمراني والمعماري وهي عملية تتكون من إعادة تأهيل المباني لجعلها أكثر ملائمة للسكن ورفع قيمتها التراثية.

*-**التجديد الحضري:** بموجب المرسوم رقم (684/83) المؤرخ 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1983: التجديد (...عملية فيزيائية تشكل، دون تعديل الطابع الرئيسي للحي، تدخلاً عميقاً في النسيج العمراني القائم وقد ينطوي على تدمير المباني المتداعية. وإعادة الإعمار في نفس الموقع لمباني دون تغير النشاط الاصلي...) .[87]

.*- **التنشيط الحضري:** يتمثل دوره في إعادة الحيوية الاجتماعية أو الاقتصادية إلى النسيج المتقلص عن طريق ضخ أنشطة جديدة وتحسين وتنويع عروض السكن وبناء التجهيزات.

---

[86] - Maouia.saidouni. éléments d introduction à l'urbanisme. Casbah éditions. Alger .2000.p127

[87]- المرسوم التنفيذي 684/83. الجريدة الرسمية.العدد.94. بتاريخ 29 نوفمبر 1983.

*-**التحول الحضري:** تهيئة المناطق الصناعية والميناء والمطارات والسكك الحديدية المهجورة أو غيرها، عن طريق تغيير مهنتها الوظيفية.

*-**إعادة الهيكلة الحضرية:** هي إعادة تنظيم كاملة للنسيج العمراني الحالي، وتستهدف بشكل أساسي الهيكل الحضري ولكن أيضًا البيئة المبنية ويهدف هذا الإجراء إلى الكيانات التي تمثل تدميرًا واضحًا ونقصًا في التجانس من حيث التخطيط أو البيئة المبنية. [88]

*-**التكثيف العمراني:** وتعني التدخل في القطاعات العمرانية التي تحتوي على قطع كبيرة غير مبنية داخل النسيج وغالبًا ما يتم تكثيف هذه القطاعات تحت ضغط التحضر وزيادة قيمة أراضيها. [89]

*-**التوسع العمراني:** وينطبق على القطاعات غير الحضرية والتي يقصدها المخطط العمراني قصد التعمير المستقبلي .نتيجة لذلك، لا توجد قيود، بصرف النظر عن قابلية الأرض للبناء وسعرها يجب أن يسترشد التمدد الحضري بالاهتمام بالتكامل الوظيفي (البرمجة) والمورفولوجي (الترابط) مع بقية المدينة. [90]

*- **إعادة التأهيل العمراني:** ويشمل معالجة الأنسجة الحضرية المتدهورة والخلل الوظيفي مثل المجمعات السكنية الكبيرة والمناطق الضواحي، من خلال تحسين وتنشيط الأماكن العامة، من خلال إعادة هيكلة وتحديث السكن، من خلال إنشاء شبكات للمشاة، وحركية سلسة، ومناطق خضراء... إلخ.

---

[88]- المرسوم التنفيذي 684/83. الجريدة الرسمية.العدد.94. بتاريخ 29 نوفمبر 1983

[89] -Maouia.Saidouni. Op.cit.p128

[90]- Maouia.saidouni. Op.cit.p128

6-متطلبات نجاح مشروع التجديد الحضري.

يبد أن التجديد الحضري في حاجة لأن يكون ضمن سياسة المدينة معتمدا على استراتيجية حضرية ومجالية واضحة ومشتركة، يستند فيها الحكم على مجموعة من آليات التخطيط العمراني، وعليه فإنه يستوجب ما يلي :[91]

1- إعداد وتحيين بانتظام المشروع الحضري، وذلك عن طريق تعزيز التجانس وتحيين بصفة منتظمة لمختلف الوثائق المرجعية للتخطيط العمراني.

2- اختيار مشاريع التجديد الحضري ضمن استراتيجية حضرية ومجالية واضحة لا تتعارض مع ما هو مسطر إقليميا ووطنيا.

3- توفير الظروف الملائمة والقوية للمسؤول إداريا عن المشروع، والحامل للأهداف التي يجب تحقيقها والقادر على ضمان مشاركة واسعة لكل الشركاء المرتبطين بهذا الخيار الاستراتيجي، والحامل للمهارات التقنية المحلية والمُطلع كذلك على تجارب المدن الأخرى.

4- ضرورة وجود فريق عمل متعددة التخصصات (الحضرية، التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية...الخ)، لأن التجديد الحضري يكون في مناطق مركبة ومعقدة تتطلب تدخل كل هذه التخصصات.

5- وجوب اختيار المسؤول الرئيسي على تسيير مشروع التجديد الحضري ضمن الكفاءات ذات المستوى العالي، وضمن التخصصات التي لها علاقة مباشرة بمجال التهيئة والتعمير والتنمية المحلية.

---

[91] -Fédération Nationale des Agences d'Urbanisme.Réussir le renouvellement urbain .Novembre 2001 . P. 12.https://www.fnau.org/wp-content/uploads/2016/03.2022

6- ضمان انخراط الدولة كشريك في خدمة مشروع التجديد الحضري، وتجنب قدر الإمكان وضعية المراقب والتي تكون مصدر إرباك أو تؤدي حتى إلى انسحاب المسؤولين المحليين من تسيير العملية.

7- تطوير وإبراز باحترافية مشاركة السكان القوية والمستمرة من أجل اقتراح المشاريع وإنجاحها.

8- تشجيع وإقحام المؤسسات الخاصة قدر الإمكان من البداية والقادرة على تغيير الصورة وقلب اتجاهات نمو مناطق مشاريع التجديد الحضري.

7-طريقة الجودة العالية للكفاءة البيئية وتجديد الأحياء وإعادة تأهيل المباني :HQE2R

وتعني (الجودة العالية للكفاءة البيئية / الاقتصادية / العدالة الاجتماعية / في عمليات تجديد الحي / إعادة تأهيل المباني)، وهو اسلوب متكامل للتنمية المستدامة، تم تطويره من قبل مجموعة من(10) مراكز بحثية و (13) مدينة في (7) دول أوروبية. وقد تم الاعتماد أولاً على ستة مبادئ للتنمية المستدامة على مستوى المدينة والحي من مجموعة المبادئ التي عرضت في ريو عام 1992.[92] التي نعتقد أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة لهذا النطاق من الأراضي: الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الكفاءة البيئية، مبدأ الاستدامة، مبدأ الشمولية، وأخيرا مبدأ الحوكمة، إن هذه المبادئ الستة هي أساس الخريطة الدائمة لأسلوب الطريقة.

[92]- Catherine, Carlot-Valdieu , Philippe, Outrequin. La démarche HQE²R de conduite de projet urbain intégrant le développement durable.2004.
http://www. Aphekom Uvsqfr/img/pdf/synthese_de_la_demarche_hqe2r PDF..

وتهدف هذه الطريقة إلى دمج التنمية المستدامة في المشاريع الحضرية، على أساس مشاركة السكان في جميع المراحل وتتمحور هذه الطريقة حول أربع مراحل: الأولى هي مرحلة اتخاذ القرار، وتبدأ بتحديد مشاكل الحي (فنية ، بيئية ، اجتماعية ... إلخ) التي تتطلب التدخل. وتليها الخطوة الثانية وهي اتخاذ القرار. كما أنها مرتبطة بالاستراتيجية التي يتم تبنيها من أجل تحديد نوع التدخل الذي يجب أن يكون مستدامًا في المنطقة. كل هذا يتم بالتنسيق مع المسؤولين و المنتخبين المحليين والسكان.

و المرحلة الثانية يتم فيها تحديد الوضع الحالي للحي، وفي خطوة ثالثة يكون المنهج الوصفي هو أساس العمل. وفي الخطوة الرابعة، يتم عمل تقييم شامل للحي، أين يتم تحديد ما يميز هذا الحي، وكذلك تحديد عيوبه التي أضعفت التماسك الاجتماعي، ثم تأتي الخطوة الخامسة، حيث يتم تحديد الرهانات وترتيب الأولويات الاستراتيجية للحي، مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة. وبعد ذلك نصل إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة وضع خطة للعمل، وتشمل الخطوة السادسة أين يتم إعداد سيناريوهات التدخل وفق مبادئ التنمية المستدامة. أما في الخطوة السابعة فيتم تقييم السيناريوهات وذلك باستخدام تطبيق" تأثير المؤشرات" (Indi). وأخيراً تأتي المرحلة الرابعة والتي تشمل الخطوة الثامنة والتي تدور حول إعداد خطة عمل للحي والتي تأخذ بعين الاعتبار ضرورة إدراج التنمية المستدامة سواء في مشاريع الإسكان المعاد تأهيلها أو الجديدة، ونفس الشيء بالنسبة لمساحات الغير مبنية، تليها الخطوة التاسعة التي يتم من خلالها تحديد

لوائح تنظيمية للتخطيط العمراني للمنطقة وفقًا لمبادئ التنمية المستدامة، ووصولا في الأخير إلى الخطوة الأخيرة ، وهي مراقبة وتقييم المشروع طبعا بمشاركة السكان.[93]

8-مبادئ التنمية المستدامة في طريقة الجودة العالية للكفاءة البيئية وتجديد الأحياء وإعادة تأهيل المباني:

تتمثل هذه البادئ في:

8-1- **الكفاءة الاقتصادية:** وتتمثل في الاستخدام الفعال للموارد المتاحة المالية والبشرية والطبيعية، اختيار الحلول الفعالة اقتصاديًا ليس فقط للمستثمر ولكن أيضًا للمجتمع ككل، انعكاس التكاليف الإجمالية للمشاريع ودمج التكاليف الخارجية والاجتماعية والبيئية في تقييم المشاريع الاستثمارية.

8-2-العدالة الاجتماعية: التركيز أولاً على العمالة والإسكان ولكن أيضًا على الخدمات للسكان، ومكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي .

8-3-الكفاءة البيئية: وتعني تحسين الاستدامة والكفاءة التقنية لأنظمة تحويل الموارد، والوصول إليها، الاقتصاد في الموارد القابلة للنفاذ، وتحسين دورات حياة المنتجات؛ مع الأخذ

[93] -Catherine, Carlot-Valdieu , Philippe, Outrequin. Sustainable urbanism. designing an eco district- 2nd edition .Le Moniteur-France , 2011.p139

بعين الاعتبار تطور وعدم استقرار المناخ المحلي والعالمي والنباتات والحيوانات التي تعتمد على بيئتها، الحفاظ على الموارد غير المتجددة (الطاقة والمواد) وتشجيع استخدام الموارد المتجددة.

8-4-مبدأ طول الأجل: ومعناها أن القرارات يجب أن تدمج انعكاسًا استشرافيًا للتأثيرات المستقبلية للفعل .

8-5-مبدأ الشمولية: أي العالمي مقابل المحلي. ويعني الأخذ بالحسبان تأثير الإجراءات على المستويات الإقليمية المختلفة، على حد سواء على المستوى المحلي (حي، مدينة، مجمعات سكانية) أكثر من المستويات العالمية (المنطقة، الكوكب) .

8-6-مبدأ الحوكمة: وهي طريقة عالمية لمشاركة السكان والمستخدمين والجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية في تحديد أهداف المشروع أو التشخيص، في صياغة المشكلة (الرهانات)، في تحديد الاستراتيجية ، الأهداف والموارد المخصصة لتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروع.[94]

9-أهداف التنمية المستدامة حسب طريقة الجودة العالية للكفاءة البيئية وتجديد الأحياء وإعادة تأهيل المباني :

تتمثل هذه الأهداف في :

[94] -Catherine, Carlot-Valdieu , Philippe, Outrequin. Op.cit 2011.p142.

9-1 الحفاظ على التراث وتعزيزه والحفاظ على الموارد من خلال:

- تقليل استهلاك الطاقة وتحسين تسيير الطاقة.
- تحسين إدارة الموارد المائية وجودتها.
- تجنب الزحف العمراني وتحسين تسيير المجال.
- تحسين استهلاك المواد (المواد الأولية) وإدارتها.
- الحفاظ على التراث العمراني المبني والطبيعي تثمينه.

9-2 تحسين جودة البيئة المحلية من خلال:

- الحفاظ وتثمين المناظر الطبيعية والجودة البصرية.
- تحسين جودة السكنات.
- تحسين النظافة والصحة.
- تحسين الأمن وإدارة المخاطر (في السكن والحي).
- تحسين جودة الهواء (داخلي وخارج الحي).
- تقليل التلوث الضوضائي.
- تقليل الفضلات وتحسين إدارتها ..

9-3 تحسين التنوع من خلال:

-ضمان تنوع السكان.

-ضمان تنوع الوظائف (الاقتصادية والاجتماعية).

- التأكد من تنوع عرض السكن ..

4-9 تحسين التكامل أو الإدماج من خلال:

- رفع مستويات التعليم والتأهيل المهني.

- تشجيع وصول السكان إلى كافة خدمات ومرافق المدينة من خلال وسائل نقل مٌيسرة وفعالة وغير مكلفة.

- تحسين إدماج الحي في المدينة من خلال خلق مساحات للمعيشة واللقاءات لجميع سكان المدينة وتعزيز جاذبية المنطقة.

- تجنب السفر القسري وتحسين البنية التحتية لأنماط السفر ذات التأثير البيئي المنخفض.

5-9 تقوية الرابط الاجتماعي من خلال:

- تعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة.

- تحسين شبكات التضامن ورأس المال الاجتماعي.

10-تطبيق (INDI) كنموذج لتقييم المشاركة:

يستخدم نموذج (INDI) ،(indicator's Impact)،(تأثير المؤشرات) لمساعدة المسيرين على مستوى المدينة في تقييم الإقليم أو المشروع الحضري من خلال دمج معايير وأهداف التنمية المستدامة، ويعتبر هذا النموذج الأداة الوحيدة التي تهدف إلى تقييم الحي قبل وبعد إنجاز المشروع الحضري، إن إعداد النموذج الأول كان في عام (2003) للأحياء القائمة، وقد تم استخدام هذا الإصدار الأول في (14) حيًا من أهمها حي بارتون هيل (Barton Hill) في مدينة بريستول ببريطانيا، ولقد تركز على المواضيع الستة للتنمية المستدامة و (21) هدفًا من أهداف التنمية المستدامة التي هي موضوع هيكلة طريقة (hqe2r)؛ لقد استمر هذا النموذج في التطور

(Indi2010 –Indi Ru2005)، حيث وصل إلى النموذج (Indi 2012)، والذي اعتبرناه مفيدًا في دراستنا لتقييم مشاركة المواطنين في مشاريع التحسين الحضري بالجزائر؛ وخاصة في الرهان الرابع الذي يتناول المفهوم الجديد للمشاركة، والذي يعد شرطًا ضروريًا للتنمية المستدامة ومن المبادئ المعتمدة في مؤتمر ريو عام 1992 والتي انعكست في طريقة hqe2r؛ يحتوي النموذج (Indi) لعام 2012 على (127) مؤشرًا و (235) طريقة قياس، وتتراوح طريقة قياس المؤشرات بمنح العلامة من (0) إلى (5)، اعتمادًا على درجة المعالجة. أنظر الجدول رقم (2)

جدول رقم (2) طريقة قياس المؤشرات

الخصائص	العلامة المقترحة
انعدام	0
غير كافٍ للغاية	1
نوعا ما غير كافية	2
متوسط	3
مرض تماما	4
مرضي جدا	5

المصدر:

.Catherine, C, V. Philippe, O, sustainable urbanism, designing an eco-district, 2nd Edition, Le Moniteur, France, 2011, p148

قبل الشروع في تقييم مشاركة السكان في المشاريع المشار إليها أعلاه مع نموذج(INDI) ، بقدر ما توجد العديد من الأسئلة يجب الاطلاع عليها، سنبدأ بإجراء جرد للوضعية الحالية لمنطقة الدراسة، وهو بمثابة هو وصف للموقع، بناءً على الأسئلة المطروحة، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المنصوص عليها في بطاقات المؤشرات، أنظر الكتاب:

(Catrine-Charot-valdieu.Philippe,Outrequin.concevoir et evaluer un projet D Eco quartier .editions le moniteut.Paris.2012) .

بالنسبة لكيفية استخدام النموذج (Indi) هناك عدة خطوات يجب اتباعها: الخطوة الأولى: ملء علامة التبويب "الصفحة الرئيسية" يتم فتحها تلقائيًا عند فتح الملف، من الضروري ملء: اسم المشروع المراد تقييمه ؛ الخطوة الثانية نوع المشروع ويوجد هناك نوعان من المشاريع: في حالتنا نختار "مشروع التجديد الحضري"، لأن المشروع المراد تقييمه موجود، ثم نختار "التشخيص الأولي"؛ إذا أردنا إجراء تقييم ثان فإننا نختار " التقييم 2" بالطبع تكون هذه المرحلة بعد استغلال المشروع، علما أن هذه العملية تكون في نفس ملف التشخيص الأولي، وإلا فإن المقارنات للرسومات البيانية لا يمكن إجراؤها تلقائيًا؛ وبمجرد ملء هذه الزاوية « الصفحة الرئيسية » بالكامل، أنقر فوق " الخطوة التالية " في أسفل اليمين؛ بمجرد التحقق من صحتها، تظهر زاوية تسمى " قاعدة "، وتشير رسالة إلى أن قاعدة التقييم جاهزة وتقترح بدء تقييم المشروع أو الحي، للقيام بذلك من الضروري المضي قدمًا في التقييم سطر بسطر من خلال الطريقة التالية: اقرأ المؤشر وطريقة القياس المرتبطة به وأكتب في المربع « الوصف / التبرير» ، نصًا يصف المشروع أو الحي الذي يتم تقييمه (الوضعية الحالية) والذي سيبرر العلامة المخصصة بناءً على عتبات سلم التنقيط المقترحة بالنسبة للقياس، ثم قم بمنح علامة للحي أو المشروع قيد التقييم، تتيح لك القائمة المنسدلة تحديد التصنيف المطلوب، ويتراوح هذا التصنيف بين (0) (الأسوأ) و (5) (الأكثر طموحًا)؛ عند تعيين تصنيف، يظهر مؤشر ملون (ويعكس التصنيف المخصص)، إذا كان مقياس المؤشر للمشروع وتم دمجه في التقييم، سيشير المشغل في هذا العمود نفسه إلى الحرف "o" مقابل "نعم"، يتم أخذ التصنيف المقترح في الاعتبار (وسيكون التصنيف صفرًا افتراضيًا، إذا لم يتم تعيين تصنيف)، في حين أنه ليس كذلك إذا أشار عامل

التشغيل إلى "n". في حالة ملء كل الخانات، أنقر فوق الزر الموجود في الجزء العلوي الأيمن من نافذة "التحقق من صحة التقييم والحصول على النتائج" لأي وضع تقييم.

11-كيفية استعمال التطبيق (Indi):

- **الخطوة (1)** :املأ المعلومات التي في "صفحة الاستقبال"

الصورة رقم (1): صفحة الاستقبال للتطبيق(Indi)

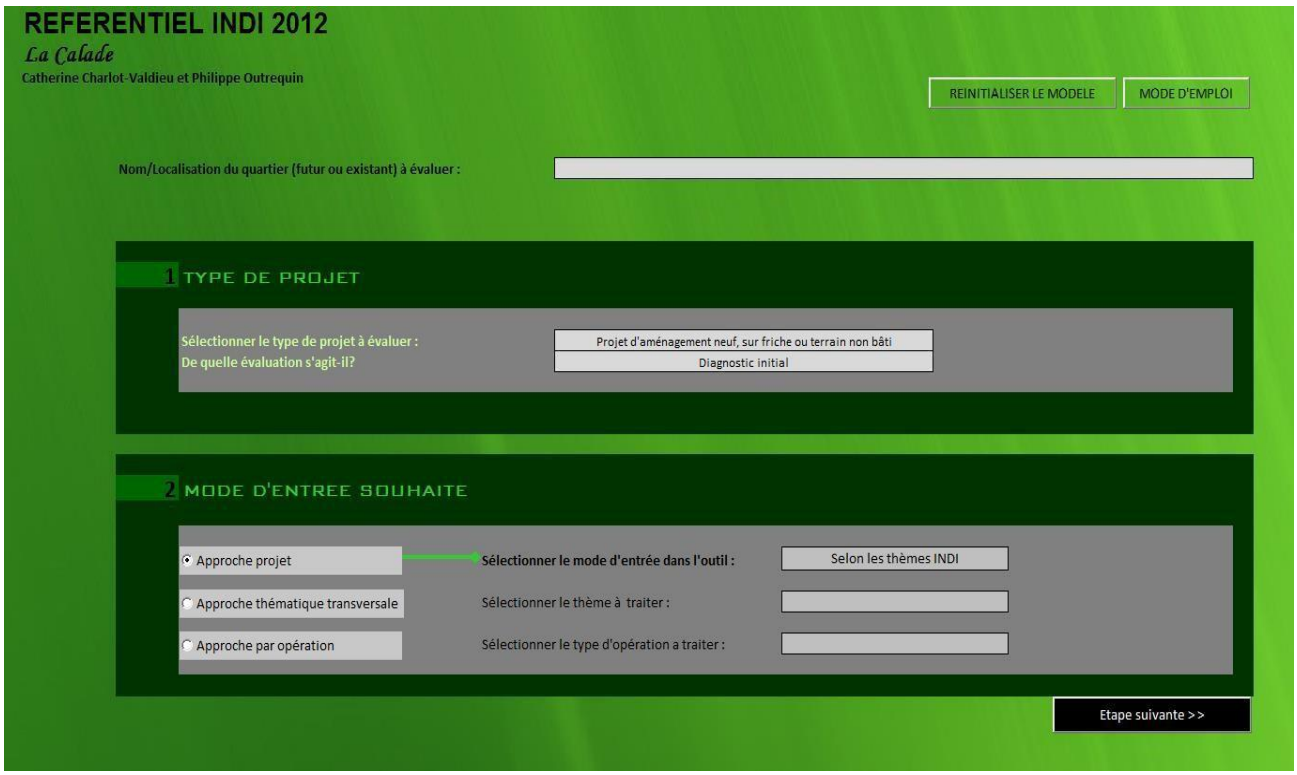

المصدر: Catrine-Charot-valdieu.Philippe,Outrequin.concevoir et evaluer un projet d ecoquartier .éditions le moniteut.Paris.2012 .p35

ملاحظة: تفتح هذه الصفحة تلقائيا عند فتح الملف.

- **الخانة الأولى:**

❖ تسمية وموقع المشروع قيد الدراسة.Le nom/ la localisation du projet à évaluer

❖ نوع المشروع الذي سوف يقيم:

قم باختيار "مشروع التجديد الحضري" «Projet De Renouvellement » إذا كان المشروع حي موجود.

قم باختيار "مشروع جديد" إذا كان المشروع سيتم بناءه على مساحة شاغرة.

« Projet d'aménagement neuf, sur friche ou terrain non-bâti »

الصورة رقم (2): تحديد الموقع واختيار نوع المشروع على التطبيق(Indi)

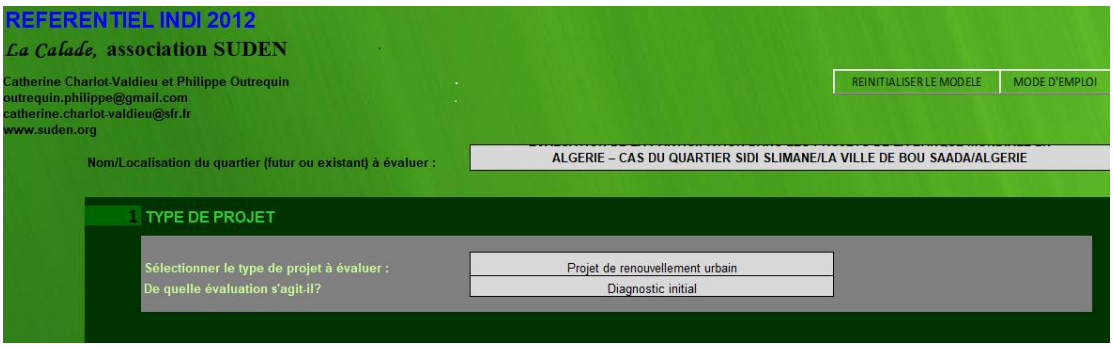

المصدر: Catrine-Charot-valdieu.Philippe,Outrequin. concevoir et évaluer un projet D ecoquartier .éditions le moniteut.Paris.2012 .p35

❖ نوع التقييم: Le type d'évaluation

قم باختيار "التقييم المبدئي" « Diagnostic initial » إذا كان هذا هو التقييم الأول للمشروع.

أما إذا كان هذا هو التقييم الثاني للمشروع أي بعد التدخل. قم باختيار " التقييم الثاني".

« Evaluation2 »

ملاحظـــــة : يجب الحرص على القيام بالتقييم المبدئي قبل القيام بالتقييم الثاني في الملف لنضمن مقارنة النتائج والرسوم البيانية للمشروع قبل وبعد التدخل فيما بعد.

❖ **الخانة الثانية:**

❖ كيفية الدخول لتحديد المؤشرات استنادا إلى نوع التقييم المراد اختياره:

الصورة رقم (3): تحديد نوع التقييم على التطبيق(Indi)

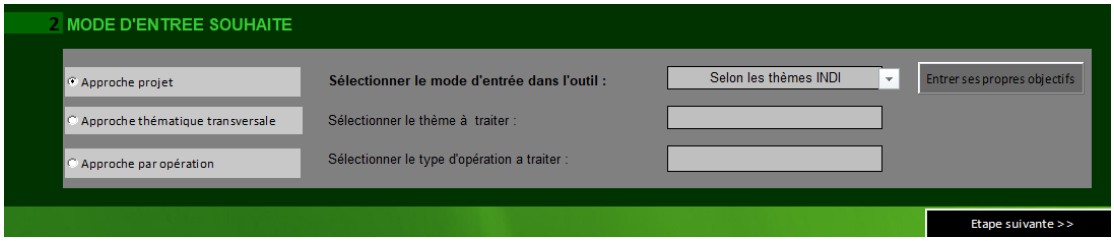

المصدر: Catrine-Charot-valdieu.Philippe,Outrequin. Concevoir et évaluer un projet D ecoquartier .éditions le moniteut.Paris.2012 .p35

➢ حسب المشروع: سيتم تقييم جميع الموضوعات المتعلقة بالتنمية المستدامة وعلاجها.

النتائج تعطي صورة كاملة عن المشروع ويمكن اختيارها من بين ثلاث طرق وهي:

أولا: حسب معايير(INDI): سيتم فيه تنظيم جداول التقييم وفقا لأربعة رهانات وعشرين موضوع.

« Selon les thèmes INDI »

ثانيا: حسب أهداف الحي المستدام(2011): سيتم فيه تنظيم جدول التقييم وفقا لعشرين تطلعا و (80) هدف.

« Selon les objectifs EcoQuartier2011 »

ثالثا: حسب أهداف خاصة: تقييم المشروع بأهداف محددة عادة من قبل المستخدم.

« Selon des objectifs personnalisés »

➢ **حسب موضوع محدد:** يسمح هذا الخيار بتقييم المشروع وفقا لموضوع محدد، والتي يمكن أن تكون (مناظر طبيعية، الطاقة، الديناميكية الاجتماعية والتضامن).

- **حسب العملية:** يسمح هذا الخيار بتقييم المشروع لثلاثة أنواع من العمليات (الأماكن العامة، المساحات الخضراء، المباني).

عند الانتهاء من ملئ الصفحة الرئيسية أنقر على الزر « الخطوة التالية » في أسفل اليمين.

الخطوة الأخيرة: تقييم المشروع

عند الانتهاء من مرحلة ملئ الصفحة الرئيسية والإدخال يظهر التبويب المسمى "قاعدة" تظهر رسالة مفادها أننا مستعدون لبدء تقييم المشروع والمضي قدما في التقييم نقطة تلو الأخرى بمراعاة كل معيار وطريقة تقييمه استنادا إلى عتبات مقترحة للقياس والتنقيط كما جاء في الجدول أعلاه رقم (2) عند الانتهاء من تقييم وتنقيط كل المعايير أنقر فوق زر في الجانب الأيمن العلوي « تأكيد التقييم » والحصول على النتائج.

الصورة رقم (4): كيفية قياس مؤشرات التطبيق(Indi)

	N°	Critères d'appréciation						Pris en compte?	Note
3	1.1	0 à 20 %	21 à 40 %	41 à 60 %	61 à 80 %	81 à 90 %	91 à 100 %	O	0.5
4	1.2	Pas pris en compte		Partiellement pris en compte		Bien pris en compte	Très bien pris en compte	O	
5	1.3	Pas pris en compte		Partiellement pris en compte		Mesures de prévention	Totalement intégré	O	
6	1.4 A	< 6 %	6 à 15 %	16 à 30 %	31 à 50 %	51 à 80 %	> 80%	O	0.0
7	1.4 B	< 15 %	15 à 30%	31 à 50 %	51 à 70 %	71 à 90 %	> 90 %	O	0.0
8	1.4 C	< 3 %	3 à 10 %	11 à 20 %	21 à 30 %	31 à 40 %	> 40 %	O	0.0
9	2.1 A	Cep= cepref (RT2005) pour les opérations réalisées avant 2012 ou Non respect de la RT 2012 pour les opérations conduites	Cep = cepref - 10 % pour les opérations menées avant 2012	Cep = cepref - 20 % pour les opérations menées avant 2012		Cep = cepref - 30 % pour les opérations d'avant 2012 ou Respect de la RT 2012 pour les opérations menées depuis 2012	Cep = 50 x a x b pour les opérations avant 2012 ou Respect de la RT 2012 + des bâtiments expérimentaux BEPAS ou BEPOS pour les opérations menées depuis 2012	O	0.0

0 0.5 1 1.5 2 2.5 3 3.5

المصدر: **Catrine-Charot-valdieu.Philippe, Outrequin. Concevoir et évaluer un projet D ecoquartier .Éditions le moniteut.Paris.2012 .p35**

-الخلاصة.

لقد جاءت مناهج الاستدامة لتتبنى نظرة جديدة إزاء الانسان، والمجتمع، والبيئة، والمكان، والفضاء والحيز، وصولا إلى وضع آليات تربط كل هذه العناصر ضمن هيكل تنظيمي متوافق ومتوازن يتمثل في التجمع الحضري، وتأتي تطبيقات مناهج الاستدامة على مستوى العمل المعماري لتعطي مثالا واضحا على ذلك، فظهر ما يعرف بالأحياء الايكولوجية أو الأحياء المستدامة، فكان لابد لهذه التطبيقات أن تتناغم مع جوانب أخرى تكملها وتحولها لوسائل فعالة لتحقيق النجاح المنشود، ومن أبرز هذه الجوانب تلك السياسات المتبعة في التدخلات على الأبنية و المناطق الحضرية على غرار التحسين الحضري المستدام، وصولا إلى المقياس الأكبر للمدن بما تضمه من فعاليات ووظائف مختلفة، إذ مثلت هذه السياسات حلولا مثلى تطبق للنهوض بواقع حال التجمعات الحضرية، التي فقدت الكثير من سماتها وقابليتها التشغيلية

وأخدت تعاني من مشاكل متفاقمة ومتزايدة باستمرار.

الـفـصــل الـرابــع

الدراســة التحليلية لمدينة بوسعــادة

- تمـهيد.

1- الدراسة الطبيعيــة.

2- الدراسة الديمغرافيـة.

3- الدراسة الاجتماعية والاقتصادية.

4- الدراسة العمرانيــة.

- الخــلاصـة.

تمهيد:

لقد شهدت ولاية المسيلة العديد من الحضارات انطلاقا من الحضـارة الرومانية والهلالية، والعثمانية إلى الاحتلال الفرنسي متجسدة في الآثار السياحية الباقية حتى الآن مثل قلعة بني حماد – قلعة ذياب بن غانم (بلدية أولاد سيدي براهيم) طاحونـة فيريـرو ببوسعادة ...الخ

ولقد لعب العامل التاريخي في هذا دورا كبيرا في تقسيم إقليم الولايـة إلى قسمين : القسم الشمالي وعلى رأسه مدينة المسلية و القسم الجنوبي مدينة بوسعادة، الأمر الذي أثر سلبا على التنمية الشاملة للولاية بحيث أصبحت الولاية برأسين (Bicephalé) مدينة المسيلة مقر الولاية ومدينة بوسعادة ثاني أكبر تجمع حضري في إقليم الولاية، الأمر الذي صعب من مهمة المسيرين علي مستوى الولاية، أمام التنافس الكبير في الطلب على التنمية المحلية، حيث استفادت مدينة بوسعادة من العديد من المشاريع التنموية إلا أن الساكن بقي بعيدا كل البعد عن المشاركة، ولم يتغير شيء في مستواه المعيشي وأن نتائج هذه المشاريع لم ترق لتطلعات السكان، لذلك تعين إجراء دراسة تحليلية لمدينة بوسعادة ثم حي سيدي سليمان محل الدراسة، من أجل إعطاء صورة واضحة ومتكاملة على الوضعية الحالية التي يشهدها الحي سواء من الناحية العمرانية والقانونية ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية للحي، كما سنحاول إعطاء تقديم عام حول مدينة بوسعادة من أجل معرفة خصائصها العامة.

1- الدراسـة الطبيعيـة:

1- 1 - المـوقـــع:

تقع مدينة بوسعادة على بعد (250 كلم) جنوب شرق العاصمة وهي تحتل موقعا استراتيجيا حيث تعتبر نقطة إلتقاء " car four " بين التل العاصمي والهضاب العليا الوسطى " الجلفة" ومنطقة بسكرة مجسدة في المحاور الوطنية التي تمر بالمدينة: المحور المتمثل في الطريق الوطني رقم (08) الرابط بين الجزائر العاصمة – بوسعادة والطريق الوطني رقم (46) الرابط بين بسكرة والجلفة، فموقعها هذا أهلها لتكون همزة وصل بين شمال البلاد وجنوبها.

خريطة رقم 01: موقع ولاية المسيلة بالنسبة للجزائر

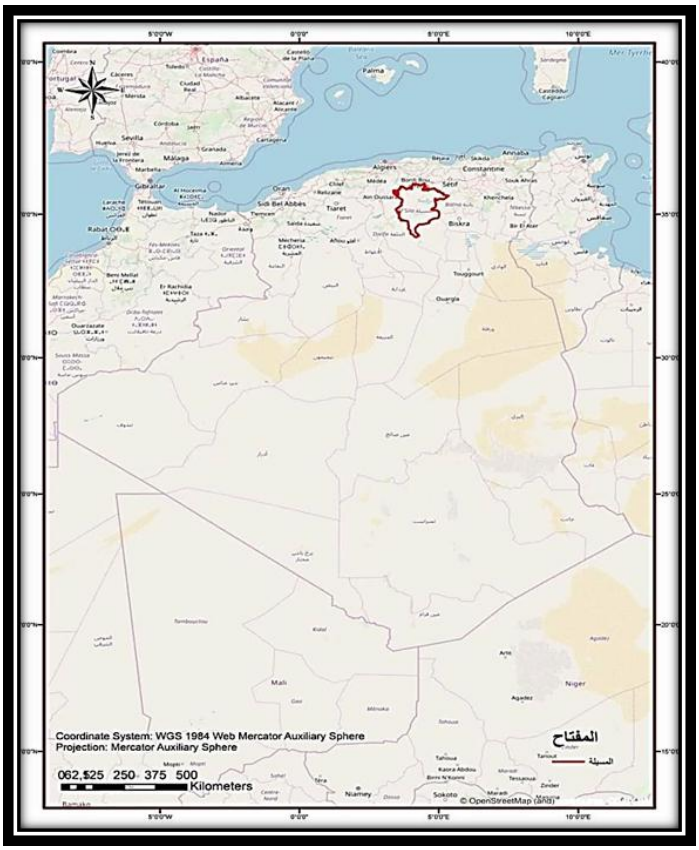

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014+ معالجة الباحث 2022 باستخدام Arc Gis.

أما محليا فهي تقع في الجزء الجنوبي لولاية المسيلة، حيث يحدها:

شمالا: بلدية أولاد سيدي ابراهيم. **شمال شرق:** بلديــة المعاريف.

شرقا : بلديــة الحـوامــد. **غربا :** بلديــة تـامســـة.

ومن **الجنوب الشرقي والجنوب الغربي** كلا من بلديتي ولتام والهامل.

خريطة رقم 02: موقع بلدية بوسعادة بالنسبة لولاية المسيلة

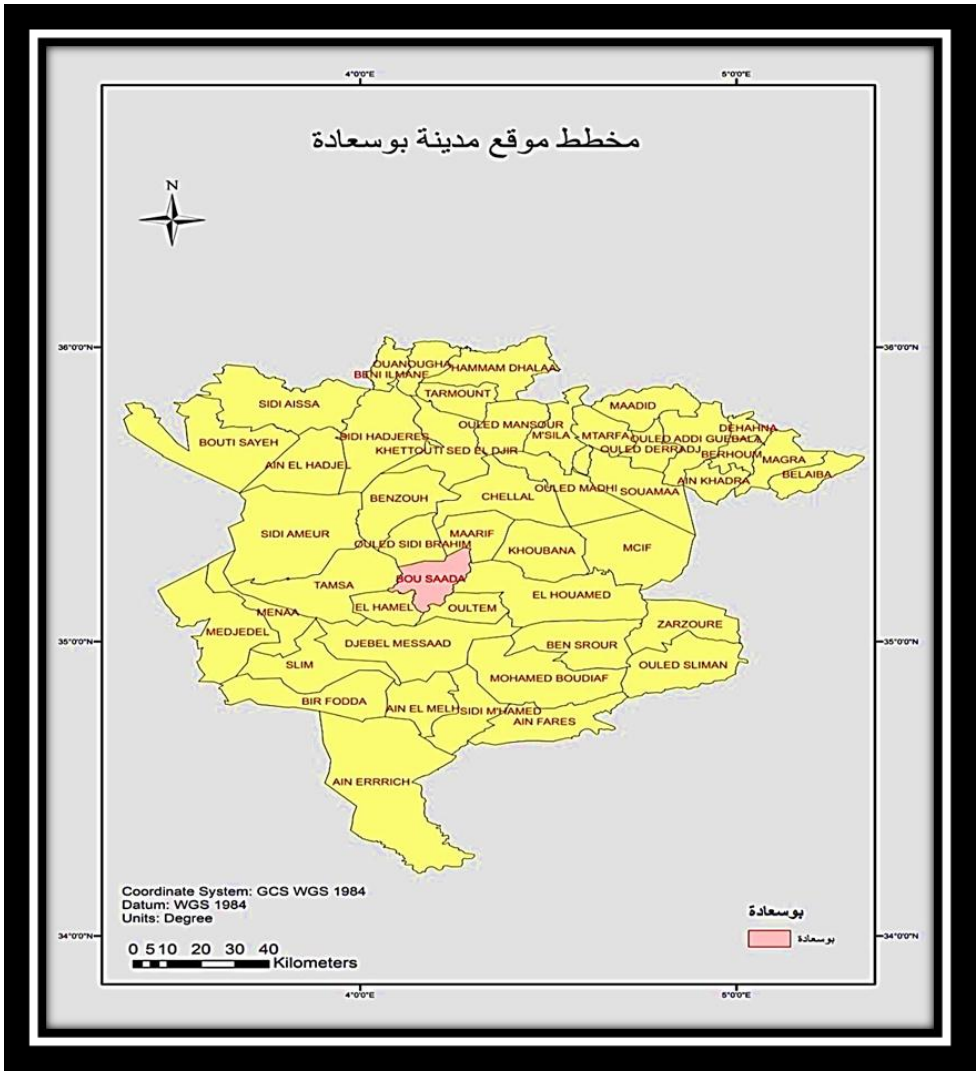

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014+ معالجة الباحث 2022 باستخدام Arc Gis

1- 2 - لمحة تاريخية عن المنطقة :

لقد عرفت مدينة بوسعادة تعاقب عدة حضارات ابتداء من الحضارة الرومانية وهذا ما أثبتته بعض الآثار في منطقة واد الشعير (دائرة بن سرور) وكذا حضارة بن هلال متمثلة في قلعة ذياب الهلالي بالقرب من بلدية اولاد سيدي ابراهيم، ثم شهدت المنطقة مرور الحضارة العثمانية إلى مجيء المستعمر سنة 1849.

1- 3 - المنـاخ :

يتميز مناخ بلدية بوسعادة بشتاء بارد قليل الأمطار وصيف حار وجاف على غرار المناخ القاري إذ موقعها الجغرافي بين منطقتين متباينتين ، حيث تعتبر منطقة انتقالية بين مناخ شبه رطب بالشمال وآخر جاف بالجنوب هذا ما يفسر تعرضها لتيارات هوائية شمالية باردة شتاء و جنوبية حارة صيفا.

1-3-1 - الحرارة :

بلغ المتوسط درجات حرارة (9° م) مع (3.6° م) كحد أدنى خلال فصل الشتاء أما في فصل الصيف فمعدل درجات الحرارة القصوى المسجلة بلغت (38.4° م) و أعلى درجة حرارة مسجلة بلغت (45° م)، إذا يتراوح الفارق الحراري بين الليل والنهار بين (10.1 °م) و (15.2 °م).

الجدول رقم (3): درجات الحرارة

الأشهر / درجة الحرارة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة القصوى	13.7	16	19	22.5	28.6	34.3	38.2	38.4	32.2	26.1	18.5	14.8
متوسط درجة الحرارة الأدنى	3.6	5.1	7.1	10.4	15.1	20.1	23	23.4	19	13.8	8.4	4.6
متوسط الحرارة	8.65	10.55	13.05	16.55	21.8	27.2	30.6	30.9	25.6	19.95	13.45	9.7
الفارق الحراري السنوي الليلي	10.1	10.9	11.9	12.3	13.5	14.2	15.2	15	13.2	12.3	10.1	10.2

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 2014

رسم بياني رقم (1) : درجات الحرارة

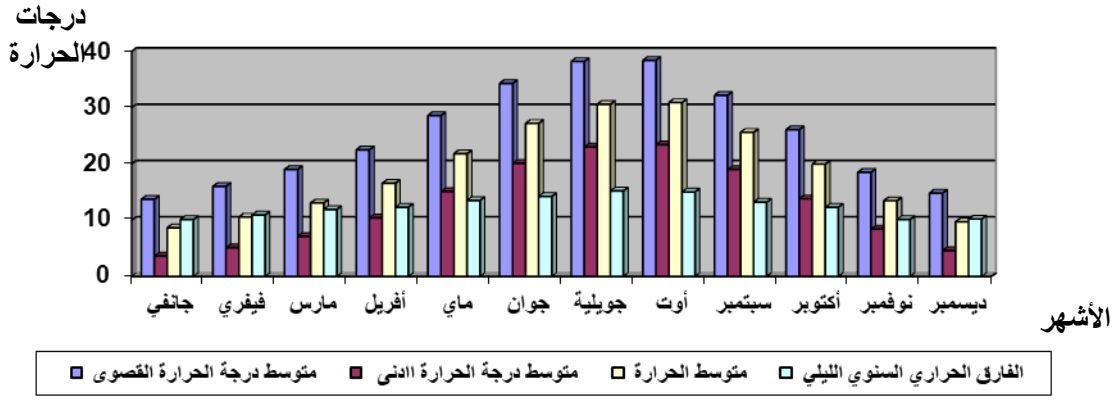

المصدر: من إعداد الباحث 2022

1- 3-2 - التساقط :

حسب محطة الأرصاد الجوية بمطار عين الديس، فإن المتوسط السنوي للتساقط لا يتعدى(262) مم في السنة في الفترة الممتدة ما بين (2010) و (2020) فمعدل كمية التساقط لم يتعدى (178) مم في السنة أما فيما يتعلق بالجليد تم تسجيل (30) يوما يتشكل فيه الجليد خلال السنة.

1- 3- 3 - الرطوبة :

الرطوبة النسبية تتراوح ما بين (40%) و (60%) مع حد أدنى يقدر بـ (21%) خلال الفصل الحار. الجمع والدمـج بين درجة الحرارة المرتفعة والرطوبة المنخفضة تجعل صيف بوسعـادة أكثر حرارة وجفافا .

1- 3- 4 - الريـاح :

لقد أثر الموقع الجغرافي المميز لمنطقة بوسعادة المتمثل في السلاسل الجبلية المحيطة بالمدينة بشكل كبير في توجيه الرياح التي تهب على المنطقة، بحيث تتجه كل التيارات الهوائية نحو منخفض واد بوسعادة المتمثلة في :

* البحري: رياح شمالية بحرية تحمل أمطارا و أحيانا ثلوجا خلال بعض أيام الشتاء.

* الضهراوي: يهب غالبا في الشتاء من الجهة الشمالية الغربية يحمل الرطوبة و البرودة الشمالية و أحيانا أمطار.

* الغربي: رياح جافة و باردة شتاءا و جافة عاصفة صيفا.

* السيروكو: جد ساخن يهب خلال شهر تقريبا من فصل الصيف.

* الشرقي: يمر بمرتفعات الأوراس شتاءا حاملا موجة من البرد الذي يتحول صيفا إلى رياح جافة.

1-4- الخصائص الجغرافية :

إن جغرافية المكان تلعب دورا كبيرا في التأثير على مناخ المنطقة فمدينة بوسعادة الموجودة ضمن حوض الحضنة، هذا المنخفض الشبه جاف الذي يبلغ متوسط ارتفاعه (400 م) عن سطح البحر المحاط بجبال التي يتقدر علوها بـ(1000 م) يكسب المنطقة مميزات مناخية خاصة، حيث تتقسم منطقة الحضنة إلى أربعة مناطق متمايزة : الجبل، السهل، الشط، الرمال.

فمنطقة بوسعادة تشكل نقطة ربط بين السهل والجبل إذ تتجلى على شكل رواق طبيعي يتجه من الغرب والجنوب الغربي نحو الشرق والجنوب الشرقي، الذي يعمل على استقطاب الاضطرابات الجوية الغربية والشمالية الغربية المحملة بالأمطار الوحيدة التي يمكنها بلوغ المنطقة إلا أن هذه الاضطرابات أثناء مسارها من الأطلس المغربي نحو منطقة الحضنة تمر عبر الهضاب الوهرانية وكذا السهول العليا الوسطى التي تفرغ جل حمولتها بها.

أما الاضطرابات الشمالية والشمالية الشرقية فهي أقل ترددا، غير أنها غالبا ما تكون محملة بالثلوج، حيث يمكن أن يصل عدد المرات التي تثلج إلى (9) مرات في السنة.[95]

لقد لعب المجال الطبيعي لمدينة بوسعادة على عكس مدينة المسيلة بوجود ثلاث كتل تضارسية تتحكم في توجيه وتحديد النسيج العمراني من جهة وتؤثر على المناخ من جهة أخرى.

[95]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014.

1-4-1 - السلاسل الجبلية:

لقد عملت التضاريس المشكلة للمحيط الطبيعي على جعل مدينة بوسعادة تظهر على شكل رواق بين السلاسل الجبلية التالية :

- السلسلة الأولى تمتد من الشمال نحو الجنوب موازية مجرى واد بوسعادة، بحيث تتألف من جبل موبخرة (772) م يوازيه جبل كردادة (947) م.
- السلسلة الثانية من الشرق نحو الغرب المتمثلة في جبل منكب سيدي إبراهيم (718) م وجبل المعلق في أقصى الحدود الجنوبية أعلى قمة به تبلغ (1343) م.

2- الدراسة الديمغرافية :

2-1 - النمو السكاني:

تحتل مدينة بوسعادة المرتبة الثانية على مستوى ولاية المسيلة من حيث تعداد السكان، وهذا ما يظهر جليا في الجدول الآتـــي:

الجدول رقم (4): تطور سكان مدينة بوسعادة مقارنة بمدينة المسيلة

المـدينـــة	1966	1977	1987	1998	2008
بوسعادة	26021	50369	69620	102245	123236
المسيلة	35377	50708	82877	121683	151719

المصدر: مديرية التخطيط DPAT 2008

رسم بياني رقم (2): تطور سكان مدينة بوسعادة مقارنة بمدينة المسيلة

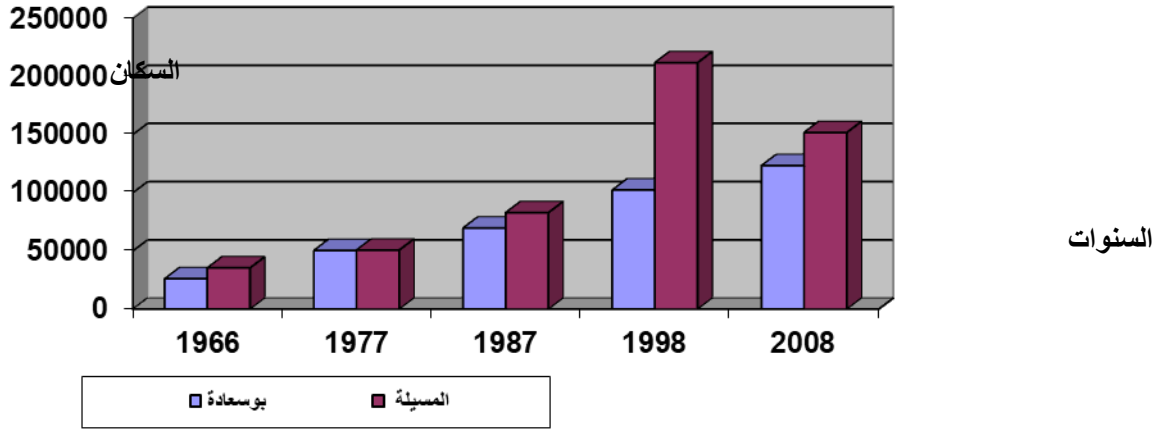

المصدر: من إعداد الباحث2022

وفي هذا الإطار سجلت مدينة بوسعادة معدلا كبيرا لنمو السكان مقارنة بالمعدل الوطني من خلال عمليات التعداد العام للسكن والسكان كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): معدل النمـو السكانــي

معدل النمو	1977-1966	1987-1977	1998-1987	2008-1998
بوسعادة	/	%3.28	% 3.55	% 3.32
الوطنــي	% 3.21	% 3.85	% 2.27	% 2.34
عدد السكان	50369	69620	102245	123236

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية بوسعادة 2008

رسم بياني رقم (3) معدل النمـو السكانــي

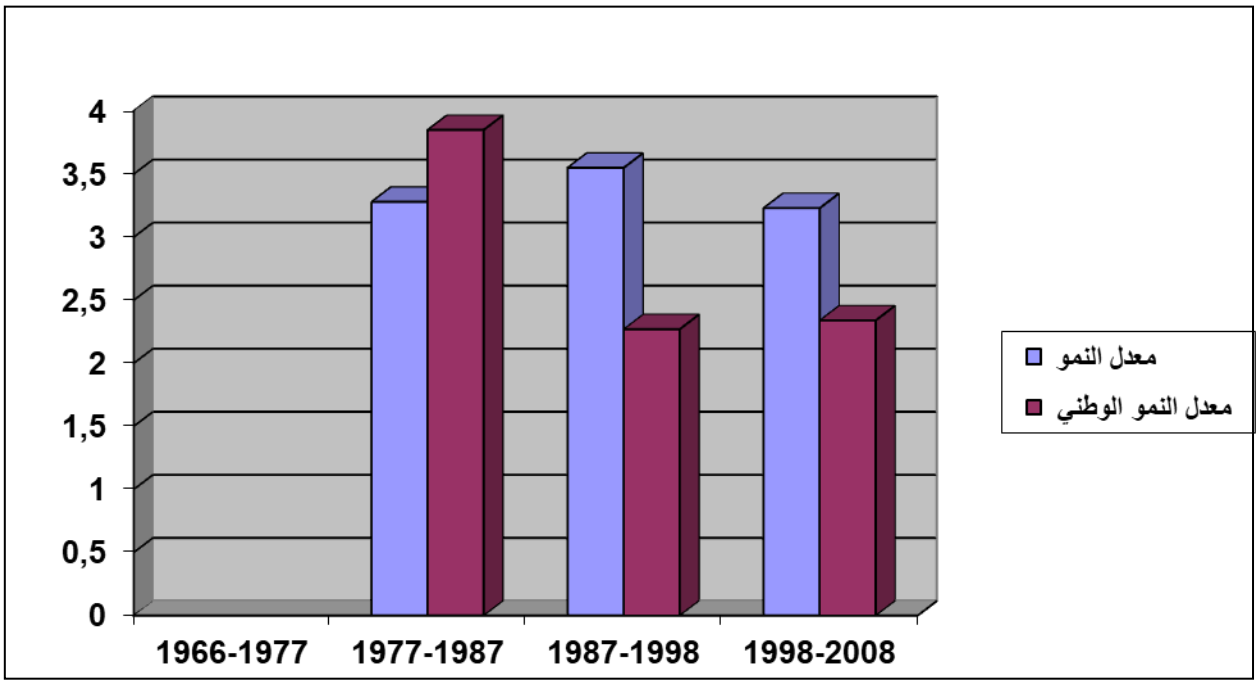

المصدر: من إعداد الباحث 2022

2-2 – توزيع السكان.

تعتبر مدينة بوسعادة من المدن غير المتجانسة من ناحية توزيع السكان بحيث يتوزع السكان كالآتي :

- نطاق التمركز الكثيف: يمثله التجمع الرئيسي الذي يشكله مركز البلدية حيث بلغ عدد السكان سنة 2008 حسب مصلحة الإحصاء بالبلدية (109541) نسمة بعد ما كان (97671) نسمة سنة 1998.

- نطاق التمركز المتوسط : يتمثل في التجمع الثانوي بالمعذر إذ بلغ عدد السكان (13375) سنة 2008 بعدما كان (3943) سنة 1998.

- نطاق التمركز المنخفض: وتمثله المناطق المبعثرة التي بلغ عدد السكـان بها (320) نسمة سنة 2008 بعد أن كان (631) نسمة سنة 1998[96] ، ويمكن تلخيص ما قيل في الجدول رقم (06) :

الجدول رقم (6): توزيع السكان داخل إقليم البلدية .

الفتـــرة / النطاق	1998		2008	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
مقر البلدية	97671	95.52	109541	88.88
التجمع الثانوي المعذر + المدينة الجديدة	3943	3.85	13375	10.86
المناطق المبعثرة	631	0.61	320	0.26
المجموع	102245	%100	123236	%100

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية بوسعادة 2022.

يعود هذا التوزيع المتباين وغير المتجانس للسكان في بلدية بوسعادة إلى سنوات السبعينات والثمانينات أين لوحظ غياب كلى لتصور تنمية إقليمية بالنسبة لمنطقة الجنوب للولاية حيث كان التركيز آنذاك على تنمية مدينة بوسعادة فقط، وبالتالي كان الفارق في مستويات الخدمة التي تقدمها التجهيزات والهياكل القاعدية، مقارنة بما هو موجود في المناطق والبلديات المجاورة، مما دفع بالكثيرين من السكان الذين هم بحاجة ماسة لهذه التجهيزات إلى النزوح نحو بلدية بوسعادة، وبالطبع وفي ظل عجز السلطات المحلية في توفير المجال المهيأ لذلك، كانت ولادة أربعة أحياء فوضوية وهي كالتالي :

[96] - مكتب الاحصاء لبلدية بوسعادة 2022

- سيدي سليمان: (14987) نسمة.
- ميطـــر : (7019) نسمة .
- ثنيـة الزابي : (13020) نسبة.
- الرصفـــة : (2267) نسمة.

وما يمكن استخلاصه كذلك من قراءتنا لهذا الجدول هو أن سنة (2008) شهدت ارتفاع عدد السكان التجمع الثانوي (المعذر – المدينة الجديدة) إلى ثلاثة أضعاف بحيث كان عدد سكانه (3943) سنة (1998) ليرتفع إلى (13375) سنة (2008).

و هذا مما لاشك فيه كان نتيجة أولا استتباب الأمن والطمأنينة بعد سنوات المحنة التي عرفتها البلاد، ثانيا إلى السياسات التي بدأت الدولة تنتهجها في الميدان الفلاحي مثل برنامج الدعم الفلاحي وغيره وكذلك إلى غياب مناصب الشغل داخل المدينة وداخل القطاعات الأخرى غير الفلاحية، هذا بالإضافة إلى استقطاب المدينة الجديدة إلى أعداد كبيرة من السكان بعد نفاذ المجال داخل التجمع المركزي أو المدينة القديمة.

فحين نلاحظ كذلك تقلص عدد سكان الريف إلى الضعف و هذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى غياب سياسات واضحة ومشجعة لتثبيت سكان الأرياف.

2-3 - التقدير المستقبلي للسكان :

لقد كشفت عملية الإحصاء الأخيرة لسنة (2008) عدم صحة التقديرات التي جاءت بها الدراسة الاستشرافية التي اعتمدت في تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة (2008)، للتطلع للنمو السكاني على المدى القريب، المتوسط والبعيد حيث كان تقدير السكان للآفاق المستقبلية حسب الجدول رقم (07) كالتالي:

الجدول رقم (7) : الآفــاق المستقبلية .

الفتـــرة / المناطـــق	1998	2005	2010	2015	2025
مقـر البلديـــــة	97671	119888	141155	166195	230389
التجمع الثانـــوي المعذر–المدينة الجديدة	3943	5336	6283	7398	10256
المناطق المبعثرة	631	3301	3887	4577	6345
المجموع	102245	128525	151325	178170	246990

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية بوسعادة.2014

أول شيء يمكن ملاحظته هو المغالطة الكبيرة التي جاء بها هذا الجدول حيث أن عدد السكان لبلدية بوسعادة سنة (2005) والمقدر بـ (128525) فاق عدد السكان الحقيقي الذي بلغ (123236) نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكن لسنـة (2008) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (09).

وإذ كان هذا حال آخر دراسة (مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير) والتي تعتبر أهـم وثيقــة يعتمد عليها في تسيير شؤون هذه البلدية، فالنتيجة حتما تكون كارثية في رسم الآفاق المستقبلية للتنمية فيها.

وبتعبير آخر كيف يمكن تقدير الاحتياجات المستقبلية بدون معرفة العدد الحقيقي للسكان وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى مواكبة أدوات التعمير والبناء للتوسع العمراني لهذه المدينة حيث نلاحظ أن حقيقة الزيادة السكانية للعشرية السابقة لم تصل إلى العدد الذي جاءت به دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كما هو مبين في الجدول رقم (08).

الجدول رقم(8): مقارنة بين ملخص التعداد العام للسكن و السكان سنة 1998-2008 ببوسعادة

ت.ع.س.س	عدد السكان	عدد المساكن المشغولة	عدد الأسر	معدل شغل المسكن	متوسط حجم الأسرة
1998	102245	13130	18311	7.87	5.58
2008	123236	17703	19087	6.96	6.45

المصدر: مكتب الإحصاء بالبلدية، سنة 2022.

من خلال هذه المقارنة نلاحظ بالإضافة إلى الزيادة في عدد السكان، أن عدد المساكن المشغولة انتقل من (13130) مسكن في سنة (1998) إلى (17703) مسكن في سنــة (2008) أي بزيادة (4573) مسكن، وفي المقابل نجد أن معدل شغل المسكن، ومتوسط حجم الأسرة شهدا انخفاضا ملحوظا، وهذا راجع إلى انقسام الأسرة، والبحث عن الاستقلالية، بالإضافة إلى النزوح الريفي غير المنقطع نحو المدينة، وخاصة ذلك النزوح من البلديات المجاورة الذي تعرفه مدينة بوسعادة وهذا راجع لما تتوفر عليه هذه المدينة من إمكانيات اقتصادية وثقافية ...إلخ مقارنة بما هو موجود لديهم.

وفي ظل غياب تنمية إقليمية شاملة، الأمر الذي فاق توقعات وإمكانيات المتوفرة لدى المسؤولين عن تسيير شؤون مدينة بوسعادة، الأمر الذي نتج عنه نفاذ كلي للمجال المسطر في المخطط التوجيهي للتهيئة والتنظيم سوآء بالنسبة لطالبي القطع الأرضية المخصصة للبنـــاء أو الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية، بحيث تم ضخ العديد من برامج السكـن وبعض التجهيزات العمومية خارج مخططات شغل الأراضي أي في القطاعات القابلة للتغيير على المدى المتوسط مثل مشروع إنجاز مؤسسة إعادة التربية – طريق الجزائر، والشروع في إنجاز مخطط شغل الأراضي جديد في طريق الجزائر غير موجود أصلا في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة (1996).

ومن خلال دراسة ملفات تحويل الإقامة بالتنسيق مع مكتب الإنتخاب تبين أن نسبة القادمين من البلديـات المجاورة بلغت (92%) و (6 %) خارج الولاية و (2 %) من الريف ،كما هو موضح الجدول رقم(09) :

الجدول رقم (9):تحويل الإقامة نحو مدينة بوسعادة

السنة / مدينة بوسعادة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تحويـــل الإقامـــة	41	122	140	293	430	38	2800	872	391	1090	571	785	607	536	459	877	760	1080	516	707

المصدر: سجلات المراجعة الانتخابية – مكتب الانتخابات لبلدية بوسعادة 2022 + إعداد الباحث.2022

رسم بياني رقم(4): تحويل الإقامة نحو مدينة بوسعادة

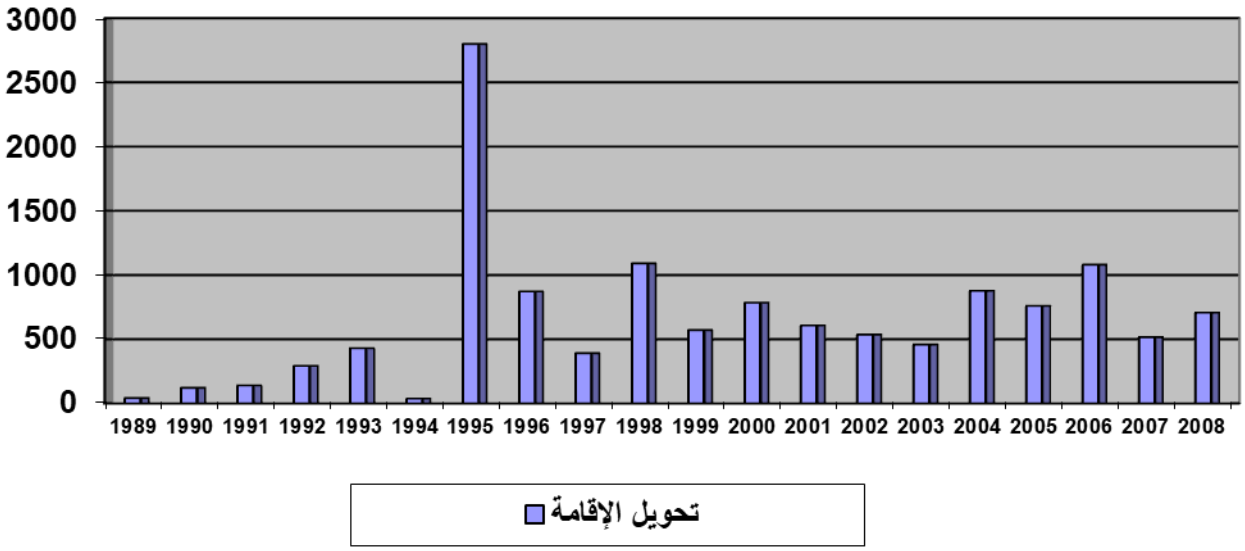

المصدر: من إعداد الباحث 2022

من خلال قراءتنا لهذا الجدول وهذا الرسم البياني نلاحظ أن الجانب الأمني لعب دورا أساسيا في تغيير نسبة الهجرة إلى مدينة بوسعادة، بحيث أنه ابتداء من سنة (1989) إلى غاية سنة (1992) كان العدد يتضاعف من عام لآخر، لكن في سنة (1994) تقلص العدد بأقل مما كان عليه سنة (1989) وهذا راجع لتدني الظروف الأمنية التي عاشتها مدينة بوسعادة آنذاك ولاستقرار نفس الظروف في الأرياف، في حين نلاحظ أنه ابتداء من سنة (1995) وبعد تحسن الظروف الأمنية داخل مدينة بوسعادة وبدأت تتدهور البلديات المجاورة وفي الريف، عادت النسبة من جديد إلى الارتفاع، لكن بشكل مخيف ومقلق بالنسبة للمسيرين المحليين، حيث وصلت إلى حد (2800) محول إقامة سنة (1995).

ومن خلال تفحصنا لسجلات تحويل الإقامة بالبلدية تبين أن نسبة حوالي (70%) كلها هجرة داخل تراب الولاية وخاصة من بلديات الجهة الجنوبية للولاية أين تقع بلدية بوسعادة وتجدر الإشارة هنا أنه في عملية التعداد العام للسكان والسكن لسنة (1998) تم إحصاء حوالي (5500) نسمة تقطن في بلدية بوسعادة بينما هي مسجلة في بلديات مجاورة أخرى، بينما في عملية التعداد لسنة (2008) فتم تسجيل حوالي (6500) نسمة (إقامة غير شرعية)، وقد تأثر نمو السكان بعدة عوامل سواء بالزيادة أو النقصان، ومنها الهجرة والزيادة الطبيعية.

وفي تقديرنا للآفاق المستقبلية الديموغرافية أخذنا هذه العوامل بعين الاعتبار لما لها من تأثير كبير على وتيرة التزايد، كما هو الحال في أغلب مناطق التراب الوطني، وعلى هذا الأساس اعتمدنا في تقديرنا للسكان على معدل النمو المستنتج من خلال التعداد العام للسكان والسكن لسنة (2008) للفترة بين (1998-2008) وهو(2.09 %) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (10) الآتي :

الجدول رقم(10): تقدير السكان للآفاق المستقبلية

الفتـــرة / المناطـــق	1998	2008	2018	2028	معدل النمو
مقر البلدية	97671	109541	132435	160113	2.09
التجمع الثانوي : المعذر + المدينة الجديدة	3943	13375	16170	19549	2.09
المناطق المبعثرة	631	320	386	466	2.09
المجموع	102245	123236	148991	180128	2.09

المصدر: مكتب الإحصاء 2022+ معالجة الباحث2022

وبهذا يمكن إعطاء صورة للمسيرين المحليين لما يكون عليه تقدير السكان في المستقبل وهذا من أجل رسم سياسة بهذه البلدية ترمي إلى امتصاص الضغط المفروض على مركز البلدية باتجاه المناطق المبعثرة، والتجمع الثانوي، وأيضا للاستعداد لأي تغييرات إدارية قد تطرأ وما يترتب عنها من زيادات في حجم مختلف الاحتياجات، مما يستلزم التفكير بجدية في كيفية استغلال المجال المتوفر لدى البلدية والقابل للتعمير على المستويات القريب، المتوسط والبعيد و هذا من أجل الاستعداد الجيد لهذه التغييرات المستقبلية.

3- الدراسة الاجتماعية والاقتصادية:

إن وجود مدينة بوسعادة على الطريق الوطني رقم (08) الجزائر – بوسعادة والطريق الوطني رقم (46) بسكرة – الجلفة، كان له دور كبير في انتعاش المنطقة اقتصاديا، بالإضافة إلى وجود المحيط الفلاحي المعذر الذي أصبح يلعب دورا هاما في مجال تموين السوق الوطنية بالخضر والفواكه.

أما بخصوص العمل الجمعوي فإن هناك صعوبات كبيرة تزيد من صعوبة انخراط الأعضاء في الجمعيات بسبب التعقيدات الإدارية والأمنية، حيث أكد القانون الحالي للجمعيات على ضرورة (... الحصول على وصل التسجيل قبل الشروع في أي نشاط جمعوي بشكل قانوني، كما أن الحكومة لها الحق في رفض تسجيل أي جمعية بحجة أن أهدافها تتعارض مع ثوابت المجتمع والمصلحة العامة، وأحكام القوانين والتنظيمات العامة، وهذا ما يوفر للسلطة امتيازا كبيرا لعرقلة

الاعتراف بالجمعية ...)،[97] وهذا ما تثبته نسب العمل الجمعوي في بلدية بوسعادة، حيث جاءت كالتالي:

- أنشطة رياضية مختلفة (30%).
- جمعيات أولياء التلاميذ (14%).
- جمعيات ثقافية (20%).
- جمعيات التضامن (15%).
- جمعيات المجتمع المدني (21%).

والملاحظ هنا أنه رغم ضعف نسبة الجمعيات الممثلة للمجتمع المدني، إلا أن نشاطها يبقى سياسي أكثر منه ميداني من أجل تحسين ظروف من يمثلونهم، إضافة إلى الضعف الثقافي والعلمي للأعضاء مما يصعب الرقي بالمواطنة والفعل التشاركي من أجل تنمية محلية مستدامة.

[97] - الهام حوراني.واقع المجتمع المدني في الجزائر .دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا. اطروحة دكتوراه .كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .جامعة محمد خيضر بسكرة.2015/2014.ص132.

رسم بياني رقم (5): لمختلف النسب للعمل الجمعوي بمدينة بوسعادة

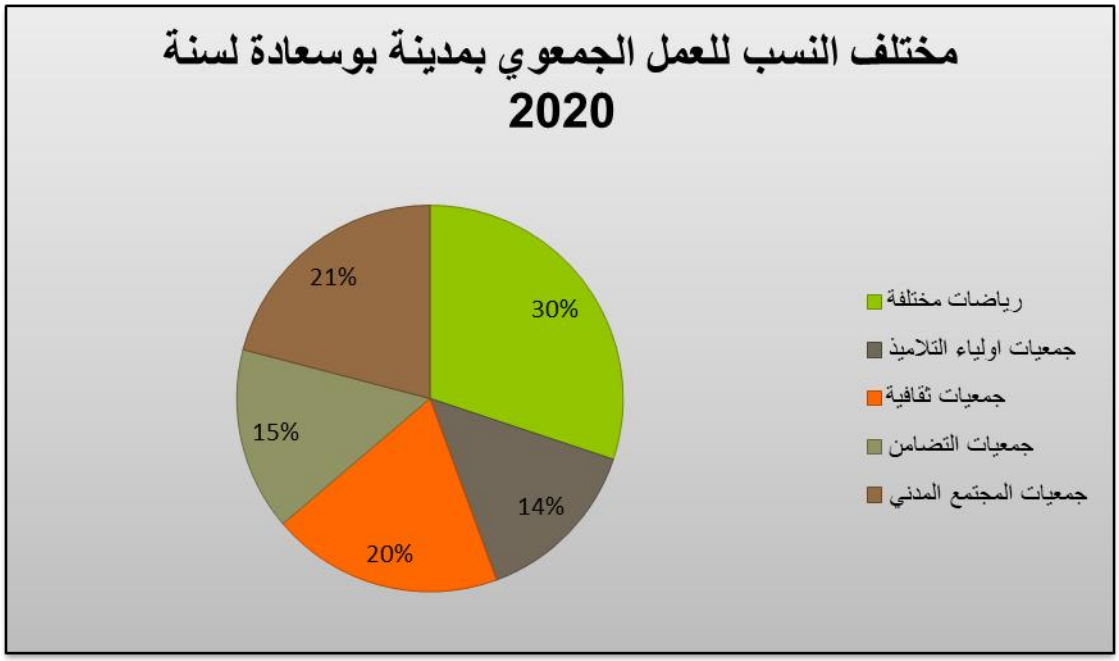

المصدر: مكتب الجمعيات لبلدية بوسعادة سنة2020 + معالجة الباحث سنة 2022.

3-1 - الفلاحـــة :

لقد ظلت مدينة بوسعادة تلعب دورا هاما على المستوى الولائي وحتى على المستوى الإقليمي بصفتها ثاني أهم تجمع حضري بولاية المسيلة، إذ تتميز بنشاطها الفلاحي الذي شكل منذ وجودها النشاط الاقتصادي الأساسي، وهذا لخصوبة أراضيها من جهة، ومن جهة ثانية لتوفر المجاري المائية كعامل أساسي لوجود ودوام هذا النشـاط.

فحسب مندوبية الفلاحة لبلدية بوسعادة قدرت المساحة المخصصة للفلاحة سنـة (2003) بحوالي (23000هـ) أي بنسبة (30.19 %) من المساحة الإجمالية لبلدية بوسعادة و المقدرة بـ (25500هـ) منها (25800هـ) مستغلة في الفلاحة أي بنسبـة (10.11%) من المساحة الفلاحية الإجمالي وهي موضحة في الجدول رقم (11) التالي :

جدول رقم(11): المساحة المخصصة للفلاحة

المساحة / السنة	المساحة الفلاحية الإجمالية (SAT)هـ	المساحة الفلاحية المستغلة (SAU)هـ	%	المراعي (هـ)	%	أراضي غير منتجة	%	حلفاء	%	الغابات	%
2002	24860	4790	19.20	12600	50.68	2500	10.05	3080	12.38	1700	6.83
2003	23000	2580	11.22	15620	67.91	100	0.43	3000	7.66	1700	7.39

المصدر: – تقرير – مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014.

وتقدر المساحة الإجمالية للفلاحة بـ (23000 هـ) من بينها (2580 هـ) صالحة للزراعة أي نسبة (11.21 %) مستغلة من طرف (3760) فلاح حسب مندوبية الفلاحة لسنة (2003) و تنقسم إلى (2260 هـ) مسقية بنسبة (1.39 %) من المساحة الفلاحية الإجمالية، أما المساحة الباقية فهي أراضي غير مستغلة للزراعة وتقدر بـ(20420 هـ) أي نسبة (88.78 %) من إجمالي المساحة الفلاحية. [98]

أما بخصوص الشغل داخل القطاع الفلاحي، فلقد تأثر فعلا بالتوجيهات السياسية للبلاد، حيث نجد أن في سنوات السبعينيات (الثورة الزراعية) استقرار نسبي في عدد الشاغلين (14.41%) إلا أنه سرعان ما تقلصت هذه النسبة إلى (6.46 %) في الثمانينات، بسبب تغيير الظروف والمعطيات، حيث تم تعميم التعليم إلى جانب وفرة الشغل في القطاع الصناعي و الكسب السريع، الأمر الذي خلق توجها نحو مغريات العصرنة خاصة في صفوف الشباب

[98]- - تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المرحلة الثانية URBA – BISKRA 2014 ص 13.

إلا أن القطاع الفلاحي شهد في السنوات الأخيرة انتعاشا كبيرا منذ الشروع في الإصلاحات الفلاحية عن طريق تشجيع الاستثمار الفلاحي، حيث بلغت نسبة الشاغلين فيه بـ (25.61%) سنة (2002) حسب مندوبية الفلاحة، رغم هذا كله إلا أننا نجد أن القطاع ما يزال يعاني من عدة مشاكل تعترض تنميتـه وتعيق أهدافه، ومن بين هذه المشاكل :

- عدم استغلال المياه السطحيـة استغلالا يمكن له أن يعود بالفـائدة علـى القطاع الفلاحي ككل.

- خطر الكثبان الرملية الزاحفة على الأراضي الفلاحية انطلاقا من الجهة الجنوبية الغربية لهذه الأراضي.

- الاستهلاك العشوائي للطبقات المائية من خلال إنجاز المناقب بدون رخص.

- نقص في التزويد من مختلف الشبكات (خاصة الكهرباء).

- غلاء فاتورة الكهرباء بحيث نجد أن جل الفلاحين مزودين بالكهرباء الصناعيـة وليست الكهرباء الريفية.

- نقص المسالك الفلاحية (المعبدة) التي من شأنها أن تعطي دفعا لهذا القطاع.

- غياب أراضي محددة و واضحة مخصصة للاستثمار في الميدان الفـلاحـي أو لإنجاز وحدات صناعية مكملة.

- غياب وحدات للإنتاج الفلاحي ومعالجة المنتجات الفلاحية وكذلك وحدات للأدوية الفلاحية.

- غياب استراتيجية وطنية أو إقليمية لترشيد المنتوج الفلاحي حسب الحاجة التي تمليها المصلحة الوطنية.

- غياب سياسة وطنية لتسويق المنتوج الفلاحي.

2-3 -الصناعة والأشغال العمومية:

يضم هذا القطاع المنطقة الصناعية الواقعة في طريق المعذر ومنطقة النشاطات والتخزين بحي ميطر إضافة على مجموعة من الوحدات الأخرى، مثل المحاجر وهو يضم (7.23%) من إجمالي المشغلين. ورغم هذا نلاحظ كذلك غياب قطب صناعي بارز ومؤثر في المنطقة الجنوبية ككل، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة توجيهية فعالة تساعد على جلب المستثمرين بها، كما يلاحظ أيضا نفاذ الأراضي المخصصة للاستثمار، واقتصر الحال على استفادة أشخاص ليست لهم القدرة ولا الرغبة في الاستثمار.

3-3 - الخدمات والقطاعات الأخرى:

رغم هذا النمو الديمغرافي الهائل الذي عرفته مدينة بوسعادة إلا أنه لم نشهد مقابل هذا استراتيجية للتشغيل، وذلك بإقامة وحدات صناعية صغيرة أو متوسطة واقتصر الحال على قطاع الوظيف العمومي، والتجارة والنقل حيث بلغ عدد المشتغلون في هذه القطاعات (10137) مشتغل أي بنسبة (71.12%) مقسمة كالتالي :

- (2553) مشتغل في التجارة.

- (49) مشتغل في النقل.

- (7535) مشتغل في الإدارة.

وهذا حسب ما جاء في تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئـــة والتعمير سنة (2008).

4-3 – السيـاحـــة :

تعبر مدينة بوسعادة من بين المدن القلائل التي اجتمعت فيها مكونات الجمال الطبيعي، الذي يجلب إليه السياح من كل صوب، فنجد الرمال، والماء والواحة، ونجد كذلك بالمقابل المرتفعات الجبلية، والثلوج والغابات (بمنطقة العنق)، بجوار بلدية الهامل وجبل أمساعد هذا بالإضافة لبعض المعالم السياحية مثل طاحونة فيريرو – برج الساعة – فندق القائد – فندق ترانزات – ضريح الرسام نصر الدين دينـــي – وضريح الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية.

وكان لها الأثر الكبير في استقطاب الكثير من السياح وخاصة قبل الثمانينات، إلا أن غياب سياسة وطنية من أجل تنمية السياحة في وطننا، وانعدام الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري وانعدام الاستثمار الخاص بهذا القطاع وكذا مختلف النشاطات السياحية الأخرى المكملة له، أدى كل هذا إلى عزوف السياح عن المنطقة وبالتالي تدهورت المعالم السياحية، وقد تصبح يوما في مصب النسيان. إلا أن الإنسان البوسعادي على يقين بأن مدينته مازالت مدينة سياحية مما تستوجب التفاتة من طرف المسؤولين إلى هذا القطاع وترميم المعالم التي تدهورت وضعيتها بفعل عامل الزمن.

4-الدراسة العمرانية:

من خلال دراسة النسيج العمراني لمدينة بوسعادة ندرك جيدا أهمية المراحل التي مر بها هذا التطور العمراني، بالإضافة إلى وجود العوامل الطبيعية من الجبال والوديان التي لعبت دورا كبيرا في تحديد نوع وطبيعة هذا النسيج العمراني، بالإضافة إلى وجود المحاور الوطنية التي كان لها كذلك بالغ الأثر في هيكلة العمران بالنسبة لهذه المدينة ورسم معالمه.

4-1- العوامل المهيكلة للنسيج العمراني :

لموقع مدينة بوسعادة بمميزاته الطبيعية كوجود الماء ووجود الأراضي الخصبة، وكذا تقاطع المحاور الوطنية الرئيسية، والطريق الوطني رقم (08) (الجزائر – بسكرة)، الطريق الوطني رقم (46) (المسيلة – الجلفة)، الطريق الوطني رقم (89) باتجاه بلدية سيدي عامر، ومن ثم ولاية تيارت، هذا الموقع كان له الأثر الكبير في تطور المجال البلدي بصفة عامة، والمدينة بصفة خاصة، متحكمة في ذلك عدة عوامل مهيكلة لهذا المجال متمثلة في ما يلي :

- شبكة الطرق الوطنية التي سبق ذكرها والتي قامت نوعا ما بتوجيه التوسع العمراني للمدينة.
- وجود الوديان (واد بوسعادة – وواد ميطر) اللذان ساهما في تحديد الشكل الحالي لنسيج العمراني للمدينة.
- الأراضي الرملية الواقعة بالجهة الغربية والجهة الشمالية الشرقية للمدينة.

- التضاريس الموجودة (جبل كردادة و جبل موبخرة و غيرها من الجبال الأخرى) والتي كان لها الدور الكبير في تحديد شكل التوسع العمراني للمدينة.

- الأراضي الفلاحية الموجودة بالجهة الشمالية الشرقية (التابعة لمحيط المعذر).

- قرب المنطقة الصناعية طريق بسكرة منطقة النشاطات والتخزين بحي ميطر بحيث أصبحت محتواة داخل النسيج العمراني للمدينة.

- وجود الخط الكهربائي ذو التوتر العالي الموجود باتجاه شمال – شرق، جنوب– شرق، والذي يتطلب احترام المسافة الأمنية المخصصة له.

4– 2– تركيبة المجال البلدي :

حسب ما جاء في تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتنظيم فإنه تم تقسيم المجال البلدي كالتالي:

4–2– 1– الأراضي المعمرة:

وهي الأراضي التي تضم النسيج العمراني القديم و الحالي والذي تقدر مساحته بـ (1285.74) هكتار، ويمكن تقسيم النسيج العمراني لمدينة بوسعادة حسب نشأته إلى ما يلـــــي :

– **القصـــــر** : يمثل القصر أهمية كبيرة على المستويين التاريخي والسياحي بحيث يعتبر الشاهد الأساسي على نوعية الحياة في ذلك الوقت، ومكونا موروثا تاريخيا وثقافيا بطريقة تنظيمه

العمراني وشكله الهندسي، اللذان يميزان هذا القطاع عن غيره. و هو يتربع على مساحة حوالي (25) هكتار وبكثافة سكانية تصل إلى (275) ساكن في الهكتار الواحد، بينما نجد جل البنايات ذات طابع تقليدي، مبنية من الحجر والتراب والخشب وبعلو لا يتعدى (ط+1) بينما نجد الشوارع ضيقة وملتوية تتخللها من حين لآخر بعض السقيفات، إلا أن هذا الموروث الثقافي بدأ يفقد مكانته وهذا لتدهور حالة جل البنايات فيـه، ولرحيل أغلبية ساكنيه الأصليين على أحياء أخرى جديدة وتركه كمنطقة عبور للمستأجرين القادمين من خارج المدينة، هذا بالإضافة إلى غياب الدولة في التكفل بهذا الإرث الثقافي والتاريخي رغم ما يحتويه من أهمية تاريخية وثقافية وحتى علمية.

- **حي الهضبة :** بُني هذا الحي خدمة للمعمرين الذين جاؤوا بعد الدخول الفرنسي على منطقة بوسعادة بعد سنة (1849)، وهو يتربع على مساحة (56.66) هكتار، وكان يظم جميع الإدارات المدنية والعسكرية التابعة للاستعمار، ومعظم البنايات لا تتعدى الطابق الأرضي منظمة في جزيرات (ILOTS) منتظمة ومكونة لشوارع عريضة ومتعامـدة ونجد البنايات مبنية كلها بالآجر والحجر مع دخول مـادة الحديد في السـقف كعـوارض.

- **الحي الشمالي والحي الجنوبي:** تكونا هذان الحيان أثناء الحقبة الاستعمارية، وكانا نتاجا للنمو الديمغرافي للسكان المحليين والمرحلين بالقوة من طرف الاستعمار بغية خنق الثورة التحريرية في الجبال ولقد لعبت العوائق الطبيعية الموجودة كالسلسلة الجبلية التي تتوسط المدينة حاليا وواد بوسعادة دورا كبيرا في نمو هذين الحين، وهما مبنيان بطريقة عشوائية وبعلو لا

يفوق الطابق الأرضي، وبشوارع ضيقة وموازية لمجاري مياه الأمطار، ويتميزان كذلك بحركة ميكانيكية صعبة جدا بسبب الانحدار الشديد كما يلاحظ انعدام كلي للمرافق العمومية (المساحات الخضراء، ساحات اللعب، المراكز الصحية...إلخ)، وبهما بناء متراص جدا.

- **أحياء ما بعد الاستقلال:** لقد تكونت هذه الأحياء (حي أسطيح، حي سليمان عميرات، حي هواري بومدين، حي مفدي زكريا، حي الرمال الذهبية، حي النصر) بعد الاستقلال على شكل تجزئات ترابية متأثرة بالنمط المعماري الفرنسي، ذات شوارع عريضة ومنتظمة تتخللها بعض المساحات الخضراء ولكن بنسبة أقل، جل بنائها بالإسمنت المسلـح نمـط (POTEAUX - POUTRES)، وبعلـو يتـراوح ما بيـن (ط +1 وط+2) مع غياب كلي للانسجام و التناسق المعماريين.

- **الأحياء الفوضوية:** وهي تلك الأحياء التي تكونت خاصة في السبعينـات مثل حي سيـدي سليمـان – ميطر – الرصفة – ثنية الزابي، وهي تكونت بطريقة فوضوية، في ظل عدم قدرة الإدارة من الناحية المادية والبشرية وضعف القوانين هذا من جهة، وفي ظل تواطؤ مسؤولين محليين من جهة أخرى من اجل تعديل توازن قوى فاعلة في العملية الانتخابية.

وقد تميزت هذه الأحياء باستعمال الإسمنت والقصدير في المرحلة الأولى من البناء مع ضيق الشوارع وعدم انتظامها بالإضافة إلى عدم ترك مجالات للتجهيزات العموميـة والمساحات الخضراء، مما جعل هذه الأحياء تفتقر إلى كل مرافق الحياة من انعدام التهيئة العمرانية،

التجهيزات العمومية، بالإضافة إلى تدني مستوى المعيشة وتفشي السرقة والإحساس بالفوارق الاجتماعية ...إلخ.

- **المناطق الصناعية:** لقد تم برمجة منطقتين صناعيتين إحداهما بطريق بسكـرة وتحتــوي على (538) قطعة مجزأة على مساحة (114) هكتار والثانية بحي ميطـر تحتـوي على (54) قطعة مجزأة على مساحة (34.88) هكتار، وهي عبارة عن حظائر نصف كاملة كان الهدف منها بعث النشاط الصناعي من أجل امتصاص البطالة، إلا أن الإستفادات كانت لغير أصحابها، بالإضافة إلى عزول المستثمرين الحقيقيين عن هذه المناطق لغياب التهيئة العمرانية كليا وكثرة الإجراءات البيروقراطية من أجل الحصول على قطعة أرض. كما يلاحظ أن هذه المناطق أصبحت محتواة داخل النسيج العمراني، وأصبحت تشكل عائقا أمام التمدد الطبيعي للمدينة.

4-2-2 - الأراضي غير الصالحة للتعمير: :

وهي تلك الأراضي التي تمثل إرتفاقات بعض العوائق سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، والتي تمنع أي توسع محتمل أو تدخل عمراني عليها و هي كالتالي :

- حـواف الوديان وطبيعتها الرملية والتي يجب تشجيرها والتي تتربع على مساحة (2155.08) هكتار.

- الجبال والتضاريس المحيطة بالنسيج العمراني للمدينة والواقعة في حدود البلدية و التي يستحيل تهيئتها أو التدخل عليها عمرانيا والمقدرة مساحتها بـ (9391.91) هـ. بالإضافة إلى الأراضي الفلاحية والمشجرة والتي تقدر مساحتها بـ (3005.54) هكتار ، وبالتالي يصبح إجمالي مساحة هذه الأراضي هو(14480.56) هكتار.

4-2- 3 - الأراضي القابلة للتعمير:

وتتمثل في الأراضي الخالية من العوائق والتي يمكن استغلالها عمرانيا وقابلة لتوسع المدينة عليها دون أي عائق أو تكلفة وهي كالتالي:

- أراضي شاغرة محصورة بين جبل قوري هور وواد ميطر بالجهة الشمالية للمدينة وتتربع علي مساحة مقدرة بـ (1647.49) هكتار.

- أراضي شاغرة محصورة بين منكب سيدي إبراهيم والطريق الوطني رقم(46) باتجاه بسكرة بالجهة الشرقية للمدينة وتتربع على مساحة مقدرة بـ (51.92) هكتار.

- أراضي شاغرة واقعة بالجهة الشرقية للمدينة شرق منطقة النشاطات والتخزين وتتربع مساحتها على (162.24) هكتار.

- بالإضافة إلى جزء آخر بالجهة الجنوبية للمدينة محصورة بين نسيج المدينة وجبل كردادة يتربع على مساحة تقدر بـ (34.90) هكتار، وبالتالي فإن إجمالي مساحة هذه الأراضي هو(1833.69) هكتار، ومن هذا يمكن الإشارة إلى أنه يجب أخذ بعين الاعتبار هذا الحيز المتبقي من الأراضي الصالحة للتعمير وهذا لرسم الاحتياطات المستقبلية للأجيال القادمة في ظل تنمية مستديمة.

- **الخلاصـــــة :**

تعد مدينة بوسعادة بموروثها التاريخي والثقافي المتمثل في القصر، وما يحمله من معالم تاريخية وثقافية وحتى سياحية أخرى مثل (مسجد النخلة – مقبرة الأمير الهاشمي – ضريح نصر الدين ديني – طاحونة فيريرو...إلخ)، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي كبوابة للصحراء على المحاور الوطنية الرئيسية : الطريق الوطني رقم (08) الجزائر– بوسعادة والطريق الوطني رقم 46 بسكرة – بوسعادة الجلفة، بالإضافة إلى تميز طبيعتها الخلابة التي جمعت بين الرمال والواحة والماء المتدفق من الوادي وبين الجبـــال والغابات المجاورة.

ونتيجة لما سبق أصبحت المدينة مقصدا للنازحين من الريف ومن البلديات المجاورة بفعل الظروف السيئة هنالك، الأمر الذي نتج عنه توسع عمراني هائل، تمثل في استهلاك ما كان مخصص في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في وقت وجيز مما استدعى مراجعته،

ومخلفا وراءه أحياء مخططة لا مجال فيها للتنفس، ولا حتى لإنجاز مرافق عمومية، فمعدل شغل الأراضي مرتفع جدا في عمومه، لأن العشوائية في استغلال الأراضي في بعض الأحيان أدى إلى القضاء على أرضيات كانت مخصصة لتجهيزات عمومية أو حدائق، بالإضافة إلى غياب التهيئة العمرانية مما زاد في معانات الموطنين. وبخصوص الأحياء الفوضوية فالأمر خطير جدا حيث نجد أن مدينة بوسعادة تحتوي على أربعة أحياء كبيرة كلها مبنية بطريقة فوضوية ولا تتوفر على أدنى شروط الحياة، بالإضافة لتشويه المنظر العام للمدينة وعرقلة النمو الطبيعي لها .

فالدارس لمدينة بوسعادة يجد أن هذا التوسع العمراني ترك وراءه آثارا مكلفة لميزانية الدولة ومحيرا لأي مسؤول يرغب في النهوض بتنمية هذه المدينة على الصعيد الخدماتي، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي ...إلخ ، لأن مدينة بوسعادة ليست بالمدينة المكتفية ذاتيا بل تعتبر نسقا صغيرا يؤثــر ويتأثر في نسق كبير اسمه المنطقــة الجنوبيــة لولاية المسيلة.

ويبدو أن مدينة بوسعادة مثل باقي المدن الجزائرية، تعيش تطورات وتغيرات هائلة ومستمرة، بالإضافة إلى قطعها عدة أشواط في التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى، وقد حاولت هذه الأخيرة رغم تنوع خصائصها ومميزاتها، تحسين مجالها الحضري، من خلال القيام بعدة عمليات تدخل كانت أبرزها، عمليات التحسين الحضري التي عرفتها في أواخر التسعينيات والتي كانت بمساهمة صندوق البنك العالمي، والتي كانت تهدف إلى النهوض بتنمية حضرية محلية فعالة، ضمن أولوياتها تحسين الإطار المعيشي للسكان وترقية بيئتهم، إلا أن أثر ذلك لم يكن عند آمال وتطلعات هؤلاء لعدة أسباب.

الـفـصــل الخامس

آليات الرفع من مستوى التحسين الحضري بحي سيدي سليمان

- تمهيد.

1- تقديم حي سيدي سليمان.

2- لمحة تاريخية عن الحي .

3- خصائص منطقة الدراسة.

4- الدراسة الطبوغرافية للحي.

5-شبكة الطرقات.

6-شبكة الصرف الصحي.

7-تقييم مستويات التدهور الحضري بحي سيدي سليمان عن طريق الاستبيان.

8- تقييم مستويات التدهور الحضري بحي سيدي سليمان باستعمال التطبيق (Indi).

-الخلاصة.

تمهيد:

سنتعرض في هذا الفصل إلى دراسة وتحليل كل المعطيات العمرانية والمعمارية لحي سيدي سليمان، وكذا الجانب البيئي له وفق مؤشرات (**INDI**)، بهدف إعطاء صورة واضحة عن وضعية منطقة الدراسة وتحديد مستويات مشاركة السكان، ومدى تفاعلهم وخاصة بعد عملية التجديد الحضري، والتي كانت بمساهمة البنك العالمي، وكيف كان أثر ذلك من الناحية العمرانية والمعمارية والبيئية للحي وعلى الظروف المعيشية للسكان.

1- تقديم حي سيدي سليمان:

يعتبر حي سيدي سليمان من الأحياء الفوضوية التي ظهرت في نهاية الثمانينيات، يقع في الجهة الجنوبية الغربية لمدينة بوسعادة، كما يبعد الحي ب (5) كلم عن مركز المدينة. وهي منطقة معرضة إلى تأثير سيلان وتدفق مياه الأمطار من على قمم الجبال، حيث يحد المنطقة:

- من الشمال: الطريق الوطني رقم (46) + حي سليمان عميرات + واد غيلاسة.
- من الجنوب: شعاب ومنحدرات.
- من الغرب: جبل عز الدين.
- من الشرق: واد بوسعادة + جبل كردادة.

خريطة رقم (03): موقع حي سيدي سليمان

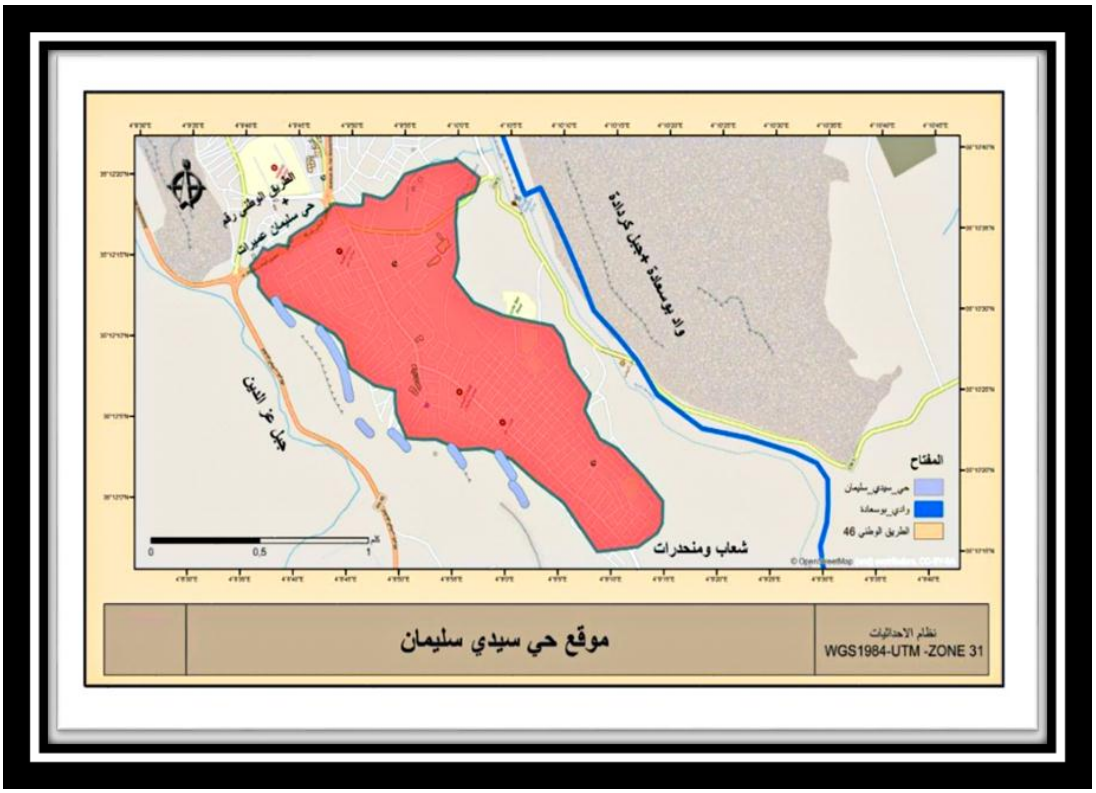

المصدر: من إنجاز الباحث 2020 باستخدام Arc Gis

2- لمحة تاريخية عن الحي :

يعتبر سليمان بن ربيعة أحد الثلاثة المؤسسين لمدينة بوسعادة وهم: سيدي ثامر، سيدي أدهم سيدي سليمان، وأول الوافدين على المنطقة (حي سيدي سليمان) حيث أقام خيمته قادما من الصحراء الغربية (الساقية الحمراء وواد الذهب) في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس للهجرة، حيث كان سيدي سليمان عالما صالحا ساهم في بناء المسجد (النخلة) وزاول التدريس فيه لأبناء المنطقة.

في بداية السبعينات تم نقل مجمع الحلفاء (ONTF) إلى الحي من طرف البلدية مع بناء مسكنين متجاورين للحارسين المكلفين بحراسة المصنع، الذي توقف عن النشاط سنة (1987).

في بداية الثمانينات قامت البلدية بالبناء الذاتي (80 سكن تطوري) خاص بالموظفين، بالإضافة إلى برمجة تجزئة ترابية رقم (4) ليفتح المجال لانتشار السكن الفوضوي بدء بالاستيلاء على مصنع الحلفاء، في ظل غياب الرقابة القانونية، ليصل فيما بعد إلى نهب عقار المنطقة الشرقية التي كانت مخصصة للتوسع السياحي بمرسوم رئاسي.

3- خصائص منطقة الدراسة.

عرفت هذه المنطقة عدة خصائص أهمها:

- تحويل طبيعة استعمال الأراضي داخل الحي من التوسع السياحي إلى السكن الفوضوي.

- غزو السكن الفوضوي للحي وانتشاره السريع في ظل غياب الرقابة القانونية، وكذا ظروف العشرية السيئة.

- وجود سكنات جيدة، وفي الغالب نجد سكنات جد متدهورة وهذا ما يخلق نوع من التمايز الذي يضفي نوع من التشوه البصري.

-غياب طابع معماري مميز للحي والتصاق المباني ببعضها ببعض وعدم خضوع البناء لأي ضوابط وقوانين عمرانية ومعمارية.

- النسيج العمراني بالمنطقة هو نسيج متشعب له العديد من المساوئ المتعلقة بالإضاءة والتهوية، وفي أجزاء أخرى يأخذ النسيج الشكل الشبكي المكدس والمتداخل مما يوضح ارتفاع الكثافة السكانية وتدني المستوى المعيشي.

– الحي يتربع على مساحة قدرها (115) هكتار، وبتعداد سكاني قدر بـ (15000) نسمة، حسب إحصاء (2008) لبلدية بوسعادة وبكثافة سكانية قدرت بـ (130 ن/هـ) ما جعله أكبر حي في المدينة.

4- الدراسة الطبوغرافية للحي.

4-1 هيدروغرافية منطقة الدراسة.

منطقة حي سيدي سليمان من بين المناطق المهددة بخطر الفيضان لتموقعها في ارتفاق جبل عز الدين من الجهة الغربية والشعاب التي تتخلل النسيج العمراني، وكذا واد بوسعادة من الجهة الشرقية.

خريطة رقم (04): هيدروغرافية منطقة الدراسة

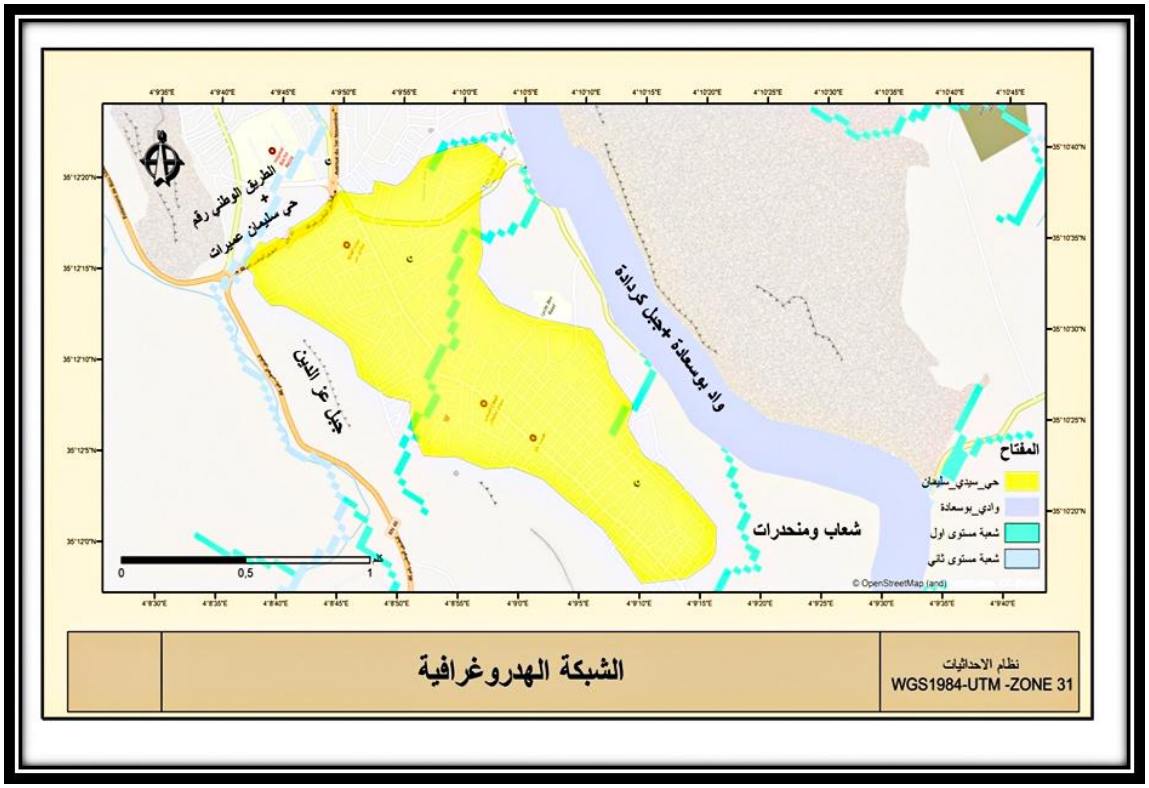

المصدر: من إنجاز الباحث 2020 باستخدام Arc Gis

4-2-منحنيات التسوية:

يتميز حي سيدي سليمان بمرتفعات متباينة، حيث يبلغ أعلى ارتفاع (720م) وأقل ارتفاع (620م) على مستوى سطح البحر، ويمكن تقسيم منطقة الدراسة إلى ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: من (680) إلى (720) يمثل جبل عز الدين.
- المستوى الثاني: من (640) إلى (680) يمثل الحي والشعاب التي تتخلله.
- المستوى الثالث : من (620) إلى (640) يمثل واد بوسعادة.

خريطة رقم (5): منحنيات التسوية للحي

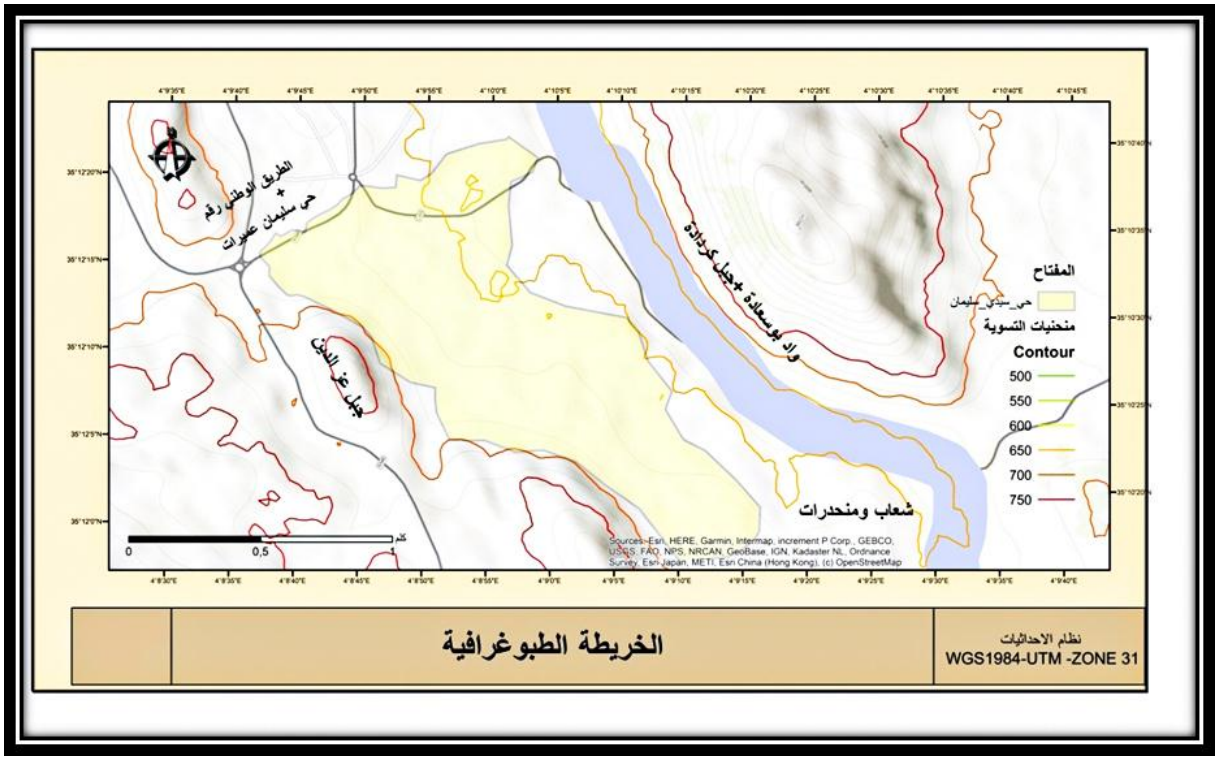

المصدر: من إنجاز الباحث 2020 باستخدام Arc Gis

4-3-المقطع الطولي والعرضي لمنطقة الدراسة:

من خلال إنجازنا للمقطع الطولي والعرضي لحي سيدي سليمان، تبين لنا أن منطقة الدراسة ذات انحدار شديد من الغرب باتجاه الشرق، حيث يتجاوز في بعض الأحيان (30٪) في الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية للحي باتجاه واد بوسعادة (إمكانية تعرض الحي لمجموعة من الأخطار كالفيضان والانزلاق).

خريطة رقم (06): المقطع الطولي والعرضي لمنطقة الدراسة

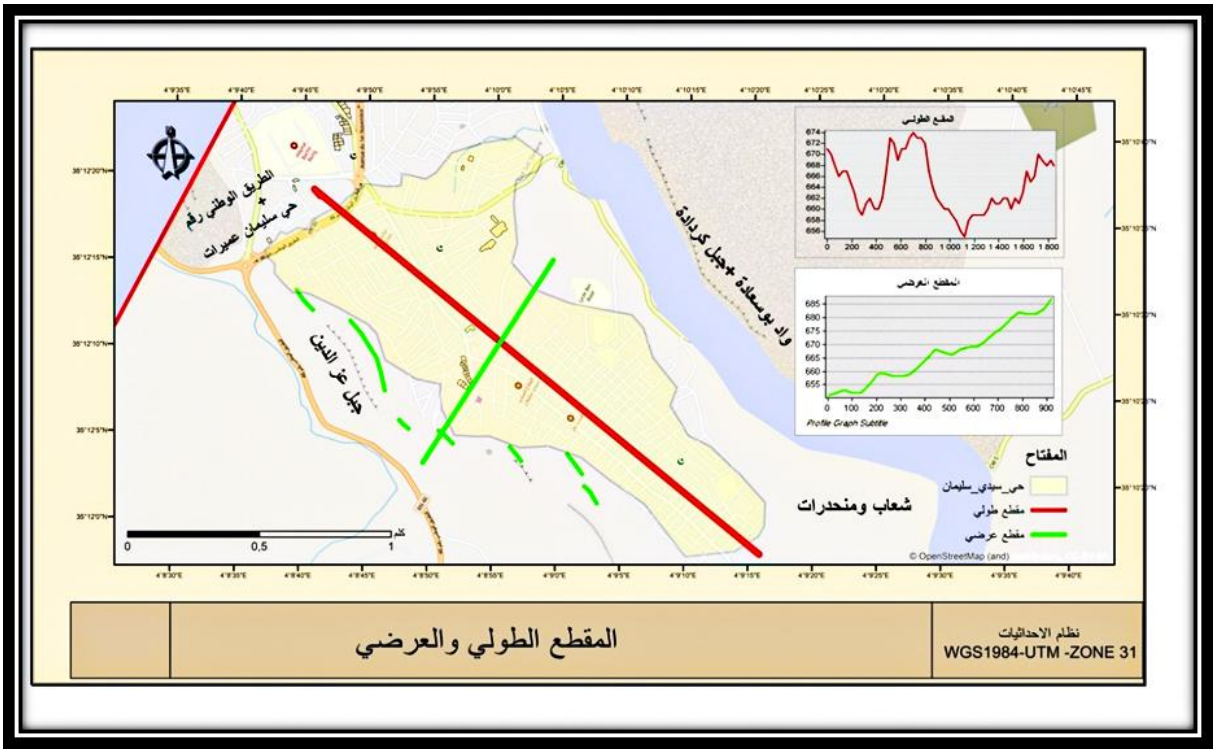

المصدر: من إنجاز الباحث 2020 باستخدام Arc Gis

4-4-الارتفاقات :

تموقع الحي بين تضاريس طبيعية صعبة، جعله عرضة للأخطار منها الفيضانات بسبب تدفق مياه الأمطار من على سفوح جبل عز الدين، والشعاب التي تخترق النسيج العمراني، وكذا خطر سقوط الحجارة على التجمعات السكنية الموجودة على هذه السفوح، أما بالنسبة للانزلاق فالحي يشهد انحدار شديد بميلان يتجاوز(30٪) وعمق يزيد عن (10) أمتار، وتبلغ مساحة الحي (115) هكتار. وتحتل مساحة الارتفاق (25 هكتار) أي بنسبة (73 ٪) من المساحة الإجمالية للحي.

خريطة رقم (07): الأخطار الطبيعية

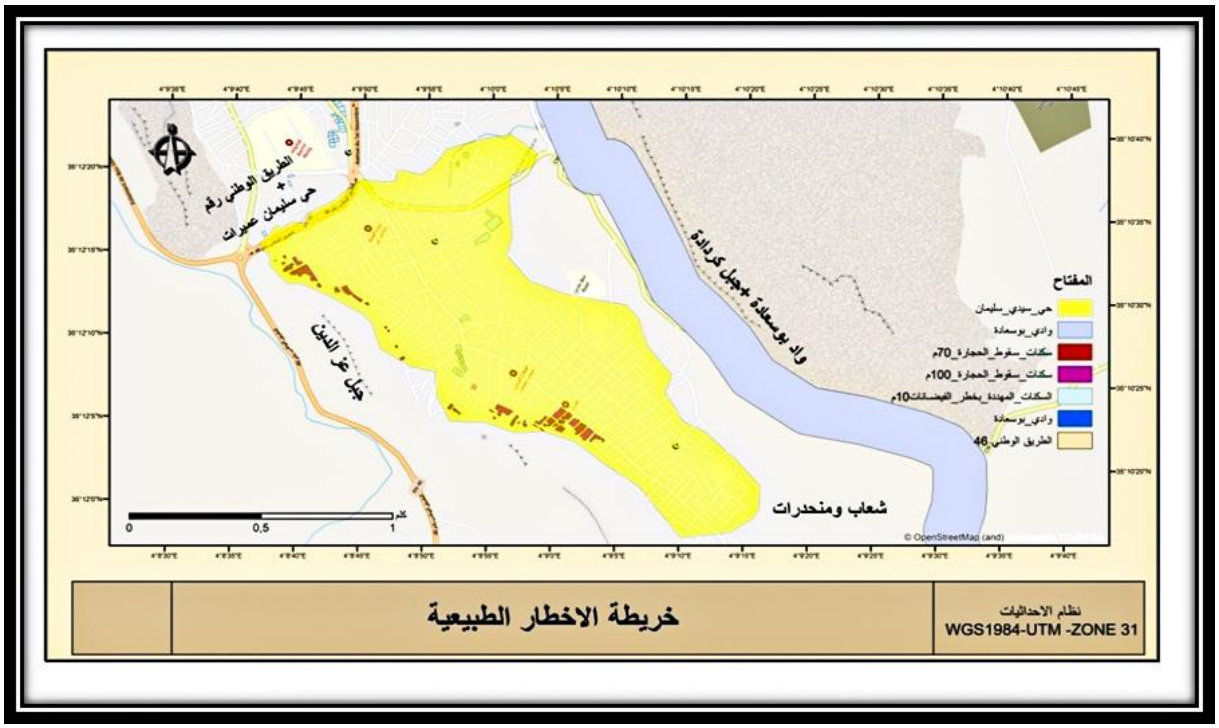

المصدر: من إنجاز الباحث 2020 باستخدام Arc Gis

صورة رقم (5) : صورة لمنطقة الدراسة

المصدر: الباحث 2020

صورة رقم((6): حدود منطقة الدراسة

المصدر: الباحث 2020

5- شبكة الطرقات:

يقع الحي بمحاذاة الطريق الوطني رقم (46)، حيث يتوسط الحي طريق رئيسي يعتبر المدخل الوحيد له، ومنه يتم التشعب إلى مختلف الطرق الثانوية الجد ضيقة، التي هي في حالة متوسطة نتيجة العوامل الطبيعية كمياه الأمطار التي تتدفق وسط الطرقات لعدم وجود قنوات تصريف مياه الأمطار ناهيك عن الانحدارات التي تساعد على جرفها مع النقص الواضح، إن لم نقل انعدام مواقف السيارات وكذا الأرصفة.

خريطة رقم (08): شبكة الطرقات

المصدر: من إنجاز الباحث 2020 باستخدام Arc Gis

صورة رقم (7): شبكة الطرقات

مصدر: من إنجاز الطلبة 2020

صورة رقم (8): تهيئة الطرقات

المصدر: من إنجاز الطلبة 2020

6-شبكة الصرف :

تقدر نسبة ربط الحي بشبكة الصرف الصحي بحوالي (65٪)، بينما يلاحظ غياب تام لشبكة لتصرف مياه الأمطار التي تتدفق وسط الطرقات، ما يشكل خطرا كبير على السكنات وكذا تدهور التهيئة وخاصة تلك التي تقع في حواف الشعاب والوديان.

صورة رقم (9): شبكة الصرف الصحي

المصدر: الباحث 2020

صورة رقم (10): شبكة تصريف مياه الامطار

المصدر: الباحث 2020

7- تقييم مستويات التدهور الحضري بحي سيدي سليمان عن طريق الاستبيان:

7-1 حجم عينة الدراسة:

تعد العينة ذلك الجزء من المجتمع الذي يجري اختيارها وفق طرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، حيث اخترنا في بحثنا العينة العشوائية البسيطة، ويعود اختيارنا لهذه العينة هو أننا لا نستطيع تمثيل كل سكان الحي، وبالتالي تم اختيار ب(1500) شخص أي ما يعادل 10٪ ممن سيتم استجوابهم.

7-2 تحليل أسئلة الاستمارة:

أولا- البيانات العامة:

السؤال رقم (01): يبدو أن عامل العادات والتقاليد كان له تأثير كبير على تحديد نوع الجنس، حيث يلاحظ الاستجابة الكبيرة والتفاعل للذكور اكثر من الإناث حيث بلغت نسبة الذكور(85٪) بينما عادت نسبة (15٪) وهذا ما يوضحه الجدول رقم(12).

السؤال(1) :

الجنس:

الجدول رقم (12): نسب الجنسين

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	1275	85
أنثى	225	15
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (5): نسب الجنسين.

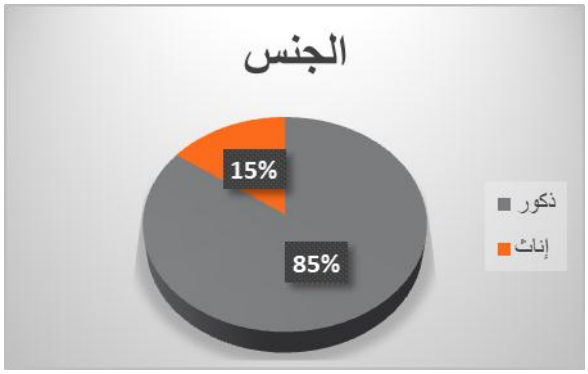

المصدر: إعدادالباحث 2020.

العمـــــــر:

تم تقسيم الفئات العمرية في الاستمارة إلى أربعة فئات عمرية كما هو موضح في الجدول الآتي ، حيث كانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم (13): الفئات العمرية.

العمر	العدد	النسبة %
30-18	845	56
40-30	470	31
60-40	55	4
أكبر من 60	130	9
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (6): نسب الفئات العمرية.

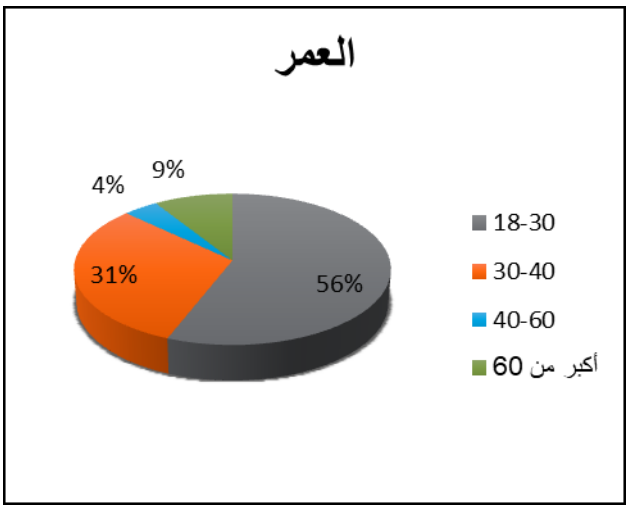

المصدر: إعدادالباحث 2020.

ويلاحظ من الجدول أن فئة (18-30) سنة تمثل أعلى نسبة من العينة حيث تم تسجيل نسبة (56%)، في حين نجد أن الفئة العمرية من (40) إلى (60) سنة تمثل أقل نسبة بنسبة (4 %)، وذلك راجع إلى أن مجتمع الدراسة يشمل بنسبة كبيرة من الفئة الشابة، وهذا ما يدعو إلى ضرورة إشراك هذه الفئة والتكفل بها ومراعات متطلباتها التي تصبو إليها كتوفير المنشآت العلمية، الثقافية والرياضية.

السؤال رقم (02): تاريخ الإقامة بالحي.

الجدول رقم (14): تاريخ الإقامة بالحي

تاريخ الاقامة	العدد	النسبة %
1980-1970	1050	70
1990-1980	300	20
2010-1990	150	10
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (7): تاريخ الإقامة بالحي.

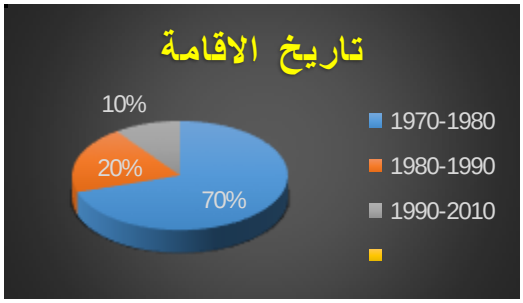

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة (70%) من سكان حي سيدي سليمان يرجع تاريخ إقامتهم إلى الفترة الممتدة من(1970) الى (1980)، حيث تميزت هذه الفترة في التنافس الكبير الذي عرفته هذه المدينة من اجل السيطرة في الإنتخابات، الأمر الذي دفع إلى تشجيع النزوح الريفي من أجل تقوية الوعاء الغنتخابي لكل فصيل.

السؤال رقم (03): الإقامة الأصلية.

الجدول رقم (15): الاقامة الاصلية

أصل الإقامة	العدد	النسبة %
البلديات المجاورة	1050	70
الريف	300	20
هجرة داخلية	150	10
المجموع	1500	100

المصدر: إعدادالباحث2020.

الشكل رقم (8): نسب الاقامة الاصلية .

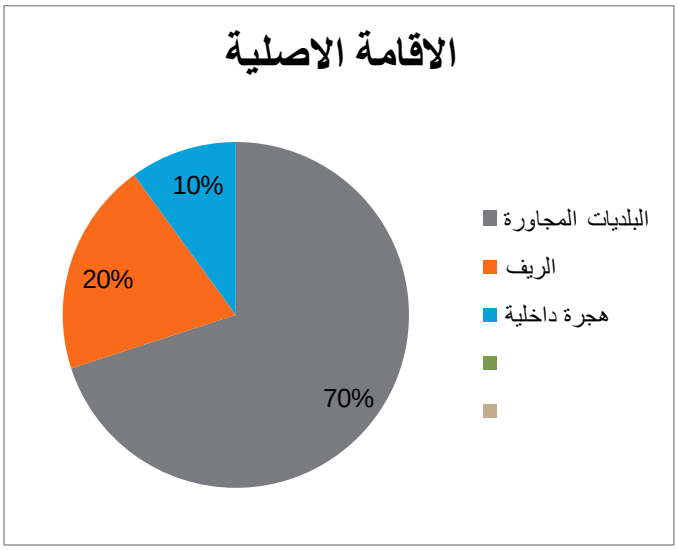

المصدر: إعداد الباحث 2020.

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتم تسجيل هجرة كبيرة إلى مدينة بوسعادة، وهذا ما يفسر ضعف التنمية والخدمات في البلديات المجاورة .

السؤال رقم (04): المهنة.

الجدول رقم (16): المهنة

المهنة	العدد	النسبة %
بطال	730	48
موظف	445	30
مهن حرة	325	22
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (9): المهنة.

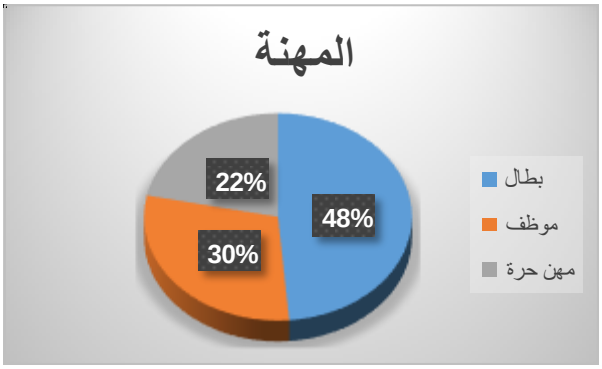

المصدر: إعداد الباحث 2020.

تقدر نسبة السكان البطالين بـ (48.66 %) وهي الغالبة في ذلك، وهذا راجع لكون أغلبية السكان جاؤوا من البلديات المجاورة بحثا عن ظروف أحسن بالإضافة إلى نقص الوظائف في المدينة، الأمر الذي يستدعي بعث تنمية حقيقية من أجل خلق ديناميكية وحركية اقتصادية للرفع من المستوى المعيشي للسكان.

السؤال رقم (05): دوافع الهجرة.

الجدول رقم (17): دوافع الهجرة.

دوافع الهجرة	العدد	النسبة%
العامل الامني	350	23
كوارث طبيعية	0	0
البحث عن عمل	1050	70
البحث عن سكن	100	7
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (10): دوافع الهجرة.

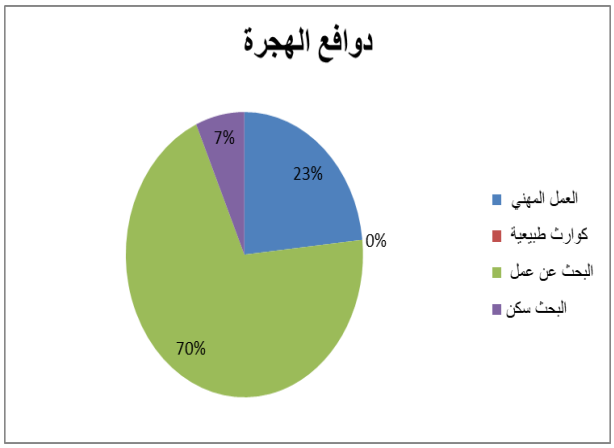

المصدر: إعداد الباحث 2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة(70 %) من السكان كانت هجرتهم بسبب البحث عن عمل وهذا نظرا للظروف المعيشية الصعبة التي كان يعيشها سكان البلديات المجاورة في ظل غياب التنمية المحلية.

ثانيا- بيانات بخصوص الحي.

السؤال رقم (06): ماهي وضعيتك في هذا المسكن.

الجدول رقم (18): طبيعة المسكن.

طبيعة المسكن	العدد	النسبة %
مالك	1000	67
مستأجر	400	27
ساكن عند قريب	100	6
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (11): طبيعة المسكن.

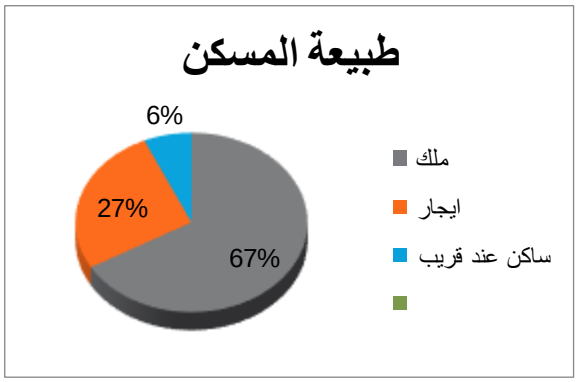

المصدر: إعداد الباحث 2020.

من خلال الاستبيان المقدم للسكان تبين أن نسبة (67%) من السكنات هي ملك للسكان إلا أنه يلاحظ أن هذه السكنات هي بدون وثائق ملكية، الأمر الذي يستدعي البحث عن آليات تحفيزية لتسوية مشكل العقار في هذه المنطقة علما أن القانون (08/15) الخاص بتسوية العقار لم يحل الإشكال لوجود بيروقراطية كبيرة في إجراءات التسوية بالإضافة إلى غلاء سعر المتر المربع.

السؤال رقم (07): وثائق ثبوت الملكية:

الجدول رقم (19): وثائق ثبوت الملكية

وثائق ثبوت الملكية	العدد	النسبة %
دفتر عقاري	0	0
مقررة استفادة	450	30
عقد عرفي	800	53
وصل كهرباء	250	17
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم(12): وثائق ثبوت الملكية.

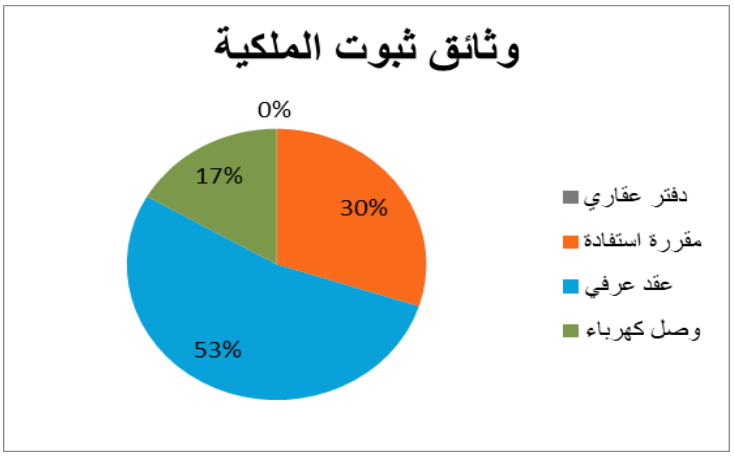

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يمكن القول من خلال هذا الجدول أن ملف العقار بهذا الحي يشكل أهم العقبات التي تعترض السلطات المحلية، حيث أن نسبة (30%) فقط من السكان من يملكون مقررات إستفادة والباقي كله تقريبا بدون وثائق، الأمر الذي سيعرقل التنمية والحركية الاقتصادية.

السؤال رقم (08) كيف تقيمون حالة مسكنكم؟

الجدول رقم (20): حالة المسكن.

حالة المسكن	العدد	النسبة %
جيدة	200	13
متوسطة	500	34
رديئة	800	53
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم(13): حالة المسكن.

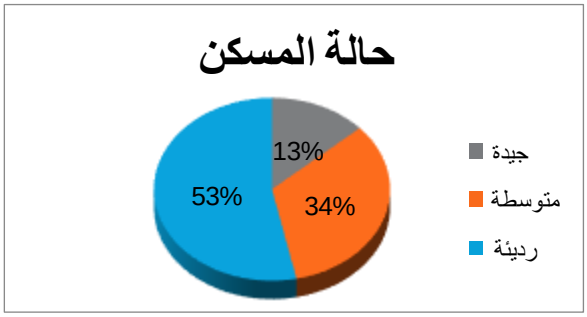

المصدر: إعداد الباحث 2020.

من قراءة الجدول نستنتج أن نسبة البناءات الرديئة هي الغالبة، وهذا راجع لشح الموارد المالية التي تسمح بذلك، إضافة إلى صعوبة تسوية العقار مما يعطي انطباعا لدى السكان بعدم الأمان، وبذلك قتل روح المبادرة في تحسين المسكن.

السؤال رقم (09): هل ترغب في تسوية العقار؟

بالنسبة للسؤال الخاص بتسوية العقار فلقد أجمع الجميع على رغبتهم بتسوية العقار إلا أن عدم قدرتهم على تسديد مستحقات ذلك حالت دون تحقيق هذه الرغبة.

السؤال رقم (10): هل بادرتم بإجراءات التسوية؟

الجدول رقم (21): المبادرة بإجراءات تسوية العقار.

المبادرة بإجراءات تسوية العقار	العدد	النسبة %
نعم	250	17
لا	1250	83
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (14): المبادرة بإجراءات تسوية العقار.

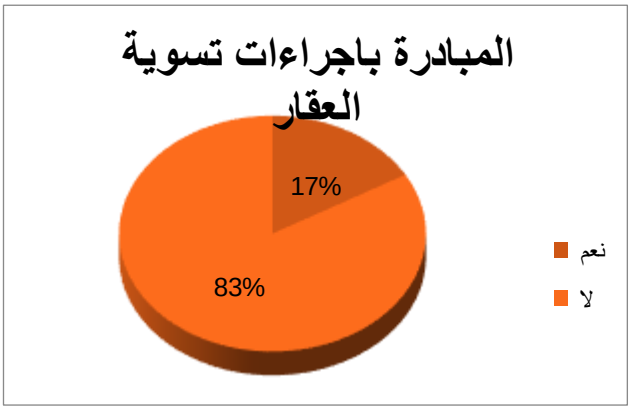

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يلاحظ من خلال إجابات السكان بخصوص المبادرة بإجراءات التسوية أن نسبة (83%) لم يبادروا أصلا في إجراءات التسوية، وهذا نظرا للصعوبات البيروقراطية التي تلقتها نسبة(17%) ممن حاولوا التسوية.

السؤال رقم (11): هل الحي يمتلك جمعية؟

الجدول رقم (22): امتلاك الحي لجمعية.

امتلاك الحي لجمعية	العدد	النسبة %
نعم	550	37
لا	950	63
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (15): امتلاك الحي لجمعية.

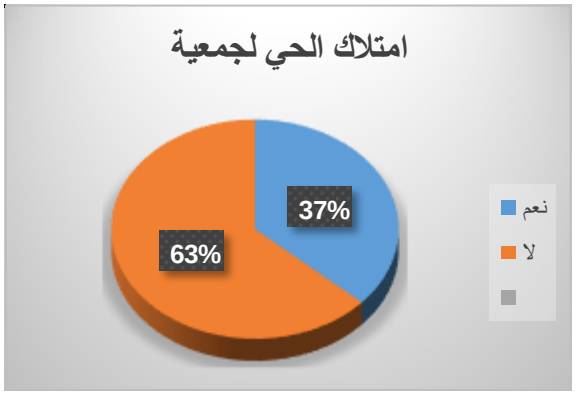

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة امتلاك الحي لجمعيات بلغت(37%) في حين أن نسبة من كانت إجابتهم "بلا " هي (73%) علما أن الحي يمتلك أكثر من (10) جمعيات، ويدل هذا على سخط السكان على هذه الجمعيات، لأن في نظرهم هي مجرد جمعيات مناسباتية فقط .

السؤال رقم (12): هل الجمعيات قادرة على رفع الإنشغالات للسلطات؟

الجدول رقم(23): قدرة الجمعيات على رفع انشغالات السكان.

قدرة الجمعيات	العدد	النسبة %
نعم	250	17
لا	1250	83
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (16): قدرة الجمعيات على رفع انشغالات السكان.

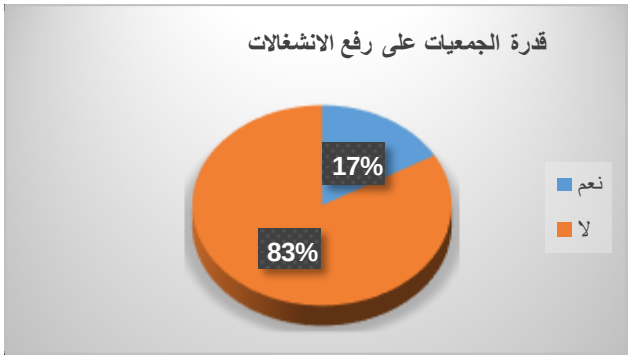

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يبدو أن الطريقة التي تم بها تأسيس هذه الجمعيات كانت أحد الأسباب للتوافق بالإجماع بعدم قدرة هذه الجمعيات على رفع انشغالات السكان، حيث بلغت نسبة المصوتين بعجز هذه الأخيرة في التكفل بانشغالات السكان(83%).

السؤال رقم (13): رتب احتياجات الحي حسب الأولوية:

الجدول رقم (24): ترتيب احتياجات الحي حسب الاولوية

ترتيب احتياجات الحي	العدد	النسبة %
الصرف الصحي	350	23
تهيئة الطرقات	90	6
مياه الشرب	600	40
الكهرباء و الغاز	200	14
الانارة العمومية	10	1
جمع القمامة المنزلية	30	2
انجاز المرافق العمومية	150	10
تسوية العقار	60	4
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم(17): ترتيب احتياجات الحي حسب الاولوية

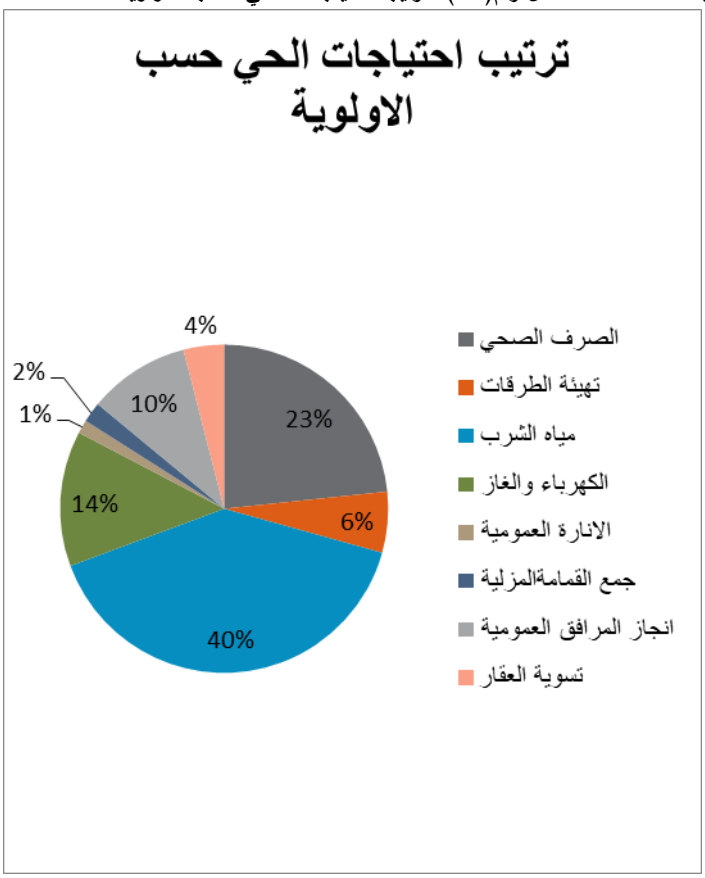

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يبدو من خلال جدول ترتيب احتياجات الحي حسب الأولوية أن تزويد الحي بالمياه الصالحة للشرب جاء في المرتبة الأولى بنسبة (40%) ثم يليه في المرتبة الثانية الصرف الصحي ثم

تأتي الاحتياجات المتبقية بنسب مختلفة، الأمر الذي يستدعي تدخلا عاجلا من السلطات لتوفير هذه الاحتياجات.

ثالثا: بخصوص مشروع التجديد الحضري (مساهمة البنك العالمي).

السؤال (14): هل لديكم فكرة عن المشروع؟

الجدول رقم (25): وجود فكرة عن المشروع

وجود فكرة عن المشروع	العدد	النسبة %
نعم	1450	97
لا	50	3
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (18) : وجود فكرة عن المشروع

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يلاحظ من خلال نتائج هذ الجدول أن نسبة السكان الذين لديهم فكرة عن المشروع بلغت(97%) وهذا يعني أن مستوى المشاركة حسب سلم أرستين شيري قد تخطى مرحلتي التوجيه والتربية ولم يتعدى إلى المستويات الأخرى واكتفى عند مستوى الاعلام .

السؤال (15): هل تمت لقاءات بخصوص المشروع؟

الجدول رقم (26): وجود لقاءات بخصوص المشروع

القاءات بخصوص المشروع	العدد	النسبة %
نعم	15	1
لا	1485	99
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020

الشكل رقم (19): وجود لقاءات بخصوص المشروع

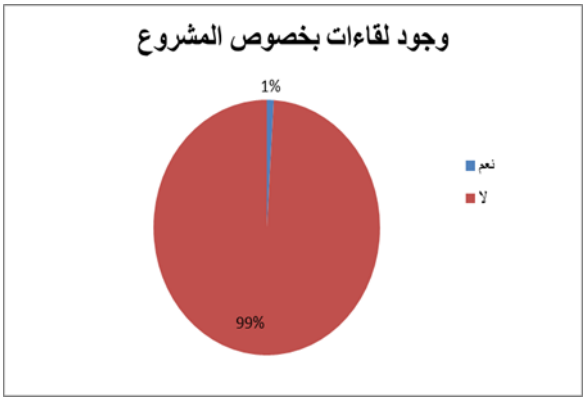

المصدر: إعداد الباحث 2020

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن السكان لم يشاركوا في مراحل إنجاز مشروع التجديد الحضري ولم تتخطى مشاركتهم مرحلة الاعلام بالنسبة لسلم أرستين.

السؤال (16): ما هو الانطباع الذي ترسخ لديك بشأن الموقف العام للسكان من المشروع؟

الجدول رقم (27): الموقف العام للسكان بخصوص المشروع

الموقف العام للسكان	العدد	النسبة %
انسجام الموقف الجماعي	100	7
انقسام الموقف الجماعي	200	13
ضبابية الموقف	950	63
دون رأي	250	17
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (20): الموقف العام للسكان بخصوص المشروع

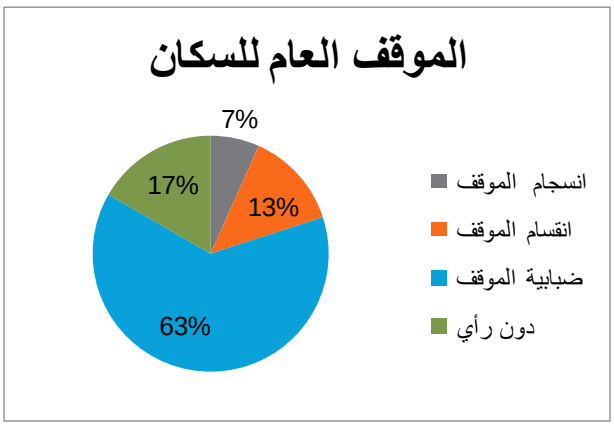

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يبدو من خلال نتائج هذا الجدول أن مستوى الاعلام لم يكن بمستوى أهمية المشروع وهذا ما تجسد في النسب الموضحة أعلاه، حيث بلغت مجتمعة نسبتي (ضبابية الموقف، ودون رأي) (80%) وهذا يفسر الجهل التام للسكان بطبيعة المشروع.

السؤال (17): ما هي أكثر الهيئات والإدارات تواصلا معكم ؟

الجدول رقم (28): الهيئات المتواصلة مع السكان

الهيئات المتواصلة مع السكان	العدد	النسبة %
مكتب الدراسات المتعامل	1360	85
جمعيات الحي	200	13
مديرية البناء و التعمير	20	1
البلدية	20	1
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث2020.

الشكل رقم (21): الهيئات المتواصلة مع السكان

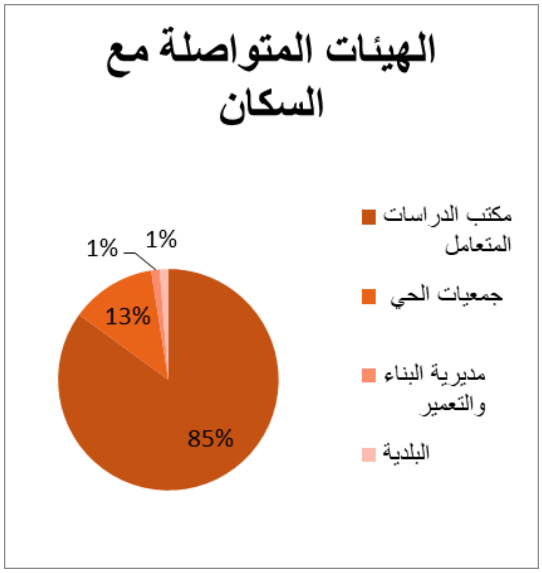

المصدر: إعداد الباحث2020.

يلاحظ من خلال النتائج المسجلة في هذا الجدول أن نسب اتصال الهيئات الرسمية بالسكان تكاد تكون منعدمة، وهذا ما يفسر غياب هذه الأخيرة عن المشهد، أما نسبة جمعيات الحي فقد بلغت (13%)، وهي كذلك ضعيفة مقارنة بدورها الواجب القيام به، في حين نجد نسبة الاتصال بالسكان بالنسبة لمكتب الدراسات المكلف بالعملية قد بلغت (85%).

السؤال (18): ما هو عدد الجمعيات الموجودة أثناء إنجاز المشروع؟

بالنسبة لإجابات السكان على هذ السؤال، فكلها كنت سلبية مما يفسر الدور السلبي الذي تقوم به هذه الجمعيات في الحي.

السؤال (19): ماذا كان دورها تحديدا في المشروع ؟

الجدول رقم (29): دور الجمعيات في الحي

دور الجمعيات في الحي	العدد	النسبة %
تعبئة وتأطير السكان	10	0
إعداد قوائم المستفيدين	1450	97
متابعة الأشغال والانجاز	15	1
تبليغ مطالب السكان	25	2
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (22): دور الجمعيات في الحي

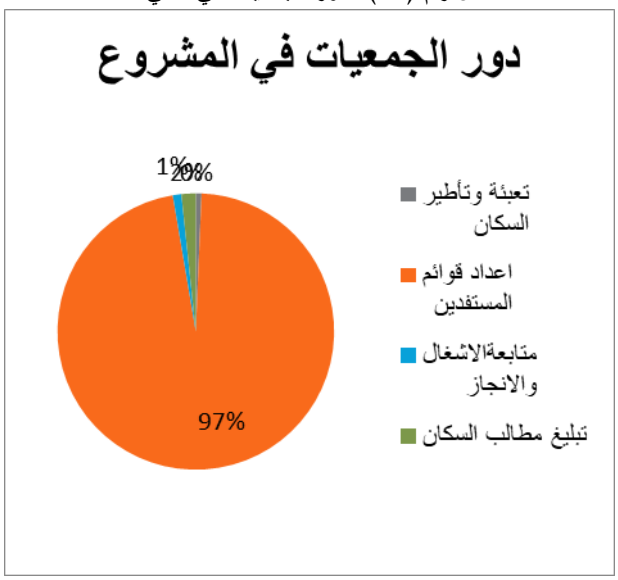

المصدر: إعداد الباحث 2020.

لقد جاءت نسب هذا الجدول لتؤكد الدور السلبي الذي تقوم به الجمعيات في المجتمع الجزائري ولتؤكد كذلك الاعتقاد السائد في أوساط السكان بأن هذه الجمعيات تنشط في المناسبات وعندما تكون هناك مصالح معينة.

السؤال (20): هل حضرتم الجمعية التأسيسية للجمعية المعتمدة؟

الجدول رقم (30): حضور الجمعية التأسيسية لجمعية للحي.

حضور الجمعية التأسيسية	العدد	النسبة %
نعم	0	0
لا	1500	100
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (23): حضور الجمعية التأسيسية لجمعية للحي.

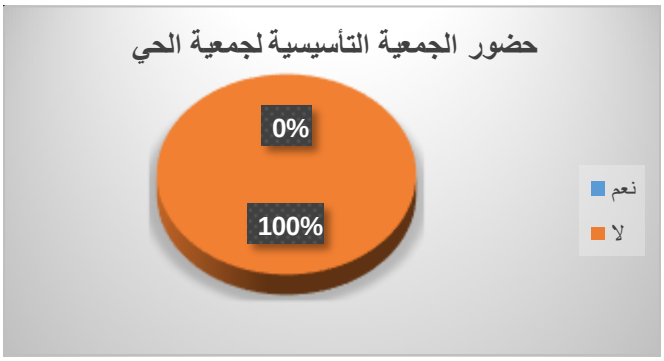

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن تأسيس الجمعيات لا يشارك فيه كافة السكان بل يقتصر الأمر على حضور أعضاء المكتب التأسيسي فقط .

السؤال (21): ما مدى رضاكم عن نشاطها؟

الجدول رقم (31): مدى رضا السكان على نشاط الجمعية.

كفاية التجهيزات	العدد	النسبة %
راضون جدا	0	0
راضون	57	4
ساخطون	1443	96
متحفظون	0	0
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (24): مدى رضا السكان على نشاط الجمعية

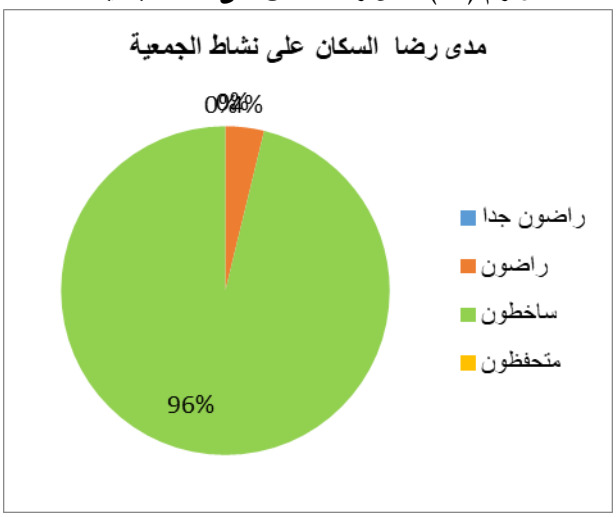

المصدر: إعداد الباحث 2020

يلاحظ من خلال هذه النتائج أن نسبة (96%) من السكان غير راضون على أداء هذه الجمعيات الأمر الذي يستوجب اعادة تشكيل هذه الأخيرة، وهذا لبعث العمل الجمعوي من جديد.

السؤال(22): ما هي تحفظاتكم عليها؟

الجدول رقم (32): تحفظات السكان على نشاط الجمعية .

تحفظات السكان على نشاط الجمعية	العدد	النسبة %
خدمة مصالح أفرادها فقط	200	13
لا ترفع انشغالات السكان	100	7
متواطئة	75	5
لا يمثلون السكان	1125	75
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020

الشكل رقم (25): تحفظات السكان على نشاط الجمعية.

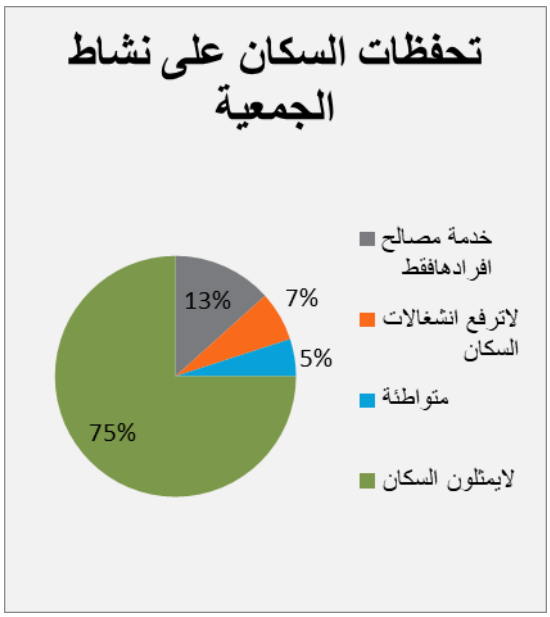

المصدر: إعداد الباحث 2020

يتضح من النتائج المسجلة في الجدول أعلاه أن نسبة (75%) من السكان تعتقد أن جمعيات الحي لا تمثلهم، بينما هناك نسبة (13%) من السكان تقر بأن الجمعيات تخدم مصالح أفرادها فقط ، فحين ذهبت نسبة (7%) بأن الجمعيات لا تؤدي واجبها في رفع انشغالات السكان إتجاه السلطات.

السؤال(23): ماذا تفضلون في التواصل مع السلطات ؟

الجدول رقم (33): الكيانات المفضلة في التواصل مع السلطات .

الكيانات المفضلة في التواصل مع السلطات	العدد	النسبة %
جمعية المسجد	1250	83
تعامل مباشر	150	10
كبار العرش	77	5
جمعية الحي	23	2
كيان آخر	0	0
المجموع	300	100

المصدر: إعدادالباحث2020.

الشكل رقم (26): الكيانات المفضلة في التواصل مع السلطات

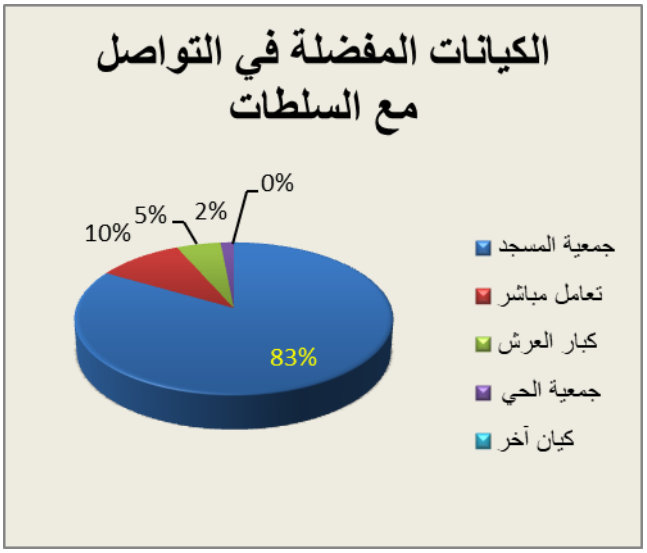

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يبدو من خلال هذا الجدول أن نسبة (83%) من سكان الحي يفضلون التواصل مع جمعية المسجد وهذا راجع لما تتوفر عليه من ثقة لدى السكان عكس الجمعيات التي فقدت مصداقيتها، بينما تفضل نسبة(10%) من السكان التعامل مع السلطات مباشرة.

السؤال(24): هل أنت مستعد للمساهمة في تحسين ظروفك المعيشية؟

الجدول رقم (34): المساهمة في تحسين الظروف المعيشية.

للمساهمة في تحسين الظروف المعيشية	العدد	النسبة %
نعم	1380	92
لا	20	1
دون رأي	100	7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (27): المساهمة في تحسين الظروف المعيشية

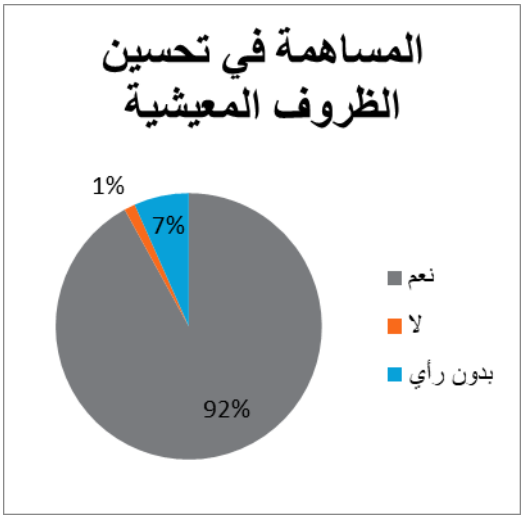

المصدر: إعداد الباحث 2020.

نظرا للظروف المعيشية المزرية التي يعاني منها سكان الحي، فإن نسبة(92%)منهم مستعدة للمساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية، بينما سجلت (7%) دون رأي وهذا لتخوفهم من المساهمة المالية وخاصة لأنهم لا يتوفرون على دخل يومي.

السؤال (25): كيف تكون مساهمتك ؟

الجدول رقم (35): طريقة للمساهمة.

طريقة المساهمة	العدد	النسبة %
ماليا	600	40
عمليا	900	60
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (28): طريقة للمساهمة

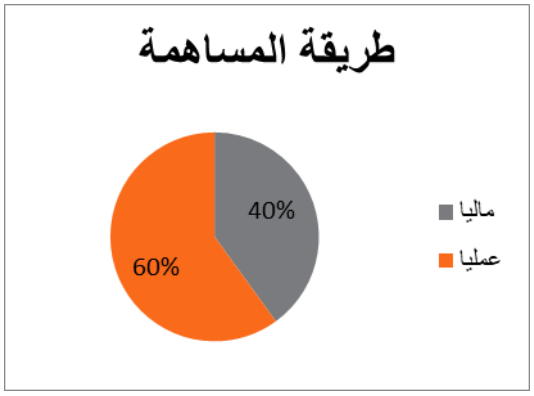

المصدر: إعداد الباحث 2020.

السؤال (26): هل أنتم على علم بما تقوم به الدولة من مشاريع تحسين حضري في الحي ؟

الجدول رقم (36) علم السكان بمشاريع التحسين الحضري التي تقوم بها الدولة.

علم السكان بمشاريع التحسين الحضري التي تقوم بها الدولة	العدد	النسبة %
نعم	140	9
لا	1360	91
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم (29): علم السكان بمشاريع التحسين الحضري التي تقوم بها الدولة.

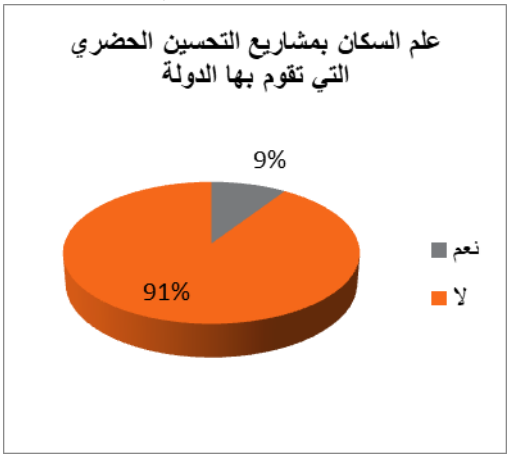

المصدر: إعداد الباحث 2020.

نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أن الساكن ليس لديه أي فكرة عما تقوم به الدولة من استثمارات في مجال التنمية المحلية.

السؤال(27): هل تم إشراككم في عملية في التحسينات الحضرية السابقة؟

بالنسبة للإجابات على هذا السؤال فقد وردت كل الاجابات سلبية، مما يُنبئ بأن الساكن مازال مُبعدا عن الفعل التشاركي.

السؤال (28): هل تم إشراككم في مختلف مراحل مشروع التحسين الحضري الخاص بمساهمة البنك العالمي ؟

الجدول رقم (37): المشاركة في مشروع التحسين الحضري.

المشاركة في مشروع التحسين الحضري الخاص بالبنك العالمي	العدد	النسبة %
نعم	230	14
لا	1270	86
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم(30): المشاركة في مشروع التحسين الحضري.

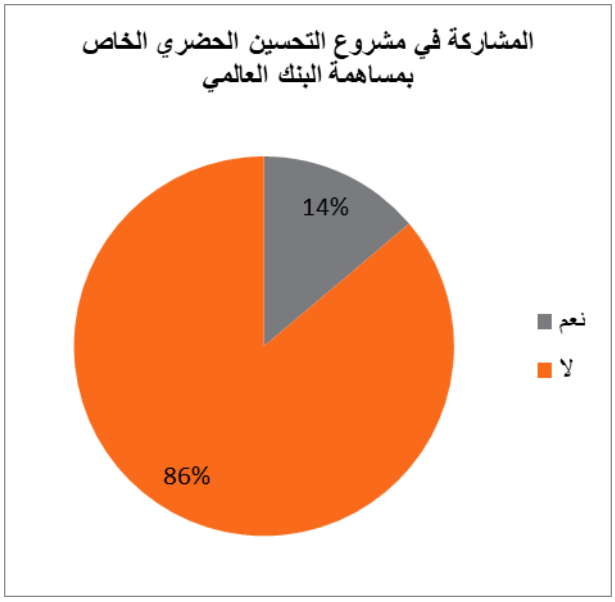

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يبدو أن مشروع التحسين الحضري الذي كان بمساهمة البنك العالمي يختلف نوعا ما عن سابقيه من المشاريع كون مشاركة السكان فُرضت من الجهة المانحة، بالإضافة إلى إقحام البلدية كشريك في المشروع، إلا أنه رغم ذلك لم تتخطى مشاركة السكان مرحلة الاعلام على سلم ارنستين.

السؤال (29): هل أنتم راضون على الطريقة التي تم بها تجسيد المشروع؟

الجدول رقم (38): رضا السكان على طريقة تجسيد المشروع . الشكل رقم(31): رضا السكان على طريقة تجسيد المشروع.

رضا السكان على طريقة تجسيد المشروع.	العدد	النسبة %
نعم	740	49
لا	760	51
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

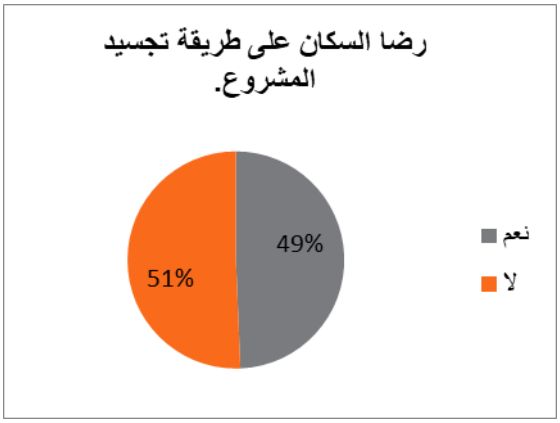

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يسجل هذا الجدول نتائج متقاربة في النسب وهذا راجع للطموح الكبير لفئة من السكان في المشاركة، بينما ترى الفئة الأخرى أنه انجاز كبير لم تعهده في الماضي رغم محدودية الفعل التشاركي في هذا المشروع.

السؤال (30): كيف هي وضعيتكم بعد هذا المشروع؟

الجدول رقم (39): وضعية السكان بعد المشروع .

وضعية السكان بعد المشروع	العدد	النسبة %
تحسن	800	53
تحسن كثيرا	400	27
تحسن جزئيا	285	19
لم يتغير شيئا	15	1
المجموع	1500	100

المصدر: إعداد الباحث 2020.

الشكل رقم(32): وضعية السكان بعد المشروع.

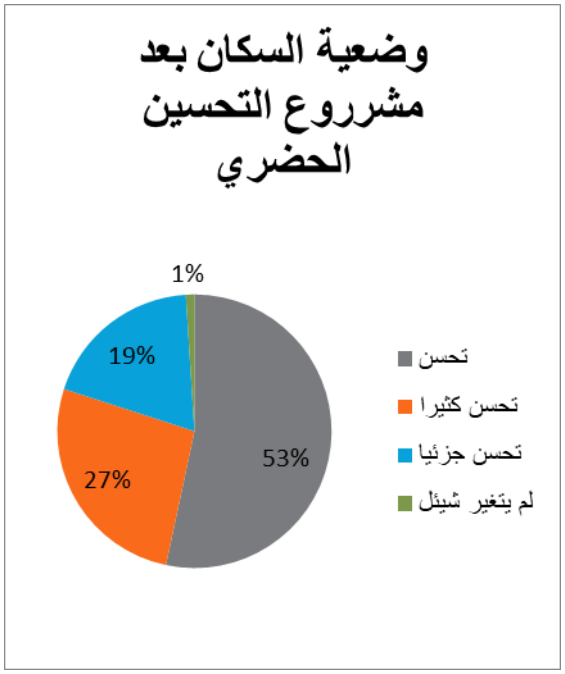

المصدر: إعداد الباحث 2020.

يلاحظ من خلال إجابات السكان عن السؤال المتعلق بالوضعية بعد انجاز مشروع التجديد الحضري أنهم راضون على تحسن أوضاعهم المعيشية، إلا أن الحي مازال يعاني من عدة نقائص أهمها التهيئة العمرانية وملف تسوية العقار.

8- تقييم مستويات التدهور الحضري بحي سيدي سليمان باستعمال التطبيق (Indi).

بعد الدراسة التحليلية لمدينة بوسعادة والوقوف على أهم المقومات التي تزخر بها هذه الأخيرة واستنتاج الاختلالات التي تعاني منها كذلك، تم تقديم حي سيدي سليمان، ومن خلال تحليل أسئلة الاستمارة التي تم توزيعها على عينة من سكان الحي، تم رفع اللبس على الكثير من الأسئلة التي كانت محل ابهام لدى كل دارس لهذا الحي، وعلى ضوء هذا كله واضافة إلى المعاينة الميدانية، تمكنا من قياس كل مؤشر من مؤشرات التطبيق (Indi)، وهذا وفق المراحل التالية:

***المرحلة الاولى:** بعد فتح الملف مباشرة تظهر الصفحة الرئيسية، نبدأ بتسمية وتحديد موقع الحي ثم اختيار نوع المشروع ونوع التقييم كما هو موضح في الصورة الاتية:

الصورة رقم (11) الصفحة الرئيسية للتطبيق (Indi)

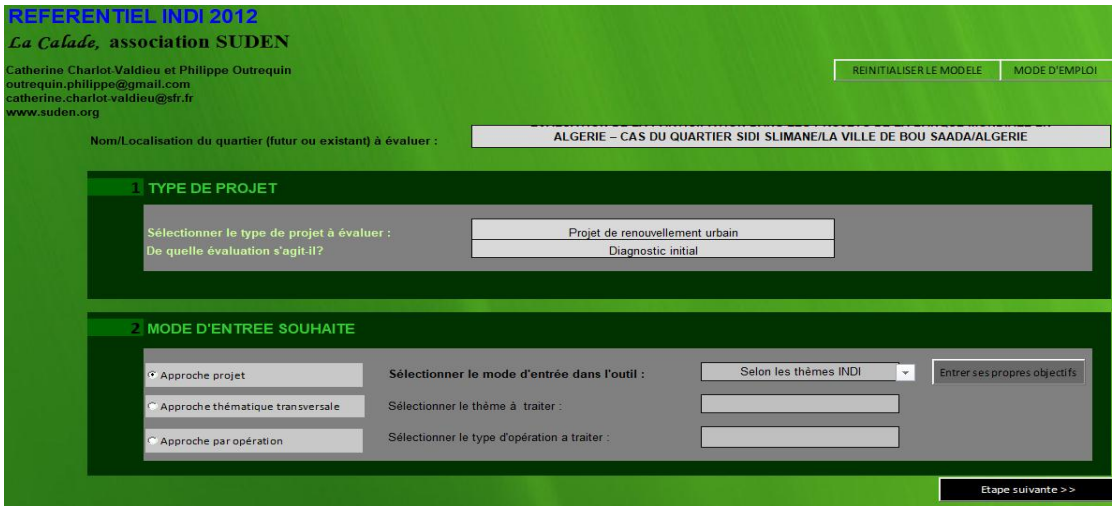

المصدر التطبيق (Indi)+ معالجة الباحث2020

***المرحلة الثانية:** بعد الضغط على " الخطوة التالية " يظهر الجدول الذي يشمل كل المؤشرات نقوم بمنح كل مؤشر العلامة التي يستحقها بناء على نتائج الاستبيان والمعاينة الميدانية كما موضح في الجدول (40).

جدول رقم (40): تقييم مؤشرات تطبيق (Indi)

	الرقم	مؤشرات INDI	مقياس مؤشر INDI	العلامة
I. 1	1.1	الاستفادة المثلى والحصول على الطاقة الشمسية مجانا	التوجه العام للمباني في المنطقة (تحليل الخطة على الأرض): حصة الإسكان المزدهر (اعتمادا على الوضع المحلي)	2
	1.2	التأثير المناخي (الحرارة، الهواء)	الأخذ بعين الاعتبار المناخ المحلي في المنطقة (رياح، ظلال,,,,,,,,,,)	2
	1.3	التغيرات المناخية في المنطقة	الإجراءات على دورة المياه (منع العواصف والفيضانات) وتحليل التربة وطبيعة التوجه لمنع تغير المناخ (التدابير الواجب شرحها)	0
	A 1.4	تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة في المنطقة (الطاقة المتجددة)	تغطية احتياجاتها من الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة اللامركزية	0
	B 1.4		تغطية الطلب على الطاقة الحرارية عن طريق الطاقة المتجددة اللامركزية	0
	C 1.4		معدل الطاقة أي الاكتفاء الذاتي من الحي	0

I. 2	2.1 A	كفاءة استخدام الطاقة في المباني السكنية (الجديدة و قيد الإنجاز)	متوسط استهلاك المساكن الجديدة (التدفئة والتهوية والتبريد)	2
	2.1 B		عناصر بناء وتعزيز الطاقة الحرارية	2
	2.1 C		اقتصاد الطاقة في المباني السكنية	2
	2.1 D		الراحة الحرارية في فصل الصيف في المباني	2
	2.2 A	كفاءة استخدام الطاقة في المباني التجارية الخاصة (الجديدة وقيد الإنجاز)	متوسط استهلاك المباني التجارية الخاصة الجديدة (التدفئة والمياه الساخنة، والتهوية، و تكييف الهواء ، والإضاءة في أماكن العمل) = CEP كيلو واط ساعة / متر مربع . سنة	0
	2.2 B		متوسط استهلاك مباني الخدمة العامة الجديدة (التدفئة والمياه الساخنة، والتهوية، و تكييف الهواء ، والإضاءة في أماكن العمل)	2
	2.3 A	الحد من استهلاك الطاقة الغير متجددة في المباني	الحد من استهلاك الطاقة غير المتجددة في السكن	2
	2.3 B		الحد من استهلاك الطاقة غير المتجددة في المباني التجارية	2
	2.4	تخفيض احتياجات الإضاءة الاصطناعية	معامل الإنارة اليومية في غرف المعيشة	2

	2.5 A	تخفيض استهلاك الطاقة الكهربائية الغير متجددة في المباني	تخفيض استهلاك الطاقة الكهربائية الغير متجددة في المباني(الكهرو منزلية – نظام التدفئة) بالنسبة للاستهلاك الأنسب Cref	0
	2.5.B		تخفيض استهلاك الطاقة الكهربائية الغير متجددة في المباني التجارية (الكهرو منزلية – نظام التدفئة) بالنسبة للاستهلاك الأنسب Cref	0
I. 3	3.1	مستوى الإضاءة من الإضاءة العامة	مستوى متوسط الإضاءة للطرق الثانوية في الحي	3
	3.2	التلوث الضوئي	تدابير للحدة من التلوث الضوئي في الليل	3

I. 4	4.1 A	توفر مواقف السيارات للمباني السكنية	المساحة الغير مستعملة SHON بالمتر المربع لكل موقف سيارة (المباني السكنية)	5
	4.1 B		المساحة الغير مستعملة SHON بالمتر المربع لكل موقف سيارة (المباني التجارية، مكتب نموذجي),	5
	4.2	الوصول إلى وسائل النقل العام	عدد المباني المتواجدة على بعد 300م من محطة هيكلة TC\ العدد الإجمالي للمباني	0
	4.3 A	النقل العام	جودة وتوفر النقل العام من حيث التسعير	3
	4.3 B		توفير النقل العام في كل أيام الأسبوع وعطلات نهاية الأسبوع والمساء	2
	4.3 C		توفير النقل العام للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	0
	4.3 D		توفير الأمن	2
	4.3 E		الجودة من حيث السرعة	2
	4.3 F		توقع الحاجة إلى النقل قبل تسليم المساكن (لتوليد الممارسات الجيدة)	0
	4.4	تنقل الدراجات بين المباني الجماعية	تخصيص مساحة لصف وحماية الدراجات للمساكن الجماعية	0
	4.5	التجهيزات الخاصة بوقوف الدراجات في أو غرب المباني العمومية	وجود الأماكن المغطاة المخصصة للدراجات بقرب أو في المرافق العمومية والتجارية في الحي	0
	4.6 A	طرق خاصة بالدراجات	جودة مسارات الدراجة من حيث الكفاءة و الأمن	0
	4.6 B		النسبة المئوية للطرق بالحي المخصصة للدراجات	0
	4.7 A	جودة ممرات المشاة	التدابير المتخذة لتحسين نوعية ممرات المشاة في جميع أنحاء الحي	2
	4.7 B		تدابير لتامين ممرات المشاة في جميع أنحاء المنطقة (الاستمرارية والأمن)	2
	4.7 C		التدابير المتخذة فيما يخص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	1
	4.8 A	نظم بديلة للحركة	سياسة تشجيع استخدام السيارات الجماعية	2
	4.8 B		سياسة تشجيع تقاسم السيارة	2
	4.8 C		سياسة تشجيع خدمة سيارات الأجرة (الخدمة الحرة)	2

	4.8 D	نظم بديلة للحركة	تشجيع خدمة سيارات الأجرة عند الطلب	2
	4.8 E		تشجيع فكرة الدراجات للجميع	2
	4.9	المحطات الكهربائية لإعادة شحن المركبات	احتياطي المساحة العقارية لبرمجة محطات كهربائية لإعادة شحن بطاريات المركبات (السيارات الكهربائية ذات عجلتين)	0
	4.10	مركز عمل مشترك عن بعد	توقع مرتقب لإنشاء مركز خدمة مشتركة للعمل عن بعد في حي	0

I. 5	5.1 A	الحفاظ على الأراضي الزراعية و الغابات	تأثر المشروع على تفكيك أو صيانة الأراضي الزراعية	0
	5.1 B		تأثر المشروع على الحفاظ أو تدمير مناطق الغابات أو الأراضي الرطبة	0
	5.2	متوسط صافي الكثافة السكنية	عدد المساكن \ مساحة الحي بالمقارنة مع المساحة الإجمالية المهيئة للبلدية	1
	5.3	صافي الكثافة البشرية	نسبة صافي منطقة الكثافة السكانية بالمقارنة مع بقية المدينة	3

I. 6	6.1	مواقع المساحات الطبيعية في التهيئة	توضيح دور الطبيعة في المنطقة ومشروع التهيئة	0
	6.2	معرفة واحترام الاستمرارية البيئية	تقدير مدى الاستمرارية البيئية والاحترام	0
	6.3	معامل النظام البيئي العمراني	جزء من المساحة المثالية للطبيعة (في المناطق الرطبة) بالمقارنة بالمساحة الإجمالية المهيئة أو معامل النظام البيئي العمراني لكل وحدة مساحة CBS	0
	6.4	الغطاء الشجري	جزء من مساحة الغابات في المساحة الإجمالية في المنطقة	2
	6.5	التسيير الأيكولوجي	أهمية العمل لإدارة الأراضي والمساحات البيئية	1
	6.6	احترام الأشجار (لافتات إشهارية، المواقع والمحلات...)	وجود إجراءات إيجابية لحماية الأشجار أثناء مراحل البناء والتشغيل في المنطقة	1
	6.7	تطوير الأنواع النباتية المحلية	المتطلبات اللازمة: حظر النباتات الغريبة وتعزيز الوزن من الأنواع النباتية المحلية	1

I. 7	7.1	مواقع المياه في المسطحات الخضراء	تقييم مكان المياه في المشروع	2
	7.2 A	جودة مياه الشرب واستدامة الموارد وأسعار المياه	نوعية المياه: الحالة البكتريولوجية والفيزيائية. احترام معايير الجودة	2
	7.2 B		استدامة الموارد	2
	7.2.C		أسعار المياه	2
	7.3	الحد من التسربات في الشبكات	أداء الشبكات (المياه التي تصل إلى العدادا المياه التي تضخ في الشبكة)	3
	7.4 A	كفاءة المياه في المباني	المباني السكنية: استهلاك مياه الشرب من طرف الأسر	2
	7.4 B		المباني التجارية: نسبة المباني التجارية الجديدة او المعادة التأهيل مع الحاجة لتوفير المياه لها	2
	7.5	استرداد مياه الأمطار في الإسكان والمرافق العامة	نسبة استهلاك مياه الشرب في المباني من تجميع مياه الأمطار	0
	7.6	كفاءة مياه الشرب في الأماكن العامة	جزء من المياه الصالحة للشرب تستخدم للري، الحدائق العامة وتنظيف الأماكن العامة	2
	7.7 A	تسيير مياه الأمطار	مياه الأمطار الصحية	2
	7.7 B		تدفق مياه الأمطار وتصريفها (اعتمادا على نفاذية التربة)	2
	7.7 C		وجود نظم بديلة لإدارة مياه الأمطار (EP)	1
	7.8	إعادة تدوير المياه الرمادية	طرق الصرف الصحي: المياه الرمادية أو البيئية أو استعادة الطاقة	1
	7.9 A	إعادة تدوير مياه الصرف الصحي	حصة الفرد من مياه الصرف الصحي المثمنة	1
	7.9 B		جودة شبكات الصرف الصحي	3

I. 8	8.1 A	استخدام المواد المحلية	وزن المواد المحلية المستخدمة في المباني (بالطن) \ وزن المواد المستخدمة في المباني الإجمالية (بالطن)	3
	8.1 B		وزن المواد المحلية المستخدمة في المرافق (بالطن)\ وزن المواد المستخدمة في مجموع ل TP	3
	8.2 A	الإنشاء المستدام والمواد المستدامة	وزن المواد والمنتجات مع بطاقة أو شهادة (بالطن)\جميع المواد المستخدمة (بالأطنان) للمباني	2
	8.2 B		جودة المواد الصحية	2
	8.3 A	استخدام المواد المعاد تدويرها أو المتجددة والاستفادة من التقنيات الموفرة للطاقة	استخدام المواد المعاد تدويرها أو اللجوء إلى التكنولوجيا الموفرة للطاقة في أعمال الحفر والأنابيب VRD	0
	8.3 B		كمية الخشب والمنتجات الخشبية من الغابات المعتمدة في الإنشاءات.	0
	8.3 C		المواد المعاد تدويرها والمتجددة المستخدمة في البناء.	0
	8.3 D		المواد المعاد تدويرها والمتجددة المستخدمة في البناء والتأثيث العمراني \ جميع المواد المستخدمة في البناء	0
	8.3 E		نسبة الأرض المستعملة في أعمال الحفر أو في المحيط المجاور	0
	8.3 F		نسبة مواد الهدم المستخدمة في المشروع أو في المحيط المجاور	0

1.9	9.1 A	الإجراءات المحلية لتوفير فرص عمل مستدامة	الإجراءات الرامية الى تعزيز فرص العمل للقوى العاملة المحلية او الذين يبحثون عن عمل	2
	9.1 B		الإجراءات الرامية إلى تعزيز تنمية الاقتصاد الاجتماعي	3
	9.1 C		الحصول على فرص العمل دون تمييز (النساء والشباب وكبار السن والمهاجمين,,,)	2
	9.2 A	التكامل من خلال الاقتصاد	التكامل من خلال مراحل البناء والتنمية (مجموع ساعات العمل),	2
	9.2 B		التكامل أثناء مرحلة التشغيل (المباني والنفايات، مساحات خضراء...),(مجموع ساعات العمل)	2
	9.3	علاج المساكن الغير امنه او دون المستوى	إجراءات لمعالجة المناطق العشوائية بما في ذلك ضواحي الحي	2
	9.4	توفير الوقود	إجراءات للتصدي للفقر في الوقود بما في ذلك محيط المنطقة	3

II. 10	10.1 A	الاقتصاد السكني	الاقتصاد السكني	2
	10.1 B		التنوع الوظيفي في المبنى	1
	10.1 C		معامل شغل المسكن	3
	10.2	التنوع الوظيفي	المساحة المخصصة للمكاتب والخدمات والمرافق العامة\ المساحة الغير مستعملة من الإسكان	3
	10.3	المحلات التجارية	عدد المساكن المتواجدة على بعد 300م من مركز التسوق القريب \ عدد المساكن	3
	10.4 A	القرب والوصول إلى المرافق والخدمات العمومية	عدد المساكن المتواجدة على بعد 300م من رياض الأطفال \ عدد المساكن	3
	10.4 B		عدد المساكن المتواجدة على بعد 300م من المدرسة \ عدد المساكن	3

	10.4 C		عدد المساكن المتواجدة على بعد 300م من دور الحضانة أو روضة الأطفال \ عدد المساكن	3
	10.4 D		المساكن المتواجدة على بعد 300م من البريد \ عدد المساكن	3
	10.4 E	القرب والوصول إلى المرافق والخدمات العمومية	المساكن المتواجدة على بعد 300م من مركز النشاط الثقافي أو الترفيهي \ عدد المساكن	3
	10.4 F		المساكن المتواجدة على بعد 300م من حقل الرياضة للجميع \ عدد المساكن	3
	10.5	الحصول على الرعاية الصحية	توفير الخدمات الصحية في المحيط المجاور	3
	10.6.A	استخدام نوعية الخدمات والمرافق العامة	إمكانية وصول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات والمرافق العامة	2
	10.6.B		الاستخدام الأمثل وتقاسم المرافق العامة (منطقة واسعة)	3
	10.7	الشبكات الرقمية عالية السرعة ذات النطاق العريض	نسبة من المساكن لها إمكانية الوصول إلى الشبكات الرقمية وعالية السرعة	3
	10.8	تخفيضات حضرية	وجود قطاع حضري بين الحي والمدينة أو في مرافق الجذب للمدينة	3

II. 11	11.1 A	الوصول إلى المباني السكنية و الأنشطة (الطرق, السلالم, المناطق المشتركة, الوصول إلى الأمن)	إمكانية الوصول إلى المباني PMR	2
	11.1 B		نوعية الوصول إلى المباني و المساكن	2
	11.1 C		نوعية الوصول إلى مباني الخدمة العامة	3
	11.1 D		نوعية الوصول إلى مباني الأنشطة الخاصة	3
	11.2 A	نوعية استخدام المرافق المحلية و المباني و الأنشطة التجارية (كذا إمكانية الوصول)	وجود استخدام بعض المرافق المحلية للمباني التجارية الخاصة	3
	11.2 B		وجود استخدام بعض المرافق المحلية للمباني التجارية العامة	2
	11.2 C		وجود استخدام المباني و المرافق للأنشطة الخاصة (الحرف اليدوية و الصناعة)	1
	11.3 A	نوعية المباني السكنية و المساكن	الجودة المعمارية للمباني السكنية	1
	11.3 B		ترتيب المساكن و الراحة الصيفية (من خلال الإسكان و الحماية ضد الشمس)	1
	11.3 C		نوعية المعيشة في الغرف اليومية (الحجم, التوجه, السطوع, وعرض, و الحفاظ على الخصوصية,,,)	0
	11.3 D		نوعية استخدام المساحات الملحقة بالمباني (الشرفات, الطوابق السفلية, أماكن وقوف السيارات,,,,,,)	1
	11.3 E		الراحة الصوتية(الضوضاء الداخلية)	1
	11.3 F		الراحة البصرية	0
	11.3 G	نوعية المباني السكنية و المساكن	جودة الهواء في الأماكن المغلقة	0
	11.3 H		القدرة علي التكيف أو تغيير الإسكان	1
	11.3 I		حصة المباني المشغولة	4
	11.3 J		الأخذ بعين الاعتبار الطاقة الرمادية (المباني الجديدة)	1

	11.4	واجهة المساحات الخاصة – الأماكن العامة و الحفاظ على التماثل	الأخذ بعين الاعتبار خصوصية السكن ونوعية الأماكن الخاصة و الأماكن العامة	0
	11.5	راحة الصوتية (الضجيج الخارجي)	عدد المساكن المعرضة للضوضاء : 65 < Laeq 6H –22H ديسيبل (A) / عدد الوحدات السكنية	1
	11.6	تغيير الاستخدام و تكييف المباني والمنازل للاحتياجات المتغيرة	أهمية وفعالية التدابير (نظام البناء ، والاحتياطي COS ...)	1
	11.7.A	سياسة وقوف السيارات	سياسة مواقف السيارات وتنفيذها في المناطق السكنية	0
	11.7 B		مواقف السيارات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	0
	11.8	تقاسم أماكن وقوف السيارات	عدد أماكن وقوف السيارات وقوف السيارات المشتركة / عدد أماكن وقوف السيارات	1

II. 12	12.1	نوعية مداخل المدن و الأحياء	العلاج يهدف إلى ضمان جودة المدخلات من الحي وكذلك الاستمرارية و الاتساق بين المساحات	1
	12.2	نوعية التأثيث العمراني و الإضاءة العمومية	النظر في أثاث الشوارع و الإنارة العامة في الدفتر البيئي ، ومتطلبات التكامل المعمارية والمناظر الطبيعية : الموقع الأمثل ، ومناسبة لاستخدام أثاث الشوارع ، وكمية كافية من الأثاث والتقليل من الإزعاج ، وجودة الإضاءة العامة	0
	12.3.A	نوعية الطرق والمسارات (إمكانية الوصول ، والاستمرارية)	نوعية مسارات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للمسنين، و الآباء والأمهات	0
	12.3.B		نوعية الطرق : اختيار المواد ، وإعادة تدوير النفايات ، والحد من التلوث المحتملة ، وتطوير الفضاء المفتوح	1
	12.3.C		سهولة قراءة الفضاءات	1
	12.4 A	جودة المناظر الطبيعية، و البصرية، و السمعية و الشمية	الرئيا من الفضاء العام	1
	12.4 B		جودة الصوت (الراحة الصوتية)	0
	12.4 C		جودة الشم	1
	12.4 D		وجود مساحة حضرية مهملة	1
	12.5	نظافة الأماكن العامة	نظافة الأماكن العامة	1
	12.6 A	جودة الهواء الخارجي	نسبة المساكن التي تعرضت للتلوث	1
	12.6 B		عدد الأيام في السنة عند تجاوز تلوث طبقة الأوزون	1
	12.7	جودة الأسوار	شكل وطبيعة الأسوار	2
	12.8 A	تحسين الشبكات (الموقع. التحفظات. الوصول)	استخدام الشبكات القائمة	1
	12.8 B		القدرة على تطبيق المؤشرات (سهولة الوصول إليها، سهولة المراقبة والتحكم، تحسبا للاحتياجات المستقبلية)	1
	12.9	الموهبة العميقة والأرض البور	طبيعة الأراضي المستخدمة في الحي الإيكولوجي	0

		الحضرية	
0	مجال المساحات الخضراء العامة ونسبة كل فرد	مجال المساحات الخضراء العامة	12.10
1	جودة الأماكن العامة (مفتوحة أو مغلقة) للأنشطة الترفيهية والتبادل والعيش المشترك	مساحة مخصصة للحركة (مؤقتة أو دائمة)	12.11 A
1	توفر الأماكن العامة للاستفادة منها لإقامة المعارض التجارية والثقافية والألعاب		12.11 B
1	منطقة مخصصة لمواقف السيارات والطرق/منطقة حضرية	منطقة مخصصة للطرق والسيارات	12.12
1	الوعي وتشجيع تقاسم السيارات (استخدام السيارات)	الوعي وتشجيع بدائل السيارات	12.13 A
0	تشجيع الناس على استخدام النقل العام		12.13 B
3	طبيعة التدابير المتخذة في التهيئة	تغيرات التهيئة (تغير الاستخدام)	12.14
0	مساحات مخصصة لحدائق العائلات	الزراعة والحدائق المنزلية	12.15 A
0	الإجراءات الرامية إلى تعزيز الزراعة المحلية في المحيط المجاور		12.15 B

2	وجود الأخطار الطبيعية التي تتطلب حماية خاصة	معرفة وتوقع الأخطار الطبيعية	13.1 A
3	البنية التحتية والمرافق المضادة للأخطار الطبيعية (الفيضانات. الزلازل. الحرائق. الانزلاقات الأرضية)		13.1 B
0	توفير الأمن في الطرق للمشاة وكبار السن ومتنقلين على الدرجات	سلامة الناس والممتلكات	13.2 A
0	طول الطرق الفرعية من 20م إلى 30م		13.2 B
1	مؤشرات الوفيات والإصابات من حركة المرور المنطبقة على المشاة والطرق		13.2 C
2	العنف والجريمة في المدارس والكليات: عدد الحالات المبلغ عنها سنويا		13.2 D
1	عدد الجرائم والسرقات لكل 1000 نسمة		13.2 E
1	التدابير المتخذة للتخفيف من المخاطر التكنولوجية (بسبب الأنشطة الخطرة بما في ذلك المتعلقة بالنقل)	الحد من التعرض للمخاطر التكنولوجية	13.3
1	تدابير للحد من الحوادث في مواقع البناء	حوادث العمل	13.4
0	جودة موقع البناء الأخضر أو منخفضة التلوث (تبرير تدابير فعالة لتنفيذه)	مواقع البناء	13.5
0	نسبة من مخلفات البناء المعاد تدويرها في الموقع (إعادة استخدامها، ونقلها إلى مصانع إعادة التدوير	تسيير النفايات في البناء	13.6
0	إعادة إنشاء المسار المحلي من المنتجات والمعدات	التدوير	13.7
0	سياسة مشتركة لاسترداد التعبئة والتغليف في المحلات التجارية	إدارة النفايات الصلبة	13.8 A
0	تدابير للحد من كمية النفايات المنزلية المنتجة		13.8 B
0	التدابير اللازمة المتخذة للحد من معدلات التلوث		13.8 C
0	التدابير الرامية إلى زيادة معدل إعادة تدوير النفايات الصلبة		13.8 D

	13.8 E		جمع النفايات المنزلية الخطرة	0
	13.8 F		تنفيذ مجموعة من الإجراءات	1
	13.8 G		الحد من الملوثات (الضوضاء الازدحام)	1
	13.8 H	تسيير النفايات الصلبة	إجراءات تشجيع إعادة التدوير واسترداد النفايات الصلبة	0
	13.9	تثمين النفايات الحضرية	كمية من النفايات الخضراء المعاد تدويرها	0
	13.10	تسيير نفايات النشاطات	إجراءات تشجيع إعادة التدوير واسترداد نفايات النشاطات	0
	13.11	توزيع البضائع	التدابير المتخذة لتفادي الازدحام من خلال شاحنات البضائع على الطرق	0
	13.12 A	أراضي ومواقع ملوثة	تدابير لضمان معالجة التربة (تقرير إنجاز العمل، وتتبع زلات النفايات	0
	13.12 B		مساهمة موقع المشروع (التحضر في المدينة)	1

II. 14	14.1 A	نحو مدينة كربونية	البصمة الكربونية للمباني ومعدات المشروع. C / an. habitant	0
	14.1 B		البصمة الكربونية لتنمية المشروع. C / an.habitant	0
	14.2 A	التمازج الاجتماعي في المدينة	المساهمة في تحسين أحياء التمازج الاجتماعي على كامل أراضي البلدية	0
	14.2 B		المساهمة في الحد من التأخر المدرسي للأطفال	2
	14.3	الاقتصاد المحلي أو الذاتي	صيانة أو تطوير الأنشطة في المكان	2
	14.4.A	اقتصاد مستدام ومبتكر	التحفيز على خلق أنشطة جديدة (الصناعة والخدمات) أو شركات جديدة لتنفيذ وإدارة بيئة الحي.	0
	14.4.B		جودة النشاط الصناعي أو المشاركة في التغيير البيئي في الحي.	0
	14.4.C		النساء في مجال المساواة، الرجال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	1
	14.5.A	عمران متماسك والمرافق المهيكلة للحي	مساهمة متماسكة: التوزيع العادل للمعدات	1
	14.5.B		مساهمة متماسكة لموقع مشروع التحضر في المدينة	1
	14.6 A	تعزيز جودة الشكل الحضري	تماسك الشكل الحضري مع المناطق المجاورة	1
	14.6 B		جودة شبكة الطرق	1
	14.6 C		الابتكار في الشكل الحضري	1
	14.7	تامين شبكة المواصلات وتماسك شبكة النقل	تأثير بيئة الحي على نظام النقل العام	0
	14.8	الحفاظ على الأرض	تأثير المشروع على تباطؤ الزحف العمراني	0

III. 15	15.1	التمازج الاجتماعي: سكنات جماعية للإيجار.	عدد المباني الجماعية في الحي (سكنات مستأجرة) /عدد المباني الإجمالية.	1
	15.2	التمازج الاجتماعي: السكن بأسعار معقولة.	المسكن بأسعار معقولة أو رقابة الإيجار بالمنطقة/عدد المباني الإجمالية.	2
	15.3	.	عدد المباني الملكية في المشروع/ عدد المباني التي شيدت.	0
	15.4	التمازج الاجتماعي: سكنات اجتماعية .	الحاجة إلى سكنات اجتماعية داخل الحي.	2
	15.5 A	التنوع في الفئات العمرية.	توفير مساكن للطلاب والشباب العمال	0

	15.5 B		توفير أماكن إقامة أو غرف مخصصة للمسنين (المصاعد. الطابق الأرضي).	0
	15.5 C		وجود هياكل تقوم بالحفاظ على المسنين في المساكن.	0
	15.6 A	تنوع المساكن المعروضة.	المساهمة في المشروع مع تعزيز تنوع المساكن:	0
	15.6 B		المساهمة في المشروع مع تعزيز تنوع المساكن من حيث النوعية	1
	15.6 C		المساهمة في المشروع مع تعزيز تنوع المساكن من حيث الحجم	1

III. 16	16.1.A	صيانة وتعزيز التراث	تدابير للحفاظ على التراث المعماري للمباني الجديدة.	0
	16.1.B		تدابير للحفاظ على التراث المعماري للمباني الموجودة.	0
	16.1.C		تدابير للحفاظ على التراث الثقافي	0
	16.1.D		تدابير من اجل الحفاظ على التراث الطبيعي.	0
	16.2	المجال الثقافي.	المجال الثقافي لسكان الحي والمقيمين	1
	16.3	وجود أماكن خاصة وطبيعة عملها.	وجود مكان محدد ومهم في مشروع التهيئة (منزل مستدام...).	0
	16.4	النهج الفني في تصميم الأماكن العامة.	الاعتماد على العملية الفنية في تصميم الأماكن العامة.	0
	16.5	الإعلام ونشر الوعي لدى المواطنين.	الإعلام ونشر الوعي لدى المواطنين (الحاضر والمستقبل)عن طريق الكتب. والمحاضرات والاجتماعات...	0
	16.6	المعلومات و الوعي من الجهات الفاعلة في المناطق الحضرية	وعي الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية في مشروع بيئي	0
	16.7	التدريب للمهنيين.	إجراءات وتدابير لتدريب الشركات المحلية على الخدمات التي تقدمها البلديات المعنية وشركات البناء.	0
	16.8	الأنشطة التعليمية للبيئة والتنمية المستدامة والحياة المدنية (المدرسة والمقيمين والجمعيات.	طبيعة الإجراءات التعليمية المعتمدة.	1
IV. 17	17.1	عرض مهيكل لإدارة المشروع.	صنع القرار داخل اللجنة التوجيهية للمشروع وعرضه.	0
	17.2 A	عرض المهارات والتنسيق بين الأدوات التنظيمية والقانونية والتعاقدية.	تنوع المهارات والتخصصات داخل اللجنة التقنية.	1
	17.2 B		جودة إدارة المشاريع	1
	17.2 C		التنسيق بين الأدوات القانونية والتعاقدية أي التوافق بين مضمون الوثائق.	0
	17.3	السيطرة على اقتصاد المشروع.	السيطرة على اقتصاد المشروع من طرف الجهات الفاعلة (البلدية والسلطة المحلية والمقيمين)	1
	17.4 A	تحليل التكلفة الإجمالية.	تحليل التكلفة الإجمالية في عمليات إعادة التأهيل.	0
	17.4 B		تحليل التكلفة الإجمالية في عمليات التخطيط	0
	17.5	نماذج تجارية جديدة.	نماذج عمل جديدة من حيث التنظيم والتمويل.	0

IV. 18	18.1	إجراءات تقييم.	مكان التقييم في المشروع.	0
	18.2	الرسملة والتجارة والابتكار والمرونة.	الإجراءات المتخذة لتبادل الخبرات. الاستفادة من نتائج المهندسين المحليين.	0
	18.3	الإنذار من الأدوات والمرونة.	إجراءات التحذير للتكيف والتحسين المستمر للمشروع.	0
IV. 19	19.1	ميثاق التنمية المستدامة للمشروع	جودة ميثاق التنمية المستدامة للمشروع التي تشمل أصحاب المصلحة في المشروع.	0
	19.2	مشاركة السكان في عملية تحويل الطاقات	مشاركة السكان في عملية تحويل الطاقات.	0
	19.3	مشاركة المختصين على مستوي المبنى.	تدابير لتعزيز المشاركات المهنية على مستوى المبنى	0
	19.4	المشاركة بين أصحاب المصلحة في التجديد الحضري	التدابير الرامية إلى تعزيز المشاركة بين الجهات المعنية في التجديد الحضري.	1

IV. 20	20.1 A	مشاركة السكان والمستخدمين.	الإجراءات الرامية إلى تعزيز المشاركة في تصميم المشروع.	0
	20.1 B		مشاركة السكان والمستخدمين في عملية تقييم المشروع (بما في ذلك التشخيص).	0
	20.1 C		الإجراءات المتخذة لتشجيع المشاركة من اجل حي مستدام.	0
	20.1 D		قانون المشاركة.	0
	20.2 A	التعاون المشترك لتهيئة المجال التجهيزات العامة مع السكان.	الإجراءات المتخذة لبناء الفضاءات العامة بمشاركة السكان (روضة أطفال. حديقة مشتركة...).	0
	20.2 B		التدابير المتخذة بمساهمة السكان لإنشاء أو تجديد التجهيزات العامة (مركز ثقافي ...).	0
	20.2 C		الإجراءات المخدة لبناء الفضاءات الشبه عامة بمشاركة السكان.	0
	20.3.A	بناء وإنشاء السكنات بمشاركة السكان.	الإجراءات المتبعة لإنشاء السكنات بمشاركة السكان.	0
	20.3.B		التعاون مع السكان في عملية الإسكان.	0

المصدر: التطبيق (Indi)+ معالجة الباحث2020

***المرحلـة الثالثـة:** بعد تثبيت النقاط الممنوحة لكل مؤشر تم الحصول على الجدول والشكل التاليين:

*-نتائج التقييم الأولي لمشروع التجديد الحضري بحي سيدي سليمان.

جدول رقم (41): نتائج التقييم الأولي لمشروع التجديد الحضري بحي سيدي سليمان.

Résultats de l'évaluation - diagnostic initial	
Thème INDI	**Diagnostic initial**
Gestion de l'énergie dans la conception du projet	0.2
Gestion de l'énergie dans les bâtiments	0.6
Ambiance lumineuse	0.0
Gestion des déplacements	0.2
Consommation d'espace	1.1
Biodiversité	0.5
Gestion durable de l'eau	0.7
Gestion durable des matériaux et des ressources naturelles	1.4
Lutte contre la pauvreté et l'exclusion (emploi et logement)	0.4
Accessibilité à des services et à des équipements de qualité	0.8
Qualité des bâtiments, des logements et des espaces privés	0.6
Qualité des espaces publics et des espaces verts	0.6
Sécurité, risques, santé et réduction des nuisances	0.3
Participation à l'effort collectif et intégration du quartier dans la ville	0.0
Solidarités et politique de mixités	0.0
Culture, éducation et formation	0.1
Nouvelle façon de penser et d'agir : démarches, méthodes et outils	0.1
Evaluation et capitalisation comme méthode d'apprentissage et d'amélioration	0.0
Partenariats	0.0
Participation des habitants et des usagers	0.0

المصدر التطبيق (Indi)+ معالجة الباحث2020

الشكل رقم(33): رادار يوضح نتائج التقييم الأولي

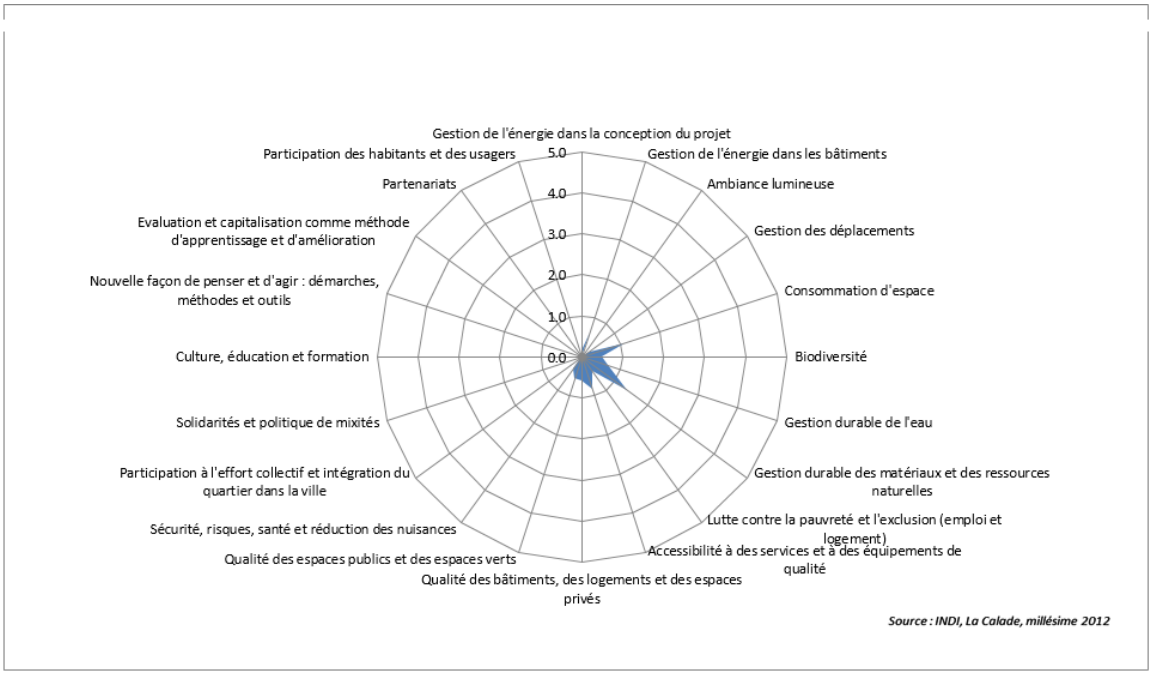

المصدر التطبيق (Indi)2020

*-مناقشة نتائج التقييم الأولي:

بالنسبة للموضوع الأول " تسيير الطاقة في تصميم المشروع " نجد أن الحي حصل على نقطة (0.2)، ويرجع ذلك إلى عدم استخدام الطاقات المتجددة والعوامل البيو مناخية أثناء إنشاء المشروع، أما بالنسبة لموضوع " التحكم في الطاقة في المباني " فنجد أن الحي سجل نقطة (0.6) وهذا بسبب الاستهلاك المفرط للطاقة غير المتجددة، وفي موضوع " الراحة الضوئية" تحصلنا على النقطة (0) وذلك بسبب عدم وجود تخطيط في الحي بالإضافة إلى البنايات غير المكتملة والتي ينقصها تلبيس ودهان الواجهات ناهيك عن عدم وجود الغطاء النباتي .

أما في موضوع " تسيير التنقلات " فقد تم تسجيل نقطة (0.2) في الحي بسبب انعدام الجودة والسلامة في وسائل النقل العام وانعدام المسارات الخاصة بالدراجات والمواقف المدروسة وغياب تام لممرات الخاصة بالراجلين؛ أما بالنسبة لموضوع " استهلاك المجال" فقد حصلنا على النقطة (1.1) في الحي مما يفسر الاستخدام المفرط للأراضي، الأمر الذي أدى إلى كثافة سكنية عالية جدًا، في حين أن موضوع التنوع البيولوجي سجل نقطة (0.5) بسبب الافتقار إلى تدابير حماية النظام البيئي والغطاء النباتي خلال مراحل البناء، بما في ذلك التعديات الصارخة على الغابات ومناطق السياحة على وجه الخصوص.

بينما تم تسجيل النقطة (0.7) في موضوع " التسيير المستدام للمياه " وهذا راجع لعدم الالتزام بمعايير الجودة، بالإضافة إلى التسربات في الشبكات بسبب نقص الصيانة، من ناحية أخرى، وفي موضوع " تسيير المواد المستدامة والموارد الطبيعية " ارتفعت القيمة إلى (1.4) نقطة، وهذا لكون المواد المستعملة في البناء محلية الصنع؛ في حين أنه تم تسجيل علامة (0.4) في موضوع " مكافحة الفقر والتهميش " وهو ما يفسر الوضع الاجتماعي المتدني للسكان؛ أما بالنسبة لموضوع " الوصول إلى خدمات ومرافق عالية الجودة " حصلنا على النقطة (0.8)، بسبب عدم وجود تنوع وظيفي، ونقص الخدمات والرعاية الصحية في الحي؛ أما في موضوع " جودة المساكن والمساحات الخاصة " حصلنا على نقطة (0.6) بسبب استخدام مواد البناء غير المستدامة مع هشاشة غالبية المساكن، وينطبق الشيء نفسه على موضوع " جودة الأماكن العامة والمساحات الخضراء " حيث سجلت نقطة (0.6)، وهذا ما يدل على عدم وجود مسارات لذوي الاحتياجات الخاصة، وغياب أماكن الراحة لكبار السن والنقص الكبير في التأثيث العمراني.

أما بخصوص موضوع " مخاطر الصحة والسلامة والحد من التلوث " حصلنا على العلامة (0.3)، وهو مؤشر على وجود جميع أنواع التلوث سواء كانت ضوئية أو بصرية، ودون بذل أي جهد لإيجاد حلول للمخاطر الطبيعية، ولسوء الحظ بالنسبة للموضوع " المشاركة في الجهد الجماعي، واندماج الحي في المدينة " تم تسجيل النقطة (0)، مما يعكس الغياب التام لسياسة مشاركة السكان في الحياة الحضرية؛ أما بالنسبة لموضوع " سياسة التضامن والاختلاط " فقد تم تسجيل كذلك نقطة (0) وهذا يعود لغياب التنوع الاجتماعي؛ وفيما يتعلق بموضوع " الثقافة والتعليم والتدريب" تحصلنا على النقطة (0.1) رغم تعدد وسائل الإعلام في الوقت الحالي لكن هناك نقص كبير في الوعي الثقافي بين غالبية السكان، إضافة إلى إرتفاع معدلات التسرب المدرسي بسبب عدم القدرة على إعالتهم مالياً نظراً لهشاشة الوضع المادي لسكان هذا الحي مما تسبب في التوجه المبكر لأطفال المدارس نحو سوق العمل لمساعدة عائلاتهم.

أما فيما يخص موضوع " أساليب جديدة للتفكير والتعامل: المناهج، طرق وأدوات، سجلت العلامة (0.1) بسبب عدم تنفيذ الإجراءات والاستراتيجيات المتفق عليها لتحسين المشاركة؛ أما بالنسبة للمحاور: " التقييم والتحول الرأسمالي كوسيلة للتعلم والتحسين"، " والشراكات ومشاركة السكان والمستخدمين " نجد العلامة (0)، مما يدل على عدم وجود إجراءات وتدابير لبعث الفعل التشاركي من جانب الجهات المسؤولة، ناهيك عن الغياب التام لروح الانتماء لدى بين المواطنين؛ وهذا نتيجة الإقصاء وانعدام العدالة الاجتماعية، لاسيما تهرب الإدارة من حل مشاكل السكان حتى الصغيرة منها مثل حق السكان في الحصول على وثائق ثبوت الملكية.

*-نتائج التقييم الثاني لمشروع التجديد الحضري بحي سيدي سليمان

جدول رقم (42): نتائج التقييم الثاني لمشروع التجديد الحضري بحي سيدي سليمان.

Résultats de l'évaluation - Deuxième évaluation

Thème INDI	Diagnostic initial	Evaluation 2
Gestion de l'énergie dans la conception du projet	0,2	0,5
Gestion de l'énergie dans les bâtiments	0,6	1,4
Ambiance lumineuse	0,0	1,8
Gestion des déplacements	0,2	0,7
Consommation d'espace	1,1	2,4
Biodiversité	0,5	2,1
Gestion durable de l'eau	0,7	1,9
Gestion durable des matériaux et des ressources naturelles	1,4	2,5
Lutte contre la pauvreté et l'exclusion (emploi et logement)	0,4	2,9
Accessibilité à des services et à des équipements de qualité	0,8	2,6
Qualité des bâtiments, des logements et des espaces privés	0,6	1,6
Qualité des espaces publics et des espaces verts	0,6	1,8
Sécurité, risques, santé et réduction des nuisances	0,3	2,8
Participation à l'effort collectif et intégration du quartier da	0,0	1,9
Solidarités et politique de mixités	0,0	1,3
Culture, éducation et formation	0,1	1,1
Nouvelle façon de penser et d'agir : démarches, méthodes et	0,1	2,5
Evaluation et capitalisation comme méthode d'apprentissag	0,0	0,5
Partenariats	0,0	2,2
Participation des habitants et des usagers	0,0	2,2

المصدر التطبيق (Indi)2020

الشكل رقم(34): رادار يوضح نتائج التقييم الثاني

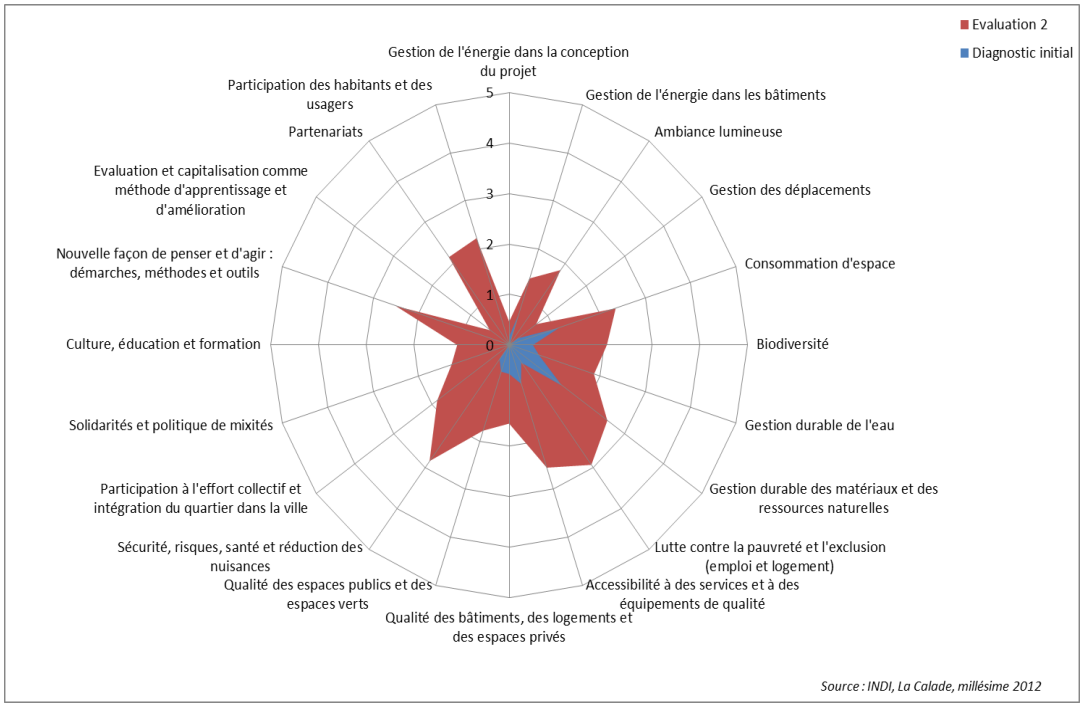

المصدر التطبيق (Indi)2020

*-مناقشة التقييم الثاني:

بعد مرور سنوات من تدخل البنك العالمي في هذا الحي ضمن مشاريع سياسة المدينة التي تبنتها الدولة الجزائرية وفق رُؤى اشراك المستعمل في تحسين ظروفه الاجتماعية وبعد عملية تقييم ثانية من خلال تطبيق(Indi)، نلاحظ أن الشكل تغير وأخذ منحى آخر أحسن من الوضعية الأصلية، حيث أن موضوع " التصدي للفقر" ارتقى إلى العلامة (2.9) وهي أعلى نقطة مقارنة بالمواضيع الأخرى مما يفسر التحسن الملحوظ في هذا المجال مقارنة بحالة السكان فيما سبق.

فحين نجد أن موضوع " الأمن والأخطار والصحة " تحصل على العلامة (2.8) وهذا تفسيرا آخر على تحسن الظروف الأمنية في هذا الحي ونقص الأخطار، والضجيج لنصل إلى العلامة (2.6) بالنسبة لموضوع " النفاذية إلى الخدمات والتجهيزات العمومية " مما يوحي بتحسن وسهولة استفادة الناس من الخدمات كما يلاحظ أن موضوع " تسيير المستدام للمواد والموارد الطبيعية " قفز بأكثر من (1) نقطة ليصل إلى (2.5) مما ينبئ كذلك بالمستوى الذي وصلت ثقافة استعمال مواد أكثر استدامة في البناء لدى الساكن في هذا الحي؛ ومما يلفت الانتباه أكثر هو ارتفاع نقطة استهلاك المجال حيث بلغت (2.4)، وهي في تزايد كبير مما يفسر أن التعدي على العقار مازال سمة هذا الحي رغم الاجراءات الردعية التي تبنتها الدولة للحد من هذه الظاهرة التي أراقت المسؤول المحلي في النهوض بالتنمية المحلية.

كما تجدر الاشارة أن كل المواضيع التي لها علاقة بالمشاركة، متمثلة في " المشاركة في المجهود الجماعي والتضامن ورؤى جديدة في التفكير ...الخ، " قد قفزت من العلامة (0) إلى العلامة (2.5) مع تفاوت بسيط فيما بينها عاكسة بذلك مستوى التحسن الكبير والملحوظ في هذا المجال مقارنة مما كانت عليه وهذا راجع إلى السياسة الجديدة للدولة في الارتقاء بالعمل الجمعوي في المدينة وترسيخ دعائم الديمقراطية التشاركية طبقا للوائح الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في هذا الشأن.

-الخلاصة.

إستنادا لنتائج التحليل من خلال تطبيق(indi)على مشروع التجديد الحضري بحي سيدي سليمان للقضاء على السكن الغير لائق، والذي كان يرمي إلى دفع مشاركة السكان إلى مراحل متقدمة على (سلم Arnstein) تم استخلاص ما يلي : بأن تطبيق مبدأ المشاركة واجهته عدة عراقيل حالت دون تفعيله، تجسدت في غياب قوانين واضحة تنظم عملية المشاركة وتبين آليات، الكيفيات، النطاق، ومدى الزامية نتائج المشاركة وخاصة تحديد دور الإدارة، ابتداء من تنظيم المشاركة إلى غاية استخلاص النتائج، إضافة إلى تجاهل السكان للمشروع، وهذا راجع لفقدان الثقة في المسؤول المحلي ومختلف الهيئات المحلية، لفشلها في معظم البرامج السابقة في حل مشاكل الحي بصفة خاصة والمدينة بصفة عامة؛ وعليه فإن نجاح أي مشروع تنموي مرهون بمدى استدامته وتوفر القابلية الاجتماعية والفائدة الاقتصادية التي تحسن من المستوى المعيشي للسكان وإمكانية الإنجاز.

الخاتمة والمقترحات العملية للرفع من مستور التحسين الحضري بحي سيدي سليمان عن طريق المشاركة

-الخاتمة:

لقد أصبحت المدينة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية من أهم حقول البحث والدراسات، حيث جلبت اهتمام الكثير من التخصصات، نظرا لما تتمتع به من مميزات وخصائص سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعمرانية، مما جعلها تكسب عدة أوجه وأشكال وتوفر عدة وظائف وخدمات، لذا المدينة الآن ذات مكانة حضرية مميزة وواسعة النطاق، تجسدت مظاهرها في النمو الحضري الكبير والشكل الضخم، اللذان ميزا الصورة الأولى للمدينة في الوقت الحالي .

ولعل أهم ظاهرة شدت إليها أنظار واهتمامات التخطيط الحضري، هو إفرازات وانعكاسات تطور المدينة والمراكز الحضرية، وتنوع نشاطات ووظائف قاطنيها، فكانت من أهم نتائج ذلك، تلوث المجال الحضري واستنزاف الموارد بكل أنواعها الطبيعية والمادية والبشرية، نتيجة للتطورات الصناعية والتكنولوجية التي عرفتها المدن في الوقت الراهن، الأمر الذي دفع إلى تركيز العديد من الدراسات على الظاهرة الحضرية، من خلال الوقوف على مدى التفاعل بين الانسان والبيئة التي يسكنها، وما مدى مشاركته في المساهمة في حل ومعالجة هذه الاختلالات.

ويبدو أن المدن الجزائرية مثلها مثل باقي مدن العالم، تعيش تطورات وتغيرات هائلة ومستمرة، بالإضافة إلى قطعها عدة أشواط في التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى، وقد حاولت هذه المدن رقم تنوع خصائصها ومميزاتها من منطقة إلى أخرى، تحسين مجالها الحضري، من خلال القيام بعدة عمليات تدخل كانت أبرزها، عمليات التحسين الحضري التي عرفتها العديد من المدن الجزائرية في أواخر التسعينيات والتي كانت بمساهمة صندوق البنك العالمي، والتي كانت تهدف

إلى النهوض بتنمية حضرية محلية فعالة، ضمن أولوياتها تحسين المستوى المعيشي للسكان وترقية بيئتهم. فحين أنه لا يمكن الحديث عن تنمية حضرية محلية فعالة دون الأخذ بعين الاعتبار أهم العوامل الواجب توفيرها لتحقيق ذلك، حيث يأتي في الصدارة عامل المورد البشري، بالإضافة طبعا إلى الموارد الطبيعية والمادية، وهي العناصر الأساسية لأي نهضة تنموية مستدامة.

إن مشاركة المورد البشري ضروري لتحسين وتجسيد تطلعات التنمية المحلية، التي تعمل على تنظيم وتسيير المجال الحضري من أجل تطوره وتحسينه، الأمر الذي سينعكس حتما على تحسين الظروف المعيشية للساكنة. وعلى ضوء ما سبق، جاءت هذه الدراسة كمحاولة للبحث عن دور التخطيط التشاركي، وما مدى مساهمة العنصر البشري في رفع مستوى التحسين الحضري، مما سيسهم حتما في تفعيل وتحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة.

وعليه حاولنا من خلال فصول الدراسة، إبراز أهمية التخطيط التشاركي كمفهوم جديد أُضيف إلى أبعاد التنمية المستدامة ضمن البعد الرابع المتمثل في الحكم الراشد أو ما يسمى" بالحوكمة"، ووصولا إلى ما مدى ارتباط التخطيط التشاركي بالتنمية المحلية المستدامة، وهذا من خلال التطرق إلى آلياته ومستوياته ومختلف الفاعلين فيه، مما سيسمح في إظهار المهارات الفردية، والكفاءات القيادية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والمؤسساتي، مما سيرفع من قدرة وكفاءة مؤسسات الدولة ويضفي عليها نوع من الشرعية ويجعلها أكثر فاعلية، باعتبار مشاركة السكان عاملا رئيسيا في تحقيق نهضة تنموية حقيقية، ترفع من المستوى المعيشي للساكنة وتُدعم العدالة الاجتماعية، ومن ثم تحقيق

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما سنحاول اسقاط العلاقة الموجود بين التخطيط التشاركي والتنمية المستدامة المتمثلة في إحدى محاورها، ألا وهو التحسن الحضري من خلال عملية التحسين الحضري الذي عرفته مدينة بوسعادة في إطار مشاريع البنك العالمي في أواخر التسعينيات.

ومن خلال الدراسة التحليلية لحي سيدي سليمان لاحظنا تنوع في الأخطار الطبيعية وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب سواء كانت متعلقة بالخصائص الطبيعية مثل جبل عز الدين والوديان (واد بوسعادة + واد ميطر)، والشعاب التي تخترق النسيج الحضري، وأسباب متعلقة بالجانب البشري من خلال التعمير وسط الشعاب لغياب ثقافة الأخطار لدى السكان بالبناء على حواف الأودية وعلى سفوح الجبال، طمر الشعاب، وكذا غياب دور البلدية في تطبيق القوانين والحد من البناء الفوضوي، ومنع البناء في أماكن معرضة للخطر.

ويبدو أن الحي عرف هجرة كبيرة ما بين سنتي (1970–1980) وخاصة من البلديات المجاورة حيث بلغت نسبة الهجرة (70%) بدافع البحث عن العمل، في حين كانت نسبة الهجرة من الريف (20%) و(10%) هجرة داخلية، الأمر الذي رفع من نسبة البطالة بالحي (48%)، وفي ظل غياب تام لآليات التخطيط والرقابة طغى على الحي البناء الفوضوي، مما جعله من أضخم الأحياء الفوضوية في جنوب الولاية بجملة من المشاكل أهمها مشكلة تسوية العقار حيث سُجلت نسبة (53%) عقد عرفي و(17%) يمتلكون وصول كهرباء فقط علما أن هناك نسبة(51%) من السكان يرغبون في تسوية وضعية العقار.

أما بخصوص العمل الجمعوي فهناك (10) جمعيات تنشط في الحي، إلا أن آراء السكان كلها توحي بعدم قدرة هذه الأخيرة على رفع انشغالات السكان لدى السلطات المحلية كما يسجل كذلك التحفظ الكبير على كيفية تأسيس هذه الجمعيات التي هي بمنظور السكان لا تمثلهم إطلاقا.

وأمام هذه الوضعية المزرية التي يعيشها هذا الحي باشرت السلطات المحلية بعدة عمليات تدخل عمرانية بغية تحسين الظروف المعيشية للسكان، وكان أبرزها مشروع التجديد الحضري الذي بمساهمة البنك العالمي والذي كان وفق شروط معينة أهمها إشراك السكان في العملية، وفي ظل الافتقار إلى الجمعات المحلية الكفؤة والقادرة على تمثيل السكان في المطالبة بانشغالاتهم بالإضافة إلى انعدام لآليات والطرق ونقص الخبرة في ادارة الفعل التشاركي، تم تسجيل عدم تخطي مرحلة الاعلام بالنسبة لسلم أرنستين، وبالتالي فإن الفعل التشاركي في بلادنا مازال بعيدا كل البعد كنظرية وكهدف للتطبيق في مثل هذه المشاريع التنموية، الأمر الذي يقودنا إلى جملة من الاقتراحات العملية .

-المقترحات العملية للرفع من مستوى التحسين الحضري بحي سيدي سليمان .

تبعا لما تم استنتاجه من خلال عملتي تقييم التدهور الحضري لحي سيدي سليمان عن طريق الاستبيان وعن طريق التطبيق (indi)، فإننا نقترح جملة من الاقتراحات العملية للرفع من مستوى التحسين الحضري بهذا الحي، والتي تكون قابلة للتعميم على مستوى جميع أحياء المدينة أو على مستوى أحياء مدن أخرى على الصعيد الوطني، عند القيام بعمليات تحسين حضري مماثلة:

1-ضرورة شمولية التكفل بكامل الحي وعدم تجزئته على عدة مراحل.

2-إلزامية منح الدراسة لمتعامل واحد وعدم تقسيمه على عدة متعاملين.

3-البحث عن النوعية في اختيار مكاتب دراسات ذات كفاءات وخبرات في مثل هذه العمليات.

4-عدم ضبط مبلغ عملية التحسين الحضري مسبقا وترك حرية التعديل لصاحب المشروع.

5-تحديد المهام بدقة لكل المتدخلين على مستوى الحي.

6-ضرورة إيجاد آليات حقيقية للإشراك السكان بصورة فعالة.

7-عدم الاعتماد على جمعيات الأحياء في مثل هذه العمليات لأن تمثيلها ضعيف جدا.

8-ضرورة تكفل الادارة المحلية بتأطير العمل التشاركي على مستوى الأحياء.

9-ضرورة تخصيص أغلفة مالية لتأطير العمل التشاركي.

10-تشكيل خلية دائمة ذات صلاحيات كاملة في عين المكان للتدخل الفوري والقيام بالتعديلات اللازمة على للمشروع.

11-تفعيل لجنة محاربة البناء الفوضوي فورا على مستوى الحي لوقف كل الخروقات غير القانونية.

12-القيام بالعمل التحسيسي باستمرار عن طريق المؤسسات التعليمية والمساجد بضرورة مساعدة مصالح الجماعات المحلية للرفع من مستوى التحسين الحضري بهذا الحي.

13-القيام بعمليات تطوع على مستوى المساحات العمومية بالحي لتحسين صورة المجال العمومي كغرس الأشجار، الطلاء ..الخ.

14-إبعاد النظرة السلبية على المواطن واعتباره كمورد هام وفاعل إيجابي في التنمية المحلية.

15-إعادة تصور جديد للفعل السلطوي في التعامل مع الجماعات المحلية.

16-تحقيق التوافق والتكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

17–تثمين مبادرات المجتمع المدني بإنشاء هيئات تهتم وتشجع على بعث روح المبادرة في المجتمع.

18–تفعيل الديمقراطية التشاركية بالاعتماد لا سيما على التنوع ونشر التجارب المحلية.

19–تطوير المناهج المساعدة على بناء علاقات ثقة بين السكان والسلطات المحلية.

20–الإكثار من أماكن التشاور، وتفعيل الهياكل والجمعيات التي تساعد على الحوار.

21–الإعتماد على الكفاءات المهنية المتخصصة مع التكوين المتخصص واستعمال وسائل الرقمنة الحديثة.

22– البحث عن آليات لإقحام المتخلفين عن المشاركة.

23–الفهم الجيد وإعادة التثمين للأساليب الجمعوية التي من شأنها أن تساعد على التعبير الفردي أو الجمعوي وبالتالي الرفع من المواطنة.

24–تطوير مواضيع سماع الشركاء، بين مؤسسات الدولة والجمعيات بُغية التعرف على التوقعات والاستفادة من أجوبة السكان.

25–البحث عن مشاركة واسعة، وبالتالي التقليل من الجهات الرافضة أو القضاء عليها.

26–الحرص على تطوير العمل الجمعوي بما يخدم السكان والمدينة.

27–الإعتراف بالشرعية واحترامها من شأنه أن يقوي التلاحم بين مؤسسات السلطة والسكان.

28–ترك مساحات واسعة لمبادرات الجمعيات الفاعلة والسكان لتُكون نقاط قوة للمواطنة.

29–تفضيل مشاريع الشراكة بين مؤسسات الدولة والسكان في رسم الاستراتيجيات المحلية من شأنه أن يعزز المواطنة، وبالتالي الرقي بالتنمية المحلية.

30-إنشاء هيئات أو مؤسسات أو مخابر تكون وطنية ومحلية تسهر على تطوير الفعل التشاركي الأمر الذي سيطور المواطنة.

قائمة المراجع بالعربية.

1- ابن منظور – لسان العرب – دار صادر-المجلد الثالث عشر – بيروت 1955.
2- ابن منظور – لسان العرب – دار صادر-المجلد العاشر – بيروت 1955
3- احمد حسني رضوان – التصميم بالمشاركة نحو تطوير عمارة القرية المصرية – أطروحة لنيل درجة دكتوراه كلية الفنون الجميلة – قسم العمارة – جامعة حلوان ج.م.ع. – سنة 2007

4- احمد حسني رضوان – التصميم بالمشاركة نحو تطوير عمارة القرية المصرية – أطروحة لنيل درجة دكتوراه كلية الفنون الجميلة – قسم العمارة – جامعة حلوان ج.م.ع. – سنة 2007 ص خ
5- أحمد محي صقر –المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي – دار التعليم العالي – الإسكندرية –ج.م.ع.-2016-**.**
6- أحمد محي صقر –المحددات الاجتماعية والإقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي – دار التعليم العالي – الإسكندرية –ج.م.ع.-2016-
7- بشير تيجاني- التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر ص66 تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المرحلة الثانية 2014 ص URBA13 -–BISKRA

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 32 المؤرخة في 25 ماي 1994
9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 93 المؤرخة في 09 جويلية 1998.
10- الجمعية العامة للأمم المتحدة – إعلان الحق في التنمية – المادة 2-ديسمبر 1986
11- الجمعية العامة للأمم المتحدة – الإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي – الباب الأول-المادة رقم 5 – البند رقم 3-سنة 1969م
12- الجمعية العامة للأمم المتحدة – مرجع سابق – الباب الأول-المادة رقم 15– البند رقم 2-سنة 1969م
13- حناح ميساوي. مشاركة المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية بين التكرس القانوني واشكالات التطبيق . مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.. المجلد الخامس .العدد 2 . جوان 2020.ص287
14- حنان ميساوي . مشاركة المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية بين التكريس القانوني واشكالات التطبيق . مجلة العلوم القانونية والاجتماعية . .المجلد الخامس . العدد. 2.جوان 2020
15- د أحمد الجلاد – التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق – عالم الكتب ج.م.ع -1998-

15- د. سليماني هندون –الوجيز في القانون الإداري – دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر – 2017
16- سلييماني جميلة – دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي – دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر 2011 – ص 105
17- قاسمي شوقي، 2013، معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش: دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة.
18- قانون التعمير في ضوء الممارسة القضائية .طبعة جديدة .برتي للنشر .الجزائر .2014..ص2و6و11
19- قانون التعمير في ضوء الممارسة القضائية .نفس المرجع.2014..ص24.
20- محمد الصغير بعلي . المخل للعلوم القانونية. دار العلوم للنشر والتوزيع. عنابة. 2006.
21- مديرية البرمجة ومتابعة المشاريع -ولاية المسيلة – تقرير المسيلة في أعداد – الطبعة مارس 2017
22- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014.
23- المرسوم التنفيذي 684/83. الجريدة الرسمية .العدد.94. بتاريخ 29 نوفمبر1983
24- مكتب الاحصاء لبلدية بوسعادة 2022.

25- ناصر لباد. الاساسي في القانون الاداري .الطبعة الاولى .دار المجدد للنشر والتوزيع. سطيف 2011.
26- نبيل صقر . النشاط العقاري .البناء والسكن والتعمير .دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.عين مليلة 2014.
27- الهام حوراني.واقع المجتمع المدني في الجزائر .دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا. اطروحة دكتوراه .كلية العلوم الانسانية والاجتماعية .جامعة محمد خيضر بسكرة.2015/2014.ص132.
28- -وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة – نيورك – UNEP/IEM/1/2 – 4/4/2001.
29- عبد الوهاب بن بضياف .معالم التسيير شؤون البلدية .دار الهدى .عين مليلة.الجزائر .2014.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية.

.

1. -ACHAB, Samia-.Vers une approche participative pour une réhabilitation aboutie dans nos centres historiques : cas de la casbah d'Alger.https://www.pnst.cerist.dz/detail.php?id=885404
2. Adad ,mohamed,cherif. L'aménagement et l'architecture a l'aube du 21 eme siècle. Edition dar el ouloum .Annaba.2013.
3. Adrien Roux-50ans de démocratie locale – revue territoires – éditions Yves Michel-France 2011 p 13 www.adels.org.
4. Antonio ,Da,Cunha.P ,Knoepfet.Enjeux du développement urbain durable. Presses universitaires romandes lausanne.2005.
5. Armour A., *The Citizens' Jury Model of Public Participation: A Critical Evaluation,* in O. Renn, T. Webler et P. Wiedemann (Éds), *Fairness and Competence in Citizen Participation*, pp. 175-187, Londres, Kluwer Academic Publisher 2005.https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-94-011-0131-8_9
6. Aude ,Chasseriau -Au cœur du renouvellement urbain nantais: la Loire en projet. Norois. Environnement, aménagement …, 2004.p72. https://journals.openedition.org/norois/899.2022
7. Béatrice Plottu.Eric Plottu. site user participation: the solution to challenging modernist architectural planning and design. Landscape Research..Volume 46, 2021.Issue6 ,(2021).Pages.282-298.
8. Caroline W. Lee ."21st Century Town Hall Meetings in the 1990s and 2000s: Deliberative Demonstrations and the Commodification of Political Authenticity in an Era of Austerity", *Journal of Public Deliberation* 15(2). .2019doi: https://doi.org/10.16997/jdd.330
9. Carolyn Lukensmeyer. Susanna Haas Lyons. America Speaks. 21st Century Town Meeting®. https://civicus.org/documents/toolkits/PGX_B_21st%20CenturymeetingFinalWeb. Google scolaire.2022.
10. Catherine, Carlot-Valdieu , Philippe, Outrequin. Sustainable urbanism. designing an eco district- 2nd edition .Le Moniteur-France , 2011.p139

11. Catherine, Carlot-Valdieu , Philippe, Outrequin.. La démarche HQE²R de conduite de projet urbain intégrant le développement durable.2004.
12. Cécile Barnaud .La participation, une légitimité en question . Natures Sciences Sociétés, Volume 21, N1. 2013.page.24-34
13. Chaline (C.), « Réflexion sur la reconquête des water fronts en Grande-Bretagne », Norois, vol. 40, n° 160, 1993.p. 589-599. https://www.persee.fr/doc/noroi_0029-182x_1993_num_160_1_6514
14. Clémence Bernardet, Alain Thalineau- . LA PARTICIPATION CITOYENNE Sur les ambiguïtés du « pouvoir d'agir » https://www.cairn.info/revue-savoir-agir-2018-1-page-41.htm
15. Credoc- démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville-cahier de recherche n.156 -juillet 2001 p9 . - http://www.credoc.fr
16. credoc . démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville cahier de recherche n156 - juillet 2001.p12.http://www.credoc.fr
17. credoc . démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville cahier de recherche n156 - juillet 2001.p17.http://www.credoc.fr
18. Credoc : centre de recherche pour l'étude et l'observation des conditions de vie. Département de la Gironde – mission agenda 21 – cahier d'expérience – Bordeaux cedex 2011 .

17- E,Bordes-pages.A, charousset. Les enjeux du renouvellement urbain. note rapide sur l'occupation du sol . Iaurif .fevrier.2004. N.348.
18- Fédération Nationale des Agences d'Urbanisme.Réussir le renouvellement urbain . Novembre 2001 .P.46 .https://www.fnau.org/wp-content/uploads/2016/03.2022
19- Fédération Nationale des Agences d'Urbanisme.Réussir le renouvellement urbain . Novembre 2001 .P. 12.https://www.fnau.org/wp-content/uploads/2016/03.2022
20- François Dubet Les figures de la ville et la banlieue - Sociologie du travail, Vol. 37, No. 2 (juin 1995), pp. 127- https://www.jstor.org/stable/43149995
21- Gilles Dumont. La citoyenneté administrative.2016. https://hal.archives-ouvertes.fr/tel-01292880. https://scholar.google.com/scholar
22- http://www. Aphekom Uvsqfr/img/pdf/synthese_de_la_demarche_hqe2r PDF..
23- http://www. The World Bank Groupe.org
24- https://www.institutparisregion.fr/fileadmin/NewEtudes/Etude_256/nr_348_les_enjeux_du_renouvellement_urbain.pdf.2022
25- https://www.nssjournal.org/articles/nss/abs/2013/01/nss130062/nss130062.html
26- Isabelle Hajek, Philippe Hamman. *La gouvernance de la ville durable entre déclin et réinventions*. Une comparaison Nord/Sud.presses universitaires de Rennes.2014.
27- Institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'iles de France- démocratie participative et aménagement régionale- compte rendu de la réunion d'information du7 juin 2001 p5 . http://www.iaurif.org.
28- J Grand - Streetlevel Citizenship: le cas de la promotion de la citoyenneté dans les politiques- extrascolaires de la jeunesse à Genève -swiss Journal of Sociology,2018. http://archive-ouverte.unige.ch/unige:135934

29- JB Bouillant. Événement et construction durable: les actions temporaires participatives et constructives comme outil pour faire la ville. 2015.https://scholar.google.com/scholar2-.2022.
30- Jean-Paul Lacaze – introduction à la planification urbaine – presses de l'école nationale des ponts et chausées-1re édition – paris .1995.
31- JOSE QUADRO ALVES -LA PARTICIPATION CITOYENNE.SEPTEMBRE 2015 .page 2 HTTP://WWW.C.G.I.COM.2018
32- JOSE QUADRO ALVES –LA PARTICIPATION CITOYENNE-SEPTEMBRE 2015 p1. HTTP://WWW.C.G.I.COM -
33- Kenza Benali . La ville à l'ère actuelle. Canadian Journal of Urban Research.
34- L. Rocher. Gouverner les déchets. Gestion territoriale des déchets ménagers et participation publique- 2006 - tel.archives-ouvertes.fr -
35- Laura CURADO. Durabilité et participation dans les politiques urbaines à Bruxelles. Le cas du premier quartier durable «Tivoli».2013. https://www.congrestransitiondurable.org
36- M. SAIHI, P. CERAL - Les pratiques participatives entre institutionnalisation et fermeture du jeu local. https://www.participation-et-democratie.fr/system/files/mouna_sahi.pdf
37- Maouia.saidouni. éléments d introduction à l'urbanisme. Casbah éditions. Alger .2000.p127
38- Marion Carrel. Faire participer les habitants ? Citoyenneté et pouvoir d'agir dans les quartiers populaires. ENS ÉDITIONS. École normale supérieure de Lyon, 2013, p10. https://www.revue-projet.com/comptes-rendus/2013-12-faire-participer-les-habitants-citoyennete-et-pouvoir-d-agir-dans-les-quartiers-populaires/
39- Masboungi ,Ariella . *Projets urbains en France*, Paris, éditions du Moniteur, 2002.p.208.
40- Michael. Neuman. Quelques exemples de méthodes participatives. Colloque « Sciences et Société en mutation » Dossier réalisé par l'auteur (juin 2006) .www.cnrs.fr/colloques/sciences-société Rubrique Sources et références .
41- Michel Forsé Maxime Parodi. Une théorie de la cohésion sociale.The Tocqueville Review . Vol. 30, No2 .2009.page.9-35. https://www.utpjournals.press/doi/epdf/10.3138/ttr.30.2.9.
42- Muriel Tapie –Cécile Blatrix – Patrick M –Développement durable et démocratie participative –collection<< recherches>> du PUCA – LYON -2007 .
43- Nikki Slocum. Janice Elliott. un guide pour l'utilisateur méthodes participatives (United Nations University – Comparative Régional Intégration Studies).la Fondation Roi Baudouin et du Vlaams Institut voor Wetenschappelijk en Technologisch Aspectenonderzoek 2005 .page6.https://kbs-frb.be/
44- Peter Knoepfel -.guide des outils d'évaluation de projets selon le développement durable – office fédéral du développement territorial ARE -2004 P 97 . http://www.are.ch
45- Plan national d'action pour l'environnement et le développement durable -,ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement-janvier 2002-

46- -Revue bimestrielle « aménagement et histoire » - Amenhis –N° 06 Septembre – Octobre 2005.
47- Robert W. Porter, Suzanne Prysor-Jones. Influencer les politiques et les programmes : un guide pour les chercheurs. Porter. 1997.https://scholar.google.com/scholar.2022
48- S. R. Osmani.participatory governance forefficiency and equity : A noverview of issues and evidence. A background paper for the World Public Sector Report. The United Nations Department for Economic and Social Affairs.NewYork.2007..https://pure.ulster.ac.uk/ws/files/11744170/Participatory_Governance_for_ Efficiency_and_Equity.pdf.
49- Townsend, R. & Reiss, C. C., (2022) "An Enduring System of Local Deliberative Democracy: The 21st Century Legal and Normative Structure of Massachusetts Town Meeting", *Journal of Deliberative Democracy* 18.((2022). doi: https://doi.org/10.16997/jdd.1136.
50- Thierry,Vilmin. L aménagements urbain .acteurs et système. éditions parenthèses. Marseille.2015
51- Ulla Rosenström. Simo Kyllönen . Impacts of a participatory approach to developing national level sustainable development indicators in Finland. Journal of Environmental Management. Volume 84, Issue 3, (2007). Pages 282-298.
52- Van Asselt M., Mellors J., Rijkens-Klomp N., Greeuw S., Molendijk K., Beers P. et van Notten P., Building Blocks for Participation in Integrated assessment: A Review of Participatory Methods, ICIS working paper I01-E003 ICIS, Maastricht, 2001 Vol.15.No1.2006pp79. ttps://www.jstor.org/stable/26192423
53- www.ville.gouv.fr/IMG/la démocratie locale et la participation des habitants-Avis du conseil national des villes –France – janvier2012 page 8
54- Yves Jégouzo..La notion de renouvellement urbain. Dans Cahiers du GRIDAUH 2014/4 (N° 27), pages 13 à 24 .https://www.cairn.info/revue-cahiers-du-gridauh-2014-4-page-13.htm.2022

الملاحق

1-استمارة الاستبيان .

2-طريقة استعمال (INDI).

3- نتائج تقييم مؤشرات(INDI).

استمارة الاستبيان

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا للحصول على شهادة الدكتوراه تخصص "هندسة معمارية " بعنوان " دور التخطيط التشاركي في رفع مستوى التحسين الحضري دراسة حالة – مدينة بوسعادة". ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال، نأمل منكم الإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، لذلك نهيب بكم أن تولوا هذه الاستبيان اهتمامكم، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها .ونحيطكم علما أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

أولا– البيانات العامة.

1- .السن:..... .ذكر☐ انثى☐

2- تاريخ الإقامة بالحي:.... .....

3- الاقامة الاصلية:..... .....

4- النشاط المهني:. .....:

5- ما الذي دفعكم لمغادرة موطنكم الأصلي؟ العامل الأمني ☐ كوارث طبيعية أخرى ☐

البحث عن عمل ☐ البحث عن سكن☐

ثانيا– بيانات بخصوص الحي.

6- ماهي وضعيتك في هذا المسكن؟ مالك اصلي☐ مسأجر ☐ عند قريب ☐

7- وثائق ثبوت الملكية: دفتر عقاري ☐ مقررة استفادة ☐ عقد عرفي ☐

وصل الكهرباء ☐ لاشي☐

8- كيف تقيمون حالة مسكنكم ؟ جيدة ☐ متوسطة ☐ رديئة ☐

9- هل ترغب في تسوية العقار؟ نعم ☐ لا☐

10- هل بادرتم بإجراءات التسوية؟ نعم ☐ لا☐

لماذا.....

11- هل الحي يمتلك جمعية؟ نعم ☐ لا☐

12- هل الجمعيات قادرة على رفع الانشغالات للسلطات نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

13- رتب احتياجات الحي حسب الاولوية . (من 1 إلى 8)

- تصريف مياه الصرف الصحي ☐
- تهيئة الطرقات ☐
- الإمداد بمياه الشرب ☐
- الكهرباء +الغاز ☐
- الإنارة العامة ☐
- جمع القمامة المنزلية ☐
- انجاز المرافق العمومية ☐
- تسوية العقار ☐

ثالثا: بخصوص مشروع التجديد الحضري (مساهمة البنك العالمي)

14- هل لديكم فكرة عن المشروع ؟ نعم ☐ لا ☐

15- هل تمت لقاءات بخصوص المشروع؟ نعم☐ لا ☐

16- ما هو الانطباع الذي ترسخ لديك بشأن الموقف العام للسكان من المشروع؟ انقسام موقف الجماعة☐ انسجام الموقف الجماعي ☐ ضبابية الرؤية لدى السكان ☐ دون الرأي☐

17- ما هي أكثر الهيئات والإدارات تواصلا معكم : مكتب الدراسات المتعامل ☐ جمعيات الحي ☐ مديرية التعمير☐ البلدية☐

18- .ما هو عدد الجمعيات الموجودة أثناء انجاز المشروع؟.....

19- .ماذا كان دورها تحديدا في المشروع ؟ تعبئة وتأطير السكان ☐ إعداد قوائم المستفيدين ☐ متابعة الأشغال والانجاز ☐ تبليغ مطالب السكان مطالبة السكان بالسداد☐

20- هل حضرتم الجمعية التأسيسية للجمعية المعتمدة؟ نعم ☐ لا☐

21- .ما مدى رضاكم عن نشاطها؟ راضون جدا ☐ راضون ☐ ساخطون ☐ متحفظون☐

22- ما هي تحفظاتكم عليها؟ خدمة مصالح أفرادها فقط ☐ لا ترفع انشغالات السكان ☐ متواطئة ☐ لا يمثلون السكان☐

23- ماذا تفضلون في التواصل مع السلطات؟ :جمعية المسجد ☐ تعامل مباشر ☐ كبار العرش☐ جمعية الحي☐ كيان آخر☐ حدده.....

24- هل انت مستعد للمساهمة في تحسين ظروفك المعيشية؟ نعم ☐ لا☐ دون رأي☐

25- كيف تكون مساهمتك ؟ مساهمة مالية ☐ مساهمة بالعمل ☐

26- هل انتم على علم بما تقوم به الدولة من مشاريع تحسين حضري ؟ : نعم☐ لا☐

27- هل تم إشراككم في عملية في التحسينات الحضرية السابقة؟ : نعم ☐ لا☐

28- هل تم إشراككم في مختلف مراحل مشروع التحسين الحضري الخاص بمساهمة البنك العالمي؟

نعم ☐ لا☐

29- هل هل انتم راضون على الطريقة التي تم بها تجسيد المشروع؟ نعم☐ لا☐

30- كيف هو وضعكم بعد هذا المشروع ؟ تحسن كثيرا ☐ تحسن جزئيا ☐ لم يتغير شيء ☐

شكرا على تعاونكم معنا

الملحق رقم (2)

2-طريقة استعمال (INDI).

Mode d'emploi de l'outil d'évaluation d'un (projet de) quartier : INDI, millésime 2012

Note importante
Le millésime 2012 du modèle INDI a été élaboré sur la base d'une réflexion décrite dans deux ouvrages : 1. **Ecoquartier mode d'emploi**, éditions Eyrolles, 2009 2. **Concevoir et évaluer un projet d'écoquartier**, éditions du Moniteur, 2012 Il faut avoir pris connaissance de ces deux ouvrages et plus particulièrement du second qui décrit les indicateurs du modèle informatique et précise leur mode de mesure. Enfin, ce modèle est livré avec l'ouvrage des éditions du Moniteur sous forme d'un CD et ce dernier ne peut être vendu séparément.

N.B. : A l'ouverture du fichier, veiller à ce que les macros soient activées (en cochant "Activer le contenu" dans la bandeau jaune situé au-dessus du fichier).

Avant de se lancer dans l'évaluation d'un projet d'aménagement d'un quartier avec INDI, dans la mesure où il y a de nombreuses questions à renseigner, nous conseillons vivement de **commencer par effectuer un état des lieux dans un fichier Word** (comme indiqué dans l'ouvrage « Concevoir et évaluer un projet d'écoquartier »).

Cet état des lieux est une description du projet, à partir des questions posées en tenant compte des critères exposés dans les fiches sur les indicateurs (cf. Concevoir et évaluer un projet d'écoquartier) et des explications et références contenues dans les deux ouvrages cités ci dessus.
Ce fichier Word pourra être rempli par plusieurs personnes et l'état des lieux pourra être partagé entre différents acteurs avant d'effectuer l'évaluation.
De même, pour les évaluations dans le temps (évaluation n° 2 puis n° 3), on pourra reprendre cet état des lieux initial et le modifier en y faisant figurer les améliorations et évolutions. C'est sur ces états du projet n° 2 ou 3 que porteront alors les futures évaluations.

ETAPE 1 - Renseigner l'onglet « ACCUEIL »

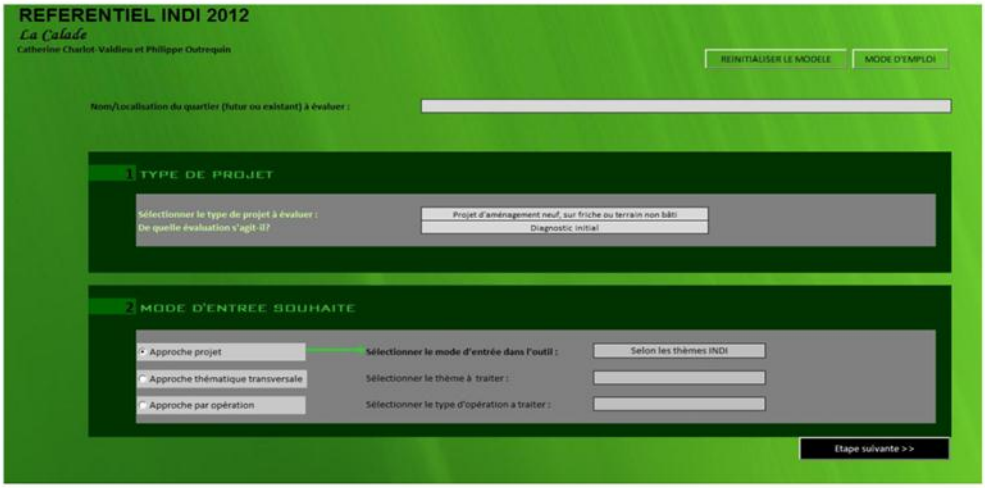

L'onglet « ACCUEIL » s'ouvre automatiquement à l'ouverture du fichier.
Il s'agit de renseigner :

➢ **Le nom/ la localisation du projet à évaluer**

➢ **Le type de projet à évaluer**

- Sélectionner « Projet de renouvellement urbain » si le projet à évaluer est un quartier existant ou s'il s'agit d'une extension urbaine qui comporte quelques îlots construits.
- Sélectionner « Projet d'aménagement neuf, sur friche ou terrain non bâti » si le quartier à évaluer est un nouveau projet qui sera construit sur une zone non urbanisée

➢ **Le type d'évaluation**

- Sélectionner « Diagnostic initial » s'il s'agit de la première évaluation de ce projet ou du diagnostic d'un quartier existant avec le modèle INDI.
- Sélectionner « Evaluation 2 » s'il s'agit de la deuxième évaluation de ce projet (ou d'une première évaluation du projet après un diagnostic du quartier) avec le modèle INDI.
- Sélectionner « Evaluation 3 » s'il s'agit de la troisième évaluation de ce projet avec le modèle INDI.

Attention : si vous sélectionnez « Evaluation 2 » ou « Evaluation 3 », veillez à ce que le diagnostic initial (la première évaluation) ait bien été fait dans ce même fichier, faute de quoi les comparatifs graphiques ne pourront pas être faits automatiquement.

2 MODE D'ENTREE SOUHAITE

Le mode d'entrée souhaité permet de sélectionner les indicateurs en fonction du type de l'évaluation à mener. **Trois choix** d'approche sont proposés :

➢ **Approche projet** : tous les thèmes liés au développement durable seront évalués et traités. Les résultats donneront une vision complète du projet. Pour ce type d'approche, ***trois choix*** d'entrée sont à nouveau proposés :

- *« Selon les thèmes INDI »* : la grille d'évaluation du quartier sera organisée selon les 4 enjeux et 20 thèmes d'INDI pour structurer l'évaluation.
- *« Selon les objectifs EcoQuartier 2011 »* : la grille d'évaluation sera organisée selon les 20 ambitions et les 80 objectifs de la grille EcoQuartier du MEEDTL.
- *« Selon des objectifs personnalisés »* : il est aussi possible d'évaluer un projet à partir d'objectifs spécifiques rentrés par l'utilisateur (objectifs du projet selon les critères retenus d'un EPCI, d'un Conseil Général ou d'une Région, thèmes de l'ANRU…). Si cette option est choisie, un bouton « Rentrer ses propres objectifs » apparait. Ce bouton sélectionné, la page d'écran suivante apparaît :

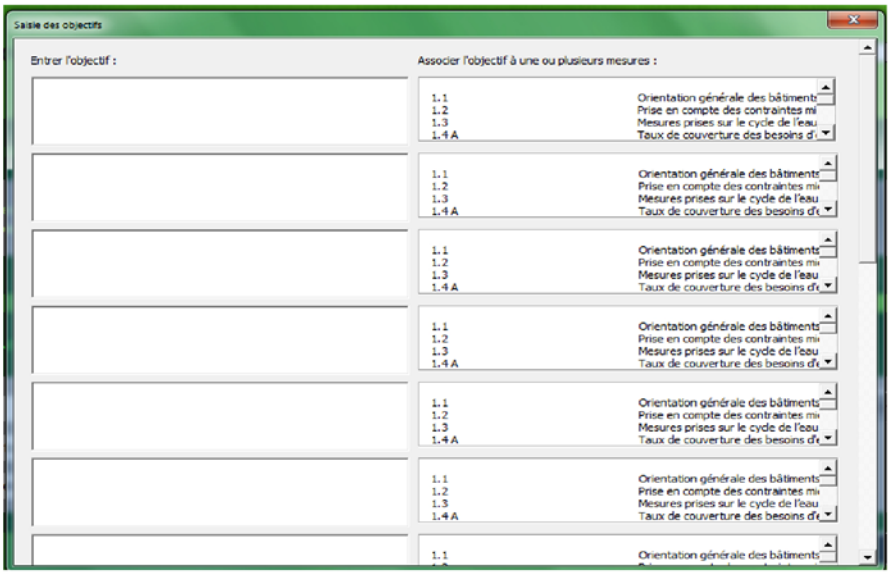

Il est alors possible de construire sa propre grille d'évaluation. Pour ce faire, il s'agit d'inscrire ses objectifs dans la colonne de gauche et de sélectionner les mesures qui permettront d'évaluer la façon dont le projet répond à ces objectifs (colonne de droite).

Attention : La sélection de plusieurs mesures par objectif est possible mais en cas d'association d'une même mesure avec plusieurs objectifs, la note attribuée à cette mesure aura une influence sur les calculs de chaque objectif associé à cette mesure et surtout cela risque de donner une importance injustifiée à cette mesure (sorte de pondération supplémentaire).

Une fois le formulaire complété, cliquer sur « Enregistrer les objectifs » en bas à droite.

Il est normal que le temps d'attente puisse être long (quelques minutes). La fermeture indique la fin de l'enregistrement des objectifs avec leurs mesures respectives.

➢ **Approche thématique transversale** : cette option permet d'évaluer le projet selon une thématique spécifique, laquelle peut être :
- *« Paysage »*
- *« Energie »*
- *« Dynamique sociale et solidarités »*

Un seul choix est possible et sera alors renseigné dans les cases grisées de droite (menu déroulant).

➢ **Approche par opération** : cette option permet d'évaluer le projet pour trois types d'opération :
- *« Espaces publics »*
- *« Espaces verts »*
- *« Bâtiments »*

Un seul choix est possible et sera renseigné dans les cases grisées de droite (menu déroulant).

Si l'opérateur choisit l'approche – projet, il aura à traiter l'ensemble des thèmes relatifs à l'aménagement du quartier. Les résultats de l'évaluation seront obtenus pour l'ensemble des thèmes (cf. étape 3).
Mais, dans ce cas, l'opérateur pourra toujours revenir sur la page d'accueil et évaluer le projet selon les autres propositions d'« approches – projets » puis selon les différentes approches « thématique transversale » ou « par opération » proposées.
Par ailleurs, dans ce cas, en cochant l'approche thématique ou par opération et en choisissant un thème ou un type d'opération, l'opérateur pourra, sans rien modifier à sa saisie initiale (étape 2), évaluer le projet sur ce seul aspect (étape 3), ce qui permet d'améliorer la transversalité de l'évaluation.

Une fois cet onglet ACCUEIL intégralement renseigné, cliquer sur « *Etape suivante* » en bas à droite.

ETAPE 2 - Evaluer le projet

Une fois l'étape 1 validée, un onglet nommé « Base » apparait. Un message signale que la base d'évaluation est prête et propose de débuter l'évaluation du projet (ou du quartier). Pour cela, il convient d'avancer l'évaluation par ligne en procédant de la façon suivante :
- Lire l'indicateur et la mesure associée
- Ecrire dans la case « Description/Justification» un texte qui décrit le projet ou le quartier évalué (état des lieux) et qui permettra de justifier la note attribuée.

- En fonction des seuils de l'échelle de notation proposés pour la mesure, attribuer une note au quartier/projet évalué (un menu déroulant permet de sélectionner la note souhaitée). Cette note est comprise entre 0 (le moins bon) et 5 (le plus ambitieux). A l'attribution d'une note, un curseur coloré apparaît (et reflète la note attribuée).

Certaines mesures ou questions peuvent apparaître hors sujet ou ne pas concerner le projet (les mesures relatives à un quartier existant pour un projet d'extension urbaine par exemple). Dans ce cas, il est nécessaire d'indiquer que la « mesure de l'indicateur » est sans objet ou n'a pas à figurer dans l'évaluation et l'opérateur indiquera la lettre « N » (pour « non ») dans la cellule correspondante (dans la colonne intitulée « *Prise en compte* »).

Si la mesure de l'indicateur concerne le projet et est intégrée dans l'évaluation, l'opérateur indiquera dans cette même colonne, la lettre « O » (pour « oui »).

Cette indication est importante car si l'opérateur indique « O », la note proposée est prise en compte (et la note sera de zéro par défaut si aucune note n'est attribuée), alors qu'elle ne l'est pas si l'opérateur indique « N ».

La colonne « *Prise en compte* » de la mesure ne se modifie pas d'elle-même. Seule la réinitialisation du modèle remet l'ensemble des « *mesures de l'indicateur* » avec l'indication « O » (oui).

Attention : dans cette base de calculs, des lignes et des colonnes sont volontairement masquées. Ne pas ajouter, supprimer ou modifier des colonnes et des lignes, mais rester dans la simple procédure énoncée ci-dessus, sans quoi la fiabilité du modèle peut être entamée.

Une fois toutes les lignes renseignées, cliquer sur le bouton en haut à droite de la feuille : « *Valider l'évaluation et obtenir les résultats* ».

ETAPE 3 – Résultats de l'évaluation

Une fois l'étape 2 validée, des onglets de résultats apparaissent en fonction du choix d'entrée effectué préalablement dans l'onglet ACCUEIL.

Les onglets nommés « Résultats *XXX* » fournissent les résultats des calculs et différents graphiques, lesquels sont fonction des notes attribuées à chaque mesure et des systèmes de pondération du référentiel INDI 2012.

Des tableaux et graphiques permettent d'obtenir directement un comparatif avec les résultats des évaluations précédentes s'il s'agit d'une deuxième ou d'une troisième évaluation.

L'onglet « *Synthèse Evaluation* » permet d'avoir un récapitulatif imprimable de l'évaluation validée précédemment.

Rappel : si le choix initial est INDI, les résultats sont automatiquement présentés à la fois selon la structure d'INDI (4 enjeux, 20 thèmes) et selon la structure de la grille EcoQuartier 2011 du MEDDTL (20 ambitions et 80 objectifs).

De même, en sélectionnant l'entrée INDI on pourra avoir des résultats pour les approches transversales et par opération.

CONSEILS (fortement recommandé !)

- **Garder une version « vierge » du modèle.** Dès la première ouverture, enregistrer un fichier « utilisable » sous un autre nom pour effectuer une évaluation.
- Pour la capitalisation des résultats, il est vivement conseillé d'ouvrir un nouveau fichier Excel dans lequel les résultats de chaque évaluation pourront être copiés (tableaux et graphiques) et organisés selon la volonté de l'utilisateur.

الملحق رقم (3)

3- نتائج تقييم مؤشرات(INDI).

N°	Critères d'appréciation						Pris en compte?	Note
1.1	0 à 20 %	21 à 40 %	41 à 60 %	61 à 80 %	81 à 90 %	91 à 100 %	O	0.5
1.2	Pas pris en compte		Partiellement pris en compte		Bien pris en compte	Très bien pris en compte	O	0.0
1.3	Pas pris en compte		Partiellement pris en compte		Mesures de prévention	Totalement intégré	O	0.0
1.4 A	< 6 %	6 à 15 %	16 à 30 %	31 à 50 %	51 à 80 %	> 80%	O	0.0
1.4 B	< 15 %	15 à 30%	31 à 50 %	51 à 70 %	71 à 90 %	> 90 %	O	0.0
1.4 C	< 3 %	3 à 10 %	11 à 20 %	21 à 30 %	31 à 40 %	> 40 %	O	0.0
2.1 A	Cep= cepref (RT2005) pour les opérations réalisées avant 2012 ou Non respect de la RT 2012 pour les opérations conduites depuis 2012	Cep = cepref - 10 % pour les opérations menées avant 2012	Cep = cepref - 20 % pour les opérations menées avant 2012		Cep = cepref - 30 % pour les opérations d'avant 2012 ou Respect de la RT 2012 pour les opérations menées depuis 2012	Cep = 50 x a x b pour les opérations avant 2012 ou Respect de la RT 2012 + des bâtiments expérimentaux BEPAS ou BEPOS pour les opérations menées depuis 2012	O	0.0
2.1 B	Pas d'indication dans les cahiers des charges (pas pris en compte)	Faible inertie thermique des bâtiments		Inertie thermique moyenne		Forte inertie thermique des bâtiments	O	0.0
2.1 C	Moyenne non connue ou > 210 ou E, F,G > 40 %	Moyenne > 190 ou E, F, G > 20 %	Moyenne < 190 et E, F, G < 20 %	Moyenne < 150 et E, F , G < 20 %	Moyenne < 130 et E, F, G < 5 %	Moyenne < 110 et E, F, G < 5 %	O	1.0
2.1 D	Pas de prise en compte en zone H3	Pas de prise en compte en zone H1 et H2		Partiellement pris en compte		Très bien pris en compte	O	1.0
2.2 A	Pour les opérations réalisées jusqu'en 2012: Cep= cepref (RT 2005) ou Pour les opérations menées depuis 2012: Non respect de la RT 2012		Pour les opérations avant 2012: Cep= cepref - 10 à 20 %		Pour les opérations avant 2012: Cep= cepref - 20 % et au-delà ou Pour les opérations après 2012 : Respect de la RT 2012	Pour les opérations avant 2012: Cep= cepref - 50 % ou BBC ou Pour les opérations depuis 2012: Respect de la RT 2012 + des bâtiments expérimentaux RT 2020	O	0.5
2.2 B	Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G > 40 %	Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G entre 20 et 40 %	Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G entre 10 et 20 %		Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G < 10 %	Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G = 0	O	0.5

15	2.3 A	Pour les opérations d'avant 2012: Cep = cepref (RT 2005) ou Pour les opérations depuis 2012: Non respect de la RT 2012		Pour les opérations d'avant 2012: Cep = cepref – 10 à - 20 %		Pour les opérations d'avant 2012 : Cep = cepref – 20 % et au-delà ou Pour les opérations depuis 2012: Respect de la RT 2012	Pour les opérations d'avant 2012: Cep = cepref – 50 % ou BBC ou Pour les opérations depuis 2012: Respect de la RT 2012 + des bâtiments expérimentaux RT 2020	0	0.5
16	2.3 B	Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G > 40 %	Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G entre 20 et 40 %	Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G entre 10 et 20 %		Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G < 10 %	Part des bâtiments avec l'étiquette E, F, G = 0	0	1.5
17	2.4	< 0,5 %	0,51 à 1 %	1,01 à 1,5 %	1,51 à 2 %	2 à 3 %	> 3 %	0	0.5
18	2.5 A	< ou égal à 0 %	1 à 5 %	6 à 15 %	16 à 30 %	31 à 50 %	> 50 %	0	0.0
19	2.5.B	< ou égal à 0 %	1 à 5 %	6 à 15 %	16 à 30 %	31 à 50 %	> 50 %	0	0.0
20	3.1	> 30 lux	25 à 30 lux	20 à 24 lux	15 à 19 lux	11 à 14 lux	< ou égal à 10 lux	0	0.0
21	3.2	Absence de mesure	Mesures très insuffisantes	Mesures plutôt insuffisantes	Mesures moyennes	Mesures plutôt satisfaisantes	Mesures très satisfaisantes	0	0.0
22	4.1 A	< 40 m²		40 à 50 m²	51 à 60 m²	61 à 75 m²	> 75 m²	0	0.0
23	4.1 B	15 à 25 m²	26 à 35 m²	36 à 50 m²	51 à 65 m²	66 à 80 m²	81 et + m²	0	0.5
24	4.2	< 50 %	51 à 65 %	66 à 80 %	81 à 90 %	91 à 95 %	96 à 100 %	0	0.0
25	4.3 A	Aucune	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyenne	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	0	0.0

26	4.3 B	Aucune	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyenne	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	0.0
27	4.3 C	Aucune	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyenne	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	0.5
28	4.3 D	Aucune	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyenne	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	0.5
29	4.3 E	Aucune	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyenne	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	0.0
30	4.3 F	Aucune étude		Etude d'impact			Etude avec scénarios comparatifs	O	0.0
31	4.4	< 0,5 m²	0,5 à 0,8 m²	0,81 à 1 m²	1,01 à 1,25 m²	1,26 à 1,5 m²	> 1,5 m²	O	0.0
32	4.5	Absence	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyenne	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	0.5
33	4.6 A	Absence	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyenne	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	0.5
34	4.6 B	0%	1 à 3 %	4 à 8 %	9 à 15 %	16 à 22 %	> 22 %	O	0.5
35	4.7 A	Aucune	Très insuffisantes	Plutôt insuffisantes	Moyennes	Plutôt satisfaisantes	Très satisfaisantes	O	0.5
36	4.7 B	Aucune	Très insuffisantes	Plutôt insuffisantes	Moyennes	Plutôt satisfaisantes	Très satisfaisantes	O	0.0
37	4.7 C	Aucune	Très insuffisantes	Plutôt insuffisantes	Moyennes	Plutôt satisfaisantes	Très satisfaisantes	O	0.5
38	4.8 A	Absent / non envisagé	Envisagé / Programmé dans le quartier		Réalisé - Succès moyen dans le quartier		Réalisé avec succès dans le quartier	O	0.0
39	4.8 B	Absent / non envisagé	Envisagé / Programmé pour le quartier		Réalisé - Succès moyen dans le quartier		Réalisé avec succès dans le quartier	O	0.0
40	4.8 C	Absent / non envisagé	Envisagé / Programmé pour le quartier		Réalisé - Succès moyen dans le quartier		Réalisé avec succès dans le quartier	O	1.0

41	4.8 D	Absent / non envisagé	Envisagé / Programmé pour le quartier		Réalisé - Succès moyen dans le quartier		Réalisé avec succès dans le quartier	O	1.0
42	4.8 E	Absent / non envisagé	Envisagé / Programmé pour le quartier		Réalisé - Succès moyen dans le quartier		Réalisé avec succès dans le quartier	O	0.0
43	4.9	Aucune			Présence programmée de façon exploratoire		Présence programmée et planifiée en fonction de l'évolution du parc de véhicules électriques	O	0.0
44	4.10	Non envisagé	Envisagé		Etudié et possible		Programmé	O	0.0
45	5.1 A	Important (en termes de déstructuration)		Limité			Aucun ou insignifiant	O	0.0
46	5.1 B	Important		Limité			Aucun ou insignifiant	O	0.5
47	5.2	< 0,9	Entre 0,9 et 1	Entre 1,01 et 1,05	Entre 1,06 et 1,15	Entre 1,16 et 1,25	> 1,25	O	1.0
48	5.3	< 0,9	Entre 0,9 et 1	Entre 1,01 et 1,10	Entre 1,11 et 1,20	Entre 1,21 et 1,30	> 1,30	O	3.0
49	6.1	Peu ou pas prise en compte		Partiellement prise en compte	Bien prise en compte		Organisation du projet autour des espaces naturels	O	0.0
50	6.2	Pas d'étude environnementale	Etude mais absence de prescriptions	Prescriptions limitées			Mise en place d'un zonage avec les continuités écologiques	O	0.0
51	6.3	< 0,1	0,1 à 0,20	0,21 à 0,30	0,31 à 0,40	0,41 à 0,50	> 0,50	O	0.0
52	6.4	< 10 %	10 à 15 %	15,1 à 20 %	20,1 à 25 %	25,1 à 30 %	plus de 30 %	O	2.0
53	6.5	Aucune mesure	Information des services d'entretien		Quelques mesures favorables à la gestion écologique		Plan complet de gestion écologique de l'espace ou des espaces	O	1.0
54	6.6	Pas de charte ou d'actions		Charte d'engagement ou quelques actions entreprises		Charte d'engagement avec contrôle ou pénalité	Charte d'engagement avec contrôle et pénalité	O	1.0
55	6.7	Aucune prescription			Critères de choix d'espèces végétales locales standard		Critères de choix pour des espèces végétales locales très favorables à la faune et à la biodiversité	O	1.0

56	7.1	L'eau vécue comme un fléau	L'eau vécue comme une contrainte à éliminer		L'eau vécue comme une richesse pour le projet		Le projet structuré par l'eau	O	1.0
57	7.2 A	0 à 2 critères satisfaits	3 critères satisfaits				Les 4 critères satisfaits	O	1.0
58	7.2 B	Pas de ressource pérenne, risque réel	Risque potentiel		Une seule source d'approvisionnement pérenne		Plusieurs sources d'approvisionnement pérennes	O	1.0
59	7.2.C	4 €/m3 et plus	3,6 à moins de 4 €/m3	3,4 à moins de 3,6 €/m3	3,2 à moins de 3,4 €/m3	2,8 à moins de 3,2 €/m3	moins de 2,8 €/m3	O	1.0
60	7.3	< 80 %		80 à 84 %	85 à 89 %	90 à 95 %	> 95 %	O	2.0
61	7.4 A	> 40 m^3		31 à 40 m^3	26 à 30 m^3	20 à 30 m^3	< 20 m^3	O	2.0
62	7.4 B	Moins de 90 %	90 à 99 %				100%	O	0.5
63	7.5	0%	1 à 10%	11 à 20 %	21 à 30 %	31 à 40 %	> 40 %	O	0.0
64	7.6	0%		Moins de 30 %	Moins de 50%	Moins de 75 %	Plus de 75 %	O	0.5
65	7.7 A	NON					OUI	O	0.0
66	7.7 B	Terrain perméable > 3 l/s.ha ou imperméable > 5 l/s.ha		Terrain perméable 2 à 3 l/s.ha ou imperméable 4 à 5 l/s.ha	Terrain perméable 1,5 à 2 l/s.ha ou imperméable 3 à 4 l/s.ha	Terrain perméable 1 à 1,5 l/s.ha ou imperméable 2 à 3 l/s.ha	Terrain perméable < 1 l/s.ha ou imperméable < 2 l/s.ha	O	0.0
67	7.7 C	Choix unique du réseau d'eau pluviale		Peu de systèmes de gestion alternative des EP et rôle important du réseau EP			Gestion alternative des EP	O	0.0
68	7.8	NON	Réflexion sur le sujet (étude envisagée)		Expérimentation des méthodes de récupération/ valorisation		Mise en œuvre des méthodes de récupération / valorisation	O	0.0
69	7.9 A	0%		plus de 70 %	plus de 80 %	plus de 90 %	100%	O	0.0

70	7.9 B	Mauvais état du réseau et des évacuations		Etat moyen		Bon état	Très bon état	0	1.0
71	8.1 A	Pas d'objectif			Produits régionaux > 50 %		Produits locaux > 10% ou produits régionaux > 70%	0	3.0
72	8.1 B	Pas d'objectif			Produits régionaux > 50 %		Produits locaux > 10% ou produits régionaux > 70%	0	2.5
73	8.2 A	Pas d'objectif	Incitation	Au moins 10 %			Au moins 30 %	0	0.5
74	8.2 B	Pas prise en compte			Procédure d'agrément et fiches		Prescriptions évitant les COV	0	2.0
75	8.3 A	NON					OUI	0	0.5
76	8.3 B	< ou = 2 dm3 / m² shon	2 à 9 dm^3 / m² shon	10 à 30 dm^3 / m² shon (note Cerqual 4)	31 à 60 dm^3 / m² shon (note Cerqual 5)	61 à 90 dm^3 / m² shon	91 dm^3 / m² shon et +	0	0.0
77	8.3 C	Pas d'objectif		10 à 30 dm^3 / m² shon	31 à 70 dm^3 / m² shon	71 à 100 dm^3 / m² shon	> 100 dm^3 / m² shon	0	0.0
78	8.3 D	Pas d'objectif		> 10 %	> 20 %		> 40%	0	0.0
79	8.3 E	Pas d'objectif		> 20 %	> 40 %		> 60%	0	0.0
80	8.3 F	Pas d'objectif ou 0 %		> 20%	> 40 %		> 60%	0	0.0
81	9.1 A	Objectif non traité		Objectif partiellement traité			Objectif prioritaire	0	0.5

82	9.1 B	Pas d'action		Objectif partiellement traité (échelle de la ville ou de l'EPCI)			Objectif prioritaire	O	0.5
83	9.1 C	Pas d'action précise ou réalisée dans le projet			Actions d'accompagnement des publics visés		Actions intégrées, formation et partenariat avec les entreprises en faveur des différents publics cibles	O	0.5
84	9.2 A	Moins de 2 %		2 à 5 %	5 à 8 %		Plus de 8 %	O	0.5
85	9.2 B	Moins de 5 %		5 à 10 %	10 à 15 %		Plus de 15 %	O	0.5
86	9.3	Pas d'action envisagée sur un habitat pourtant identifié ou pas de recensement		Actions envisagées	Actions en cours indépendantes du projet		Actions en cours intégrées au projet de quartier ou de ville	O	0.5
87	9.4	Pas d'action envisagée	Etude en cours sur le territoire concerné	Actions d'information	Actions ponctuelles mises en place (subventions)		Mise en place d'une stratégie territoriale (aides, informations, audits, travail avec les entreprises, les banques...)	O	0.0
88	10.1 A	Pas d'activité relative à l'économie résidentielle		Activité d'économie résidentielle insuffisante			Activité d'économie résidentielle correcte	O	1.0
89	10.1 B	Aucune mesure envisagée, pas de réflexion	Des activités présentes mais jugées insuffisantes				Une présence cohérente avec le projet d'urbanisme	O	0.0
90	10.1 C	Parc important de RS et LV bloquant la vie économique et sociale du quartier		Parc de RS et LV freinant la vie économique et sociale du quartier			Parc de RS et LV sans effet négatif sur la vie économique et sociale du quartier	O	2.0
91	10.2	< 10 ou > 90 %		10 à 20 % ou 81 à 90 %	21 à 30 % ou 71 à 80 %	31 à 40 % ou 61 à 70 %	41 à 60 %	O	0.0
92	10.3	< 40 %	40 à 65 %	65 à 75 %	75 à 85 %	85 à 95 %	> 95 %	O	0.0
93	10.4 A	< 10 %	10 à 40 %	40 à 60 %	60 à 75 %	75 à 90 %	90 % et +	O	0.0
94	10.4 B	< 10 %	10 à 40 %	40 à 60 %	60 à 75 %	75 à 90 %	90 % et +	O	3.0

95	10.4 C	< 10 %	10 à 40 %	40 à 60 %	60 à 75 %	75 à 90 %	90 % et +	O	0.0
96	10.4 D	0 à 1 %	1 à 3 %		3 à 5 %		> 5 %	O	2.0
97	10.4 E	< 10 %	10 à 40 %	41 à 60 %	61 à 75 %	76 à 90 %	91 % et +	O	0.0
98	10.4 F	0%	1 à 10 %	11 à 30 %	31 à 50 %	51 à 70 %	71 % et +	O	0.5
99	10.5	Présence très insuffisante	Présence plutôt insuffisante		Présence plutôt suffisante		Présence suffisante	O	1.0
100	10.6.A	Non respect de la réglementation	Aménagements en cours pour plus de 50 % des équipements	Aménagements en cours pour 20 à 50 % des équipements	Aménagements en cours pour moins de 20 % des équipements		Respect de la réglementation à 100%	O	0.5
101	10.6.B	Pas de mutualisation envisagée			Equipements plus ou moins importants d'équipements mutualisés	Equipements plus ou moins importants d'équipements mutualisés	Equipements plus ou moins importants d'équipements mutualisés	O	0.5
102	10.7	< 20 %	> 20 %	> 50 %	> 70 %	> 90 %	100%	O	0.0
103	10.8	Absence de perméabilité	Peu perméable		Assez perméable		Très perméable	O	3.0
104	11.1 A	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	2.0
105	11.1 B	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.5
106	11.1 C	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.5
107	11.1 D	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.5
108	11.2 A	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.5
109	11.2 B	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.5

110	11.2 C	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.0
111	11.3 A	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.0
112	11.3 B	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.5
113	11.3 C	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	1.0
114	11.3 D	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	1.0
115	11.3 E	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	1.0
116	11.3 F	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	0.0
117	11.3 G	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	1.0
118	11.3 H	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Correct	Plutôt satisfaisant		Très satisfaisant	O	3.5
119	11.3 I	> 7,5 %	5,1 à 7,5 %	2,1 à 5 %	1,1 à 2 %	0,1 à 1 %	0%	O	1.0
120	11.3 J	Pas de prise en compte		Evaluation qualitative à dire d'expert		Recours à un logiciel de calcul approprié pour une évaluation ex ante	Utilisation d'un logiciel de calcul approprié avec comparaison de scénarios	O	0.0
121	11.4	Pas prise en compte		Partiellement prise en compte	Assez bien prise en compte	Bien prise en compte	Très bien prise en compte	O	2.5
122	11.5	5% et plus	3 à 5%		1 à 3%		0 à 1 %	O	0.0
123	11.6	Pas pris en compte		Partiellement pris en compte			Très bien pris en compte	O	0.5
124	11.7.A	Valeurs peu restrictives			Valeurs planchers restrictives		Valeurs plafonds restrictives	O	0.0

125	11.7 B	Dysfonctionnements avérées		Quelques insuffisances	Conforme à la Loi		Actions exemplaires	O	0.0
126	11.8	0 à 4 %		5 à 9 %		10 à 15 %	> 15 %	O	0.5
127	12.1	Pas traité	Peu traité	Moyennement traité		Assez bien traité	Très bien traité	O	1.0
128	12.2	Aucun critère traité	1 seul critère satisfait	2 critères satisfaits	3 critères satisfaits	4 critères satisfaits	5 critères satisfaits	O	0.0
129	12.3.A	Points noirs	Insuffisant	Correct		Plutôt satisfaisant	Très bien traité	O	0.0
130	12.3.B	Pas de prescription	1 critère traité	2 critères traités	3 critères traités	4 critères traités	5 critères traités	O	1.0
131	12.3.C	Absence	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyen	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	1.0
132	12.4 A	Absence	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyen	Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	0.0
133	12.4 B	Pas prise en compte		Partiellement prise en compte			Bien prise en compte	O	1.0
134	12.4 C	Nuisance permanente ou quasi permanente		Quelques nuisances ponctuelles			Pas de nuisance observée	O	1.0
135	12.4 D	> 1 % ou très importante	0.5 à 1 % ou relativement importante	0.1 à 0.5 % ou peu importante	<0.1 % ou faible		< 0,05 % ou inexistante	O	1.0
136	12.5	Nombreux points noirs	Propreté peu ou mal assurée	Propreté moyenne		Propreté assez bien traitée	Propreté très bien traitée	O	1.0
137	12.6 A	20 % et plus	5 à 20 %	1 à 4 %			0 à 1 %	O	1.0
138	12.6 B	10 jours et + > 180 µg/m3	Plus de 10 jours > 110 µg/m^3	Moins de 10 jours > 110 µg/m^3	Moins de 5 jours > 110 µg/m^3		0 jour > 110 µg/m^3	O	1.0

139	12.7	Aucune prescription ou recommandation		Des recommandations			Prescriptions environnementale et paysagère favorisant la biodiversité et la qualité paysagère	O	1.0
140	12.8 A	Pas traité			Correctement traité		Optimisation	O	0.0
141	12.8 B	0 point traité	1 point traité		2 points traités		3 points traités	O	0.0
142	12.9	Terrain agricole	Friche agricole			Dent creuse, délaissé	Friche urbaine ou industrielle	O	1.0
143	12.10	< 5 m²/habitant	Très peu (5 à 10 m²/habitant)	Insuffisant (11 à 19 m²/hab)	Moyen (20 à 25 m²/hab)	Satisfaisant (26 à 30 m²/hab)	Très satisfaisant (> 30 m²/hab)	O	1.0
144	12.11 A	Aucun	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Moyen	Plutôt satisfaisant	Très satisfaisant	O	1.0
145	12.11 B	Aucun	Très insuffisant	Plutôt insuffisant	Moyen	Plutôt satisfaisant	Très satisfaisant	O	1.0
146	12.12	> 23 %	19 à 23 %		15 à 18 %	12 à 15 %	< 12 %	O	0.0
147	12.13 A	Non envisagé	Envisagé		Etudié et possible		Programmé	O	0.0
148	12.13 B	Non envisagée		Information			Sensibilisation et incitation	O	1.0
149	12.14	Peu ou pas traité		Partiellement traité			Bien traité	O	0.0
150	12.15 A	Aucun		Possibilité offerte			Offre structurée	O	0.0
151	12.15 B	Aucune		Possibilité offerte			Offre structurée	O	0.0

152	13.1 A	Population exposée à 1 ou plusieurs risques					Pas d'exposition	O	2.5
153	13.1 B	NON					OUI	O	0.0
154	13.2 A	Très insuffisante	Plutôt insuffisante	Moyenne		Plutôt satisfaisante	Très satisfaisante	O	0.0
155	13.2 B	0%	< 20%	20 à 40 %	40 à 60%	60 à 80%	> 80 %	O	0.0
156	13.2 C	Ii / Ir > 1,3	Ii / Ir compris entre 1,1 et 1,3	Ii / Ir compris entre 1,0 et 1,09	Ii / Ir compris entre 0,90 et 0,99	Ii / Ir compris entre 0,7 et 0,89	Ii / Ir< 0,7	O	1.0
157	13.2 D	> 5		2 à 5	1 à 2		< 1	O	3.0
158	13.2 E	> 120 / 1000	101 à 120 / 1000	81 à 100 / 1000	61 à 80 / 1000	40 à 60 / 1000	< 40 / 1000	O	2.0
159	13.3	Maintien d'un risque potentiel		Maintien d'un risque potentiel avec des mesures préventives			Absence de risque et/ou traitement du risque	O	0.0
160	13.4	Absence de préconisation		Thématique mentionnée (dans les cahiers des charges ou chartes)			Cahier de prescriptions	O	0.0
161	13.5	NON		OUI mais sans contrôle et évaluation		OUI avec contrôle ou évaluation	OUI avec contrôle et évaluation	O	0.0
162	13.6	< 10 %		11 à 40 %	41 à 75 %	76 à 90 %	> 90 %	O	0.0
163	13.7	Peu ou pas prise en compte	Partiellement prise en compte		Potentiel bien pris en compte		Création effective d'activité	O	0.0
164	13.8 A	< 40 %		40 à 80 %			> 80 %	O	0.0
165	13.8 B	Objectif pas traité		Objectif partiellement traité			Objectif prioritaire	O	0.0
166	13.8 C	Aucune	Sensibilisation		Incitation		Action réglementée	O	0.0

167	13.8 D	Aucune	Sensibilisation		Incitation financière		Action réglementée	O	0.0
168	13.8 E	Pas de collecte					Collecte mise en place	O	0.0
169	13.8 F	Aucune	Sensibilisation	Information ciblée	Incitation		Action réglementée	O	1.0
170	13.8 G	Pas de collecte		Déchetterie à proximité			Collecte mise en place	O	1.0
171	13.8 H	Objectif pas traité		Objectif partiellement traité			Objectif prioritaire	O	0.0
172	13.9	0%	1 à 10° %	11 à 30 %	31 à 50 %	51 à 70 %	> 70 %	O	0.0
173	13.10	Aucune action	80 % des entreprises de manière indépendante		50% des entreprises de manière indépendante		Gestion organisée à l'échelle du quartier	O	0.0
174	13.11	Aucune	Sensibilisation		Incitation		Action réglementée	O	0.0
175	13.12 A	Méconnaissance du site ou manque de fiabilité		Sol pollué mais mesures permettant son urbanisation			Sol non pollué ou dépollué de façon fiable	O	0.0
176	13.12 B	Pas de mesure		Quelques mesures			Des mesures bien contrôlées limitant le déplacement des terres polluées	O	0.0
177	14.1 A	Pas de bilan carbone		Existence d'un bilan carbone (évaluation)	Existence d'un bilan carbone comme outil d'aide à la décision		Mesures prises pour réduire le bilan carbone de l'opération d'un pourcentage significatif.	O	0.0
178	14.1 B	Pas de bilan carbone		Existence d'un bilan carbone (évaluation)	Existence d'un bilan carbone comme outil d'aide à la décision		Mesures prises pour réduire le bilan carbone de l'opération d'un pourcentage significatif.	O	0.0
179	14.2 A	Négative ou inconnue		Neutre		Positive	Très positive	O	0.0
180	14.2 B	Pas de mesure prise pour réduire l'échec scolaire		Peu de mesures prises ou efficaces			Mesures prises pour réduire les échecs scolaires (priorité locale, contrat d'objectifs…)	O	0.0
181	14.3	Impact très négatif	Impact plutôt négatif	Pas d'impact	Impact plutôt positif		Impact très positif	O	0.0

182	14.4.A	Aucune	Faible	Quelques mesures, quelques filières concernés	De nombreuses filières concernées		Grande capacité d'innovation technique dans le quartier	O	0.0
183	14.4.B	Pas d'activité liée à la mutation écologique			Présences d'activités (production, assemblage		Plusieurs activités implantées sur le site	O	0.0
184	14.4.C	Nombreux obstacles à l'égalité femmes - hommes sur les thèmes identifiés			Peu ou pas d'obstacles sur les thèmes identifiés	Peu ou pas d'obstacles sur les thèmes identifiés	Peu ou pas d'obstacles sur les thèmes identifiés	O	0.0
185	14.5.A	Aucun équipement structurant		Faible contribution à une urbanisation cohérente			Forte contribution à une urbanisation cohérente	O	0.0
186	14.5.B	Pas de cohérence urbaine		Faible contribution à une urbanisation cohérente			Forte contribution à une urbanisation cohérente	O	0.0
187	14.6 A	Pas assurée		Moyennement assurée			Bien assurée	O	0.0
188	14.6 B	Pas assurée		Moyennement assurée			Bien assurée	O	0.0
189	14.6 C	Pas assurée		Moyennement assurée			Bien assurée	O	0.0
190	14.7	Aucun impact		Amélioration de la rentabilité des lignes de TC		Amélioration de l'efficacité globale des TC	Création / extension de lignes de TC	O	0.0
191	14.8	Aucun ou pas évalué ou négatif		Impact limité			Impact significatif	O	0.0
192	15.1	< 20 % ou > 35 % ou déséquilibre accru de la mixité sociale		Entre 20 et 35 %, sans impact sur la mixité sociale du territoire	Entre 20 et 35 % avec un impact positif sur la mixité sociale du territoire		entre 20 et 35 % et un renforcement marqué d'une mixité sociale équilibrée sur le territoire	O	0.0
193	15.2	Moins de 60 %		Entre 60 et 80 %			Plus de 80 %	O	0.0
194	15.3	< 5 % ou > 30 %		Nombre de logements aidés insuffisant par rapport au besoin			Nombre de logements aidés satisfaisant au regard des besoins	O	0.0
195	15.4	Pas pris en compte		Partiellement pris en compte			Bien pris en compte	O	0.0
196	15.5 A	Pas d'offre		Offre partielle, limitée		Offre suffisante à court terme	Offre capable d'anticiper les besoins à moyen terme	O	0.0

197	15.5 B	Pas d'offre		Offre partielle, limitée		Offre suffisante à court terme	Offre capable d'anticiper les besoins à moyen terme	O	0.0
198	15.5 C	Pas d'offre		Offre partielle, limitée		Offre suffisante à court terme	Offre capable d'anticiper les besoins à moyen terme	O	0.0
199	15.6 A	Contribution négative du projet	Peu de variétés offertes		Variété offerte		Variété offerte et capacité d'adaptation à moyen terme	O	0.0
200	15.6 B	Contribution négative du projet	Peu de variétés offertes		Variété offerte		Variété offerte et capacité d'adaptation à moyen terme	O	0.0
201	15.6 C	Contribution négative du projet	Peu de variétés offertes		Variété offerte		Variété offerte et capacité d'adaptation à moyen terme	O	0.0
202	16.1.A	Pas pris en compte		Peu pris en compte (patrimoine préservé)		Bien pris en compte (patrimoine mis en valeur)	Très bien pris en compte (structurant le projet)	O	0.0
203	16.1.B	Pas pris en compte		Peu pris en compte (patrimoine préservé)		Bien pris en compte (patrimoine mis en valeur)	Très bien pris en compte (structurant le projet)	O	0.0
204	16.1.C	Pas pris en compte		Peu pris en compte (patrimoine préservé)		Bien pris en compte (patrimoine mis en valeur)	Très bien pris en compte (structurant le projet)	O	0.0
205	16.1.D	Pas pris en compte		Peu pris en compte (patrimoine préservé)		Bien pris en compte (patrimoine mis en valeur)	Très bien pris en compte (structurant le projet)	O	0.0
206	16.2	Aucun		Possibilité offerte			Offre structurée	O	0.0
207	16.3	Pas de lieu spécifique		Existence d'un lieu d'accueil aux fonctions limitées			Existence d'un lieu d'accueil aux fonctions multiples	O	0.0
208	16.4			Démarche artistique améliorant l'image du quartier mais hors contexte	Démarche artistique améliorant l'image du quartier avec des artistes locaux		Démarche artistique améliorant l'image du quartier avec des artistes locaux et du quartier pour l'appropriation du quartier par ses habitants	O	0.0
209	16.5	Aucune		Sensibilisation		Actions de formation	Actions intégrées	O	0.0
210	16.6	Aucune		Information		Actions de formation	Actions intégrées	O	0.0
211	16.7	Aucune		Information		Actions de formation	Mise en place de projets pédagogiques	O	0.0

212	16.8	Aucune	Information auprès des scolaires		Visites et sensibilisation		Mise en place de projets pédagogiques	O	1.0
213	17.1	Peu ou pas de transversalité et mode de décision très centralisé	Etapes intermédiaires du cloisonné à la transversalité et d'une organisation hiérarchisée à un fonctionnement en réseau				Large transversalité et processus de décision décentralisé	O	0.0
214	17.2 A	Peu ou pas de diversité des compétences politiques et	De "peu ou pas de diversité des compétences" à "large diversité des compétences"				Large diversité des compétences politiques et techniques	O	0.5
215	17.2 B	Pas d'AMO DD de la maitrise d'ouvrage		Un AMO DD de la maitrise d'ouvrage à partir de la conception du pré-			Un AMO DD de la maitrise d'ouvrage dès l'amont du projet	O	0.5
216	17.2 C	Contentieux en cours ou possible			Cohérence avec les documents opposables		Cohérence avec l'ensemble des documents opposables et non opposables	O	0.0
217	17.3	Surcoût d'opération élevés, pas de bilan coûts avantages		Une certaine maîtrise des coûts, ingénierie financière correcte		Qualité élevée - maîtrise des coûts - élaboration d'un bilan coûts-avantages	Qualité élevée de l'ingénierie, maîtrise des coûts, élaboration d'un bilan coûts-avantages	O	0.0
218	17.4 A	Pas de référence au coût global		Analyse en coût global inscrite dans les cahiers des charges		Simulation exigée avec une méthode de coût global direct inscrite et définie dans les cahiers des charges	Simulation exigée avec une méthode de coût global élargi ou partagé inscrite et définie dans les cahiers des charges	O	0.0
219	17.4 B	Pas de référence au coût global		Analyse en coût global inscrite dans les cahiers des charges		Simulation exigée avec une méthode de coût global direct inscrite et définie dans les cahiers des charges	Simulation exigée avec une méthode de coût global élargi ou partagé inscrite et définie dans les cahiers des charges	O	0.0
220	17.5	Pas d'innovation économique ou financière		Exploration de nouvelles pistes	Innovations économiques ou financières pour le projet ou des opérations			O	0.0
221	18.1	Aucune procédure d'évaluation à l'échelle du projet		Utilisation d'INDI comme outil d'aide à la conception		Utilisation d'INDI comme outil d'aide à la conception et de suivi-évaluation (stratégie d'amélioration continue)	Utilisation d'INDI comme outil d'aide à la conception et de suivi-évaluation (stratégie d'amélioration continue) + communication d'INDI dans les cahiers des charges pour que les maitres d'œuvre qui le souhaitent puissent	O	0.0
222	18.2	Aucune action de capitalisation	Capitalisation au sein de la structure à l'échelle des opérations	Diffusion via une vitrine technique	Capitalisation au sein de la structure à l'échelle du projet	Capitalisation au sein de l'agglomération	Capitalisation au sein de l'agglomération avec une veille au niveau national, voire international	O	0.0
223	18.3	Aucune					Existence d'une procédure d'alerte et de différents outils opérationnels	O	0.0
224	19.1	Aucune charte		Existence d'une charte environnementale ou d'écologie urbaine		Existence d'une charte de développement durable (écoquartier) ou d'un référentiel pour le projet sans indicateur ni exigences (planchers ou plafonds)	Existence d'une charte de développement durable (écoquartier) ou d'un référentiel pour le projet avec des indicateurs et des exigences (planchers ou plafonds)	O	0.0

225	19.2	Pas de stratégie énergétique territoriale autre que réglementaire		Amorce d'une stratégie énergétique territoriale			Mise en œuvre d'une stratégie énergétique territoriale coopérative et disposant de moyens à l'échelle de la ville et notamment du quartier ou testée sur le quartier avant sa mise en œuvre sur l'ensemble du territoire	0	0.0
226	19.3	Pas de partenariat impulsé ou favorisé	Amorce d'actions favorisant le partenariat des professionnels				Mise en œuvre d'actions de partenariat	0	0.0
227	19.4	Pas de partenariat impulsé ou favorisé		Partenariat institutionnalisé (ANRU, CDC...)	Mise en œuvre d'actions intégrées et transversales associant l'ensemble des acteurs du renouvellement urbain			0	0.0
228	20.1 A	Aucune participation, coercition	Information	Sensibilisation	Consultation	Concertation à l'échelle d'une ou plusieurs opérations (espaces publics), voire sur un secteur limité du territoire du projet	Participation des habitants et usagers (concertation) à l'ensemble des étapes de conception du projet	0	0.0
229	20.1 B	Aucune participation, coercition	Information	Sensibilisation	Consultation	Concertation à l'échelle d'une ou plusieurs opérations	Participation des habitants et usagers (concertation) à l'ensemble des étapes du processus d'évaluation du projet	0	0.0
230	20.1 C	Aucune action	Quelques actions lors de journées nationales (journée de l'environnement	Quelques actions thématiques	De nombreuses actions thématiques	De nombreuses actions thématiques impliquant toutes les catégories de population	De nombreuses actions thématiques impliquant toutes les catégories de population et des actions de soutien d'initiatives d'habitants, d'associations et	0	0.0
231	20.1 D	Pas de charte		Portée de la charte dans le processus de conception et de mise en œuvre du projet				0	0.0
232	20.2 A	Aucune action			Existence d'opérations de coproduction d'espaces avec une évaluation qualitative des résultats attendus ou obtenus en termes d'appropriation de l'espace par le public concerné			0	0.0
233	20.2 B	Aucune action			Existence d'opérations de coproduction d'espaces avec une évaluation qualitative des résultats attendus ou obtenus en termes d'appropriation de l'espace par le public			0	0.0
234	20.2 C	Aucune action			Existence d'opérations de coproduction d'espaces avec une évaluation qualitative des résultats attendus ou obtenus en termes d'appropriation de l'espace par le public			0	0.0
235	20.3.A	Pas envisagée ou refusée			Opération étudiée et possible		Opération programmée (terrain conservé, association d'habitants consultée, etc.)	0	0.0
236	20.3.B	Pas envisagée	Sensibilisation des habitants sur les programmes		Opération programmée (terrain conservé, association d'habitants consultée, etc.)			0	0.0
237									
238									